

الجات

المجلد الأول

(٢٠٠٠ / ١٤٠٧)

إعداد

للبحث العلمي



مكتبة

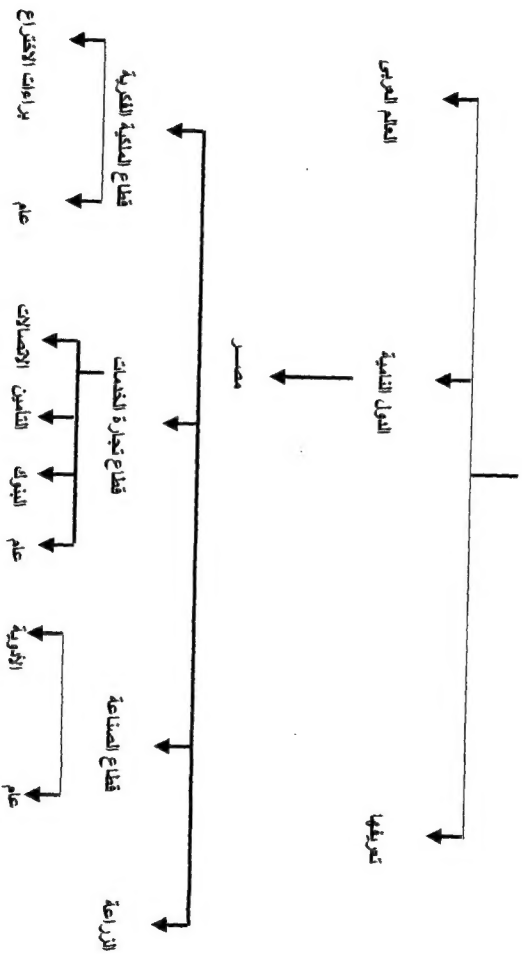
الجات

٢٠٠٠

إعداد

مكتبة  للبحث العلمي

الجات



قائمة المصادر

أولاً: الجرائد

٢٠٠٠ الحياة - العالم اليوم - السياسة الكويتية - الشرق الاوسط

ثانياً : المجلات

٢٠٠٠ مجلة الاهرام الاقتصادى

تعريفها

الجات

تعريفها

الصفحة	التاريخ	العدد	المصدر	كاتب المقال	عنوان المقال
١	٢٠٠٠/٨/٣١	١١٤٠٧	السياسة الكويتية	لويس حبيقة	تحديات منظمة التجارة العالمية

اسم كاتب المقال :	لويس حبيقة	موضوع الرئيسي :	الجات
رقم المجلد :	١١٤٠٧	موضوع الفرعي :	تعريفها
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٣١	موضوع :	السياسة الكويتية

تحديات منظمة التجارة العالمية

بقلم: الدكتور لويس حبيقة*

من أهم تحديات منظمة التجارة العالمية بدء جولة ثامنة من المفاوضات تعثرت السنة الماضية مع مشاغبات سيئلت وهذه السنة مع مظاهرات واشتباكات. فأنهم ليس فقط حصول الاجتماع الهادي، وإنما الوصول إلى برنامج عمل يتفق عليه الأغنياء والفقراء. فمفاوضات الانضمام إلى المنظمة تأخذ الوقت الطويل بحيث تتحول الدولة المرشحة إلى عضو مراقب ثم إلى عضو نهائي. فالدخول إلى عضوية المنظمة يتطلب للتفاوض مع كل الشركاء داخلها ضمن البلدان الرئيسيين المعروفين، وهما الدولة الأولى بالرعاية MFN وإلغاء كل القيود الكمية على التجارة الدولية وتحولها إلى تعريفات ثم تخفيضها لهذه الأسباب تأخذ مفاوضات الانضمام وقتاً طويلاً إذ على كل لدول الأعضاء للتأكد من حسن تنفيذ القوانين الوطنية للدولة المرشحة للانضمام مع قواعد المنظمة، أي حالها مع قواعد الجولة الثامنة أو جولة الأوروغواي. وتختلف هيكلية المنظمة جداً عن هيكلية البنك وصندوق النقد الدوليين حيث إن لكل من الولايات المتحدة وأوروبا وغيرها حصص في رأس مال البنك والصندوق توازي قوة الاقتصاد. أما منظمة التجارة العالمية، فهي مبنية على مبدأ أن لكل دولة صوتاً وإن القرارات تتخذ بالإجماع مما يبطئ عملها كثيراً. والدليل الأكبر على ذلك هو عدم قدرة المنظمة السنة الماضية على انتخاب مدير عام لها بين مرشحين من نيوزيلاندا وتايواند ، مما استدعى تقسيم الولاية العالمية إلى قسمين متوازيين. أما الانحياز الأكبر في عمل المنظمة فهو استبعادها فئس الكثير من النزاعات بين الكثير من الدول بحيث أرادت الجميع بفرض القوة التي تتمتع بها حتى الآن وما يدعو للعجب هو أن أهم النزاعات للخدمة إلى أجهزة المنظمة هي بين الدول العربية التي تهتم بعضها البعض بشرق القواعد التي وضعتها هي لنفسها. ومن التحديات الكبيرة التي تواجه للمنظمة الاتفاق على آلية لتحرير التبادل السليبي الزراعي العالي أي إدخال القطاعات الزراعية ضمن اتفاقات المنظمة وهذا ما يلقى الدول العربية خاصة ، والشك من حسن تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية وتنظيمها وهذا ما يلقى الدول النامية. فالدول العربية في معظمها تدعم قطاعاتها الزراعية بسخاء وانخفاضها رفع الحماية لأسباب اقتصادية وسياسية داخلية وعلى عكس ما يعتقد البعض من معصلة مجموعة الدول النامية لآجال الزراعة في اتفاقات المنظمة بحيث يفت الدعم في الاتصاليات الغربية. فكلية الإنتاج الزراعي في الدول النامية قليلة نسبياً وإمكاناتها على الدعم محدودة بحيث تستفيد من إلغاء الدعم في الغرب. أما تطبيق عملية الملكية الفكرية وتطويرها لتشمل جميع أنواع الفكر، فيخلق للدول الفقيرة لتحسين السليبي المحتمل على سرعة توافر أسعار المنتجات الغربية المستوردة، التدريبية منها خاصة. ومن أهم التحديات الأخرى التي تواجه للمنظمة في السنوات القليلة المقبلة استبعاد دولة الصين الشعبية في صفوفها.

مكتبة الأهل للبحث العلمي

اسم كاتب المقال : لويس حبيقة

الجات :

رقم المجلد : ١١٤٠٧

تعريفها :

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٨/٣١

المصدر : السياسة الكويتية

اتضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية يعتمد على ثلاثة أمور، أولها نجاح المفاوضات مع الولايات المتحدة والتيبها مع أوروبا وهذا ما حققته إلى حد بعيد منذ أشهر قليلة. أما الشرط الثالث فهو تعديلها الكثير من القوانين الداخلية، أي نحو 170 قانوناً، بحيث تصبح مطابقة لمبادئ المنظمة وهذا ما يمكن أن يأخذ بعض الوقت أي من أشهر عدة إلى خمس سنوات. دخول الصين إلى المنظمة يعني انضمامها النهائي إلى المجتمع الدولي وفتح أبوابها على الاستثمار الأجنبية واعتمادها لقوانين العمل الدولية والقواعد البيئية. فصر الصين أن تحدث مختلف قوانينها ومؤسساتها بحيث يتفعل أكثر دور القطاع الخاص الذي يساهم الآن فقط بـ 33 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن التحسينات الكبيرة التي تتوليه الصين هي تحديث قطاعها المالي عبر تخصيص شركاتها المالية وفي طلبيتها المصارف الأربعة الرئيسية التي تشكل أصولها نحو ثلثي مجموع أصول القطاع المصرفي.

ومن للتوقع أن يغير الدخل إلى منظمة التجارة العالمية هيكلية الاقتصاد الصيني بحيث تطف العمالة في الزراعة وتزيد في الصناعة وخصوصاً في الخدمات. كما في للتوقع أن يصمم حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إليها حدود مئة بليون دولار سنة 2005. ولكن إذا أخذنا الناتج المحلي الإجمالي الفردي، تتبين لنا للسيرة الطويلة الشاقة التي يجب أن تبذلها الصين في السنوات المقبلة. فالناتج الفردي الصيني كان السنة الماضية في حدود 794 دولاراً مقارنة بـ 30 ألف دولار لليابان و31,5 ألف للولايات المتحدة و28,5 ألف لفرنسا و25,5 ألف دولار لفرنسا. أما مؤشر التضخم، فكان سلبياً في الصين (- 2,5 في المئة)، مقارنة بـ 6,9 في المئة للهند و1 في المئة لفرنسا و0,7 في المئة لفرنسا و1,6 في المئة للولايات المتحدة (- 0,1 في المئة)، في اليابان. فالصين تملك دون شك مقومات النهوض الاقتصادي الطويل الأمد وستحتاج إذا استمرت مكنيتها في فتح كل الأبواب للاستثمارات الأجنبية وفي تطوير قوانينها ومؤسساتها القضائية والقانونية والاجتماعية، أي إذا نجحت في خلق الأجواء السياسية والاقتصادية المناسبة لعمل القطاع الخاص الوطني والأجنبي.

* خبير اقتصادي - استاذ العلوم المالية والمصرفية - الجامعة الأميركية - بيروت

وفي الواقع تشكل دولة الصين الشعبية نواة المنطقة الصينية التي تأخذ أهمية متزايدة في الاقتصاد العالمي.

تضم المنطقة الصينية اليومين الشهيرة بصناعاتها والتكنولوجيا التي تعتمد عليها هونغ كونغ، المروفة بقطاعها الخاص للتطوير جداً، سنغافورة النجزة ربما سافضل شبكة للاتصالات في العالم، بالإضافة طبعاً إلى الصين الشعبية صاحبة المؤثر البحري والفضائي الهائلة. ويعتمد الاقتصاد الصيني على الشركات العائلية المتوسطة الممتدة إلى كل المنطقة الصينية. وما يدعو للعب هو أن اليابان تعاني حالياً من مصاعب حمة ونمو منخفض، بينما تزدهر المنطقة الصينية بسرعة مع نسب نمو مرتفعة جداً قدرت بـ 7,8 في المئة السنة الماضية مقارنة بـ 0,9 في المئة لليابان، و3,9 في المئة للولايات المتحدة، و3,4 في المئة لفرنسا، و1,9 في المئة لفرنسا و6 في المئة للهند. فالصين هي القوة الاقتصادية السابعة في العالم والمصدر التاسع وتحتوي على أكثر من بليون و200 مليون شخص في الدولة الأكثر سكاناً حالياً. إن التداوي فالحظ خصوصاً مع الولايات المتحدة الأميركية حيث بلغ السنة الماضية نحو 30 بليون دولار. أما الاقتصادي التوافر من الصعوبات الأجنبية، فيكفي لتفطية استيراد 8 أشهر وهذا جيد جداً. كما قدرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ 40 بليون دولار سنة 1999، أي ما يوازي خمس مجموع هذه الاستثمارات في الدول النامية. هذه الوقائع تدل على أن الاقتصاد الصيني سيشكل إحدى الركائز الرئيسية التي سيمضي عليها الاقتصاد العالمي الثالث.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا نجحت الصين اقتصادياً وفشلت روسيا على الرغم من أن الاقتصاديين اعتمدوا الشيوعية لسنوات طويلة ووجدوا من عند الثمانينات الخروج منها واعتمد النظام الحر. الفرق الرئيسي بين الاقتصاديين هو أن القطاع الخاص الصيني ازدهر بينما تقلص القطاع الروسي. فالحكومات المحلية الصينية ساعدت القطاع الخاص على النمو والاستراح كما سهلت عملية تأسيس الشركات، والعكس كان صحيحاً في روسيا بسبب الفساد الفخشي والقوانين المتهترئة والضرائب المرتفعة. ومما ساعد الصين أيضاً هي قوة وحكمة السلطة المركزية التي وجهت السلطات المحلية كي تعطي أفضل ما عندها للقطاع الخاص. بينما انتهت السلطات الروسية في تغيير الحكومات وتبديل الرؤساء وتوسيع دوائر الفساد على كل المستويات بالإضافة طبعاً إلى مشاركتها في دروب مجاورة تفتت كاهل اقتصادها لسنوات قادمة. وكان لنمو الأسواق السوداء ولفشي الإدرا الماقتصادى لنظم لتأثيرات السلبى المذك على النهوض الاقتصادى الروسى.

الدول النامية : عام

الجات

الدول النامية - عام

المصفحة	التاريخ	العدد	المجلد	كاتب المقال	عنوان المقال	
٣	٢٠٠٠/٧/٦	١١٣٥١	السياسة الكويتية	الجريدة	دراسة لاقصادى لىبى عن الفات	٩
٥	٢٠٠٠/٩/١٣	١٣٦٩٩	الحياة	مصطفى سلامة	حماية المتوجات الوطنية	٢

الجزية	اسم كاتب المقال :	الجات	مؤ الرئيسية :
١١٣٥١	رقم العدد :	الدول النامية	مؤ القرمي :
٢٠٠٠/٧/٦	تاريخ الصدور :	السياسة الكويتية	مؤ :

في دراسة لاقصادي ليبي عن «الغات» ومستقبل الدول النامية

د. حسن: لابد من استراتيجيات عربية تواكب المتغيرات وتحقق التكامل

إن الدول الأعضاء داخل الغات يتساقط في المواقف لكنها تختلف من جانب الاستراتيجيات والوجهات ، فالدول النامية تحصل على مميزات كثيرة منها أنها تقدم تفرات جمركية أقل من الدول المتقدمة أو يسمح للدول التي توليه جمر في موزين مفعولها أن تحتل من التزماتها بأن ترفع رسومها الجمركية وتعرض لقيودا غير جمركية لذلك يرى أن انتهاء دولة الأوروبية للتعهد الأطراف كان بمثابة الحدث المهم على الساحة الدولية التطورية والتي كان من مميزات هذه الدولة هو حضور ومشاركة الدول النامية بدرجة ملحوظة بهدف توضيح وتوسيع مفهوم التجارة العالمية حيث عملت هذه المجموعة على تخفيض أو تجميد مجموعة أكبر من الرسوم الجمركية كما أن للباحثات تحسنت لتكامل مجالات ذلك العمل خاص بالنسبة للدول النامية منها المتقدمة في البضائع الاستوائية والمنتجات الزراعية والمنسوجات .

وأشار د. حسن إلى أن الدراسات الأولية تشير إلى أن اتفاقية الغات وما سيراقتها من إجراءات وتحديد التجارة العالمية ستؤدي إلى ارتفاع معدل الدخل الحقيقي العالي بما يقدر ما بين 213 - 274 بلون دولار أميركي في السنة مع عام 2002 وهذا ما يقدر بحدود 1 في المئة من الناتج الإجمالي العالمي وأن معدل الإجمالي العالمي وأن معدل الذي سيكون من نصيب الدول النامية من الزيادة للسلطة الذكر سيكون 80 بلون دولار سنويا أي ما يعادل ثلثي المئة سنويا وفي الوقت ذاته فإن كثير من الاقتصاديين والفرسين يعتقدون بأن مسألة تحديد التجارة العالمية أمر يخص والشروط الأولى للدول النامية وشركائها للتعهد الخصية وبالتالي فإن للتصدير الأساسي سيكون الدول النامية التجارة نتيجة لبعض الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في دولة الأوروبية وفقا لأساليب التلبية .

أما في النوعين أن توليه الدول النامية نتائج سلبية لتطبيق نطاق الإصلاح الزراعي منها ارتفاع كلفة الإطارات من إغناء نتيجة لارتفاع النوع في الاسواق سبب انخفاض وتقلص للفداء الدعم بسبب تخفيض الدعم الذي تقدمه الدول للصناعة للقطاع الزراعي مما يؤدي إلى تدهور في موزين مدفوعات الدول النامية للفداء بشكل عام .

تمتلك النسيان

■ شهدت (الغات) مجموعة من الجولات والمفاوضات المكثفة على مدار الخمسين عاما للنسبة من عمرها الرسمي ، وقد انعقدت هذه الجولات كما يلي :

دولة جنيف عام 1947 ، دولة جنيف فرنسا 1949 ، دولة جنيف بريطانيا 1951 ، دولة جنيف 1956 ، دولة جنيف ديون 1960 - 1961 ، دولة جنيف لوكربي 1964 - 1967 ، دولة طوكيو 1973 - 1987 ، دولة الأوروبية 1986 .

وتشير مختلف الجولات المذكورة إلى الأمر التي تم الاتفاق عليه لوضع مبركية جديدة لمنظمة جنيف تخضع إلى التتالي الصادر عن ديريون ووزر كي يتم تشكيل التتالي منضيق النقد الدولي والبنك الدولي لإنشاء والتعريف ومنظمة الغات التي تلحق جميعها دون شك في الأهداف والسياسات للسيطرة على مميزات العالم من خلال التوظيف الكامل لمختلف عوامل الإنتاج لصالح الدول الصناعية للسيطرة دوليا على معظم حركة التجارة الدولية .

وقد استعرض الدكتور عبدالعزيز صهيون استاذ الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد بجامعة زانينج الصينية في دراسة حديثة له بعنوان الغات ومستقبل اقتصادات الدول النامية بعض الجوانب التي تتعلق على طبيعة هذه المنظمة وأثرها السلبي فاشار إلى أن التمسك التاريخي لنشوء منظمة الغات كان نتيجة لوجود تعاون متعاود دولية حتى شمل مختلف المجالات الاقتصادية التي تساهم في تطور وزيادة معدلات للنمو الاقتصادي وتجنب الآثار السلبية لفهم التعاون التتالي أو الإجماعي للحدود على الاقتصاد الدولي كلفة ، والأساليب المتبعة فقد نمت ونشأت معظمات دولية عقب الحرب الكونية الثانية ومنها كانت اتفاقية الغات التي سارعت الدول إلى الانضمام إليها حيث بلغ في عام 1993 عدد أعضائها نحو 117 دولة وارتفع هذا العدد مع قمة سيائل إلى 134 دولة .

ومول أنظر للتركية على الدول النامية يقول د. عبدالعزيز حسن إن الآثار السلبية والإيجابية ستكون متقابلة بين دولة وأخرى وتلك يعود لأسباب جوهريا مردها إلى درجة التقدم الاقتصادي ونوع صارتها ووزارتها ومرائل التصنيع التي تمر بها .. وأضاف .

ومثل فكر الطفلية (الفات) على قطاع الصناعة في الدول العربية بول د. حسون انه يوجد توفعات مطلقا ان الصناعة العربية، مستقر يستلحق كطالقات (الفات) بصورة مباشرة من وراء تطبيق: السياسات المتعلقة بخداتة للنسوجات واللباسه والمنتجات الصناعيه والنصنعة تخفيض الرسوم الجمركيه او إلغاء القيد غير الجمركيه أو اعلة ترتيب الاوضاع التجارية بين الدول الصناعيه او بصورة غير مباشرة من خلال تطبيق السياسات المتعلقة بالتقنيه والإيرادات: لطلمة للاتفاقيات، وبمكتنا ابراج مروج مبسط عن الآثار للسوقه على الصناعه في مجموعه الدول العربيه على القود التالي:

من السقوط في تكوّن الآثار المباشرة نتيجة لخفض في الرسوم الجمركيه عاملة وإلغاء القيود الممنوع غير الجمركيه المشبوهة على: متعلقه للنسوجات، حيث ترمي للاتفاقيات الى أحداث تخفيضات مهمه في دخول الرسوم الجمركيه المفروضة على لؤل الدول العربيه اخلاقيه في الصناعه بنسب تصل الى 70 في المئة من النسب المهيكله. اما السلع نصف الصنعة والمهيكله فقد خضعت للاتفاقيه بنسب تخفيض الرسوم المفروضة عليها بنسب تتراوح ما بين 32- 47 في المئة في حين ان التخفيضات في الرسوم الجمركيه على مجموعه السلع للصنعة الاساسيه تتراوح ما بين 25-40 في المئة الامر الذي يجعل متوسط التخفيض في الرسوم الجمركيه سيكون في حدود 37 في المئة.

اما فيما يتعلق بقطاع الخدمات والآثار التي ستتركب على هذا القطاع من وراء الاتفاقيات الفات- يرى د. حسون ان لارتفاع الفات، استطاعت ولؤل مرة وضع الفات عملة للدولة والخدمات وبشري الاتفاقية على التخليد التي تارضا لؤل لعلو وطول في استحداث القدمة والتي يكون مناعلا لعلو اعضاء اخرون كما تتضمن للاتفاقيه لسطا واسعا من الخدمات منها: خدمات الاتصالات والخدمات الجارية وخدمات السبلعة وطاقم والتعليم وخدمات القيراء والمقهى بشكل من الخدمات للصراري والقيام والقرارات والاستشارات و من الخدمات لعملة لحد للاتفاقيه في الخدمات التي تضمنت تسميات خاصة بالدول الناجيه ومنها لدول العربيه ومن اهمها تسهيل مهمه مشاركتها على ذو ميزانيه في خداتة القاميه من خلال التزامات محدوده يتم وضعها بطريقة كفايه تتسلف باستقلاله من التكنولوجيا على اساس تجاري وتخصيم الاستقلاله من أدوات التوزيع وشبكات المعلومات وتحرير السوق في قطاعات التصدير التي تضمنها وضرورية لشراء الخدمات من ابل للدول الصناعيه لتسهيل استقلاله موارد للخدمات في الدول الناجيه من المعلومات بخصوص الجوانب التجارية والفنيه لخدمات محددة.

ان قطاع الخدمات قد تطور في السنوات العشر الاخيره في بعض الدول العربيه سواء كان هذا التطور كمصر من مساهم لحدل أو كوعاء لاستخدام مزيد من الخدمات والمستهلكة الى كونه موردا مهما من موارد الصرف الاجنبي كقطاع الصياغة في كل من مصر وموس والغرب والاردن وقطاع النقل والاتصالات لكل من السعودية وقطر وقطاع التصنيع في دول الخليج والاردن ولؤل رادت القيمة المضافة في قطاعات الاجنبيه المدمجه في مجموعه الدول العربيه من نحو 62 بليون دولار عام 1980 الى نحو 109 بليون دولار عام 1990 وانقشر نحو 136 مليون دولار عام 1994 ومعامل نمو سنوي يبلغ في المتوسط 5,8 في المئة.

ونكاسة لقول ان الآثار السلبيه والمهديه وهورمها بين الدول العربيه بخلاف من دولة اخرى لكن ما يخص الوطن العربي ان الخصائص التي ستتركب على الانضمام الى منظمة منظمة ستكون كبيرة جدا كبح الوطن العربي تابع في تجارتة القاميه لن وكرهاته كطالقات كبيرة جدا والماله هذا لنا على الوطن العربي ان يعمل ويوسع لقصافته بشكل افضل كي يكال الفرص لتلك ويدخل الى هذا لقول من موقع افضل ومناش على لكل خبير.

ومن منطلق الدرس على لكلمات الوطن العربي لابد ان تقوم البلدان العربيه بوضع استراتيجية صناعيه عربية تارديه حيث تحت من طليات الوقت التجاري الدولي ذي الاسواق المنفتحة كبا لئه على العادل العربيه اعطاء قطاع الحدي دما معيزا ومصصوما لقطاع الصنعي كي يفيوا لستوي الطالوب غالبا لوكليه لاختيرت لولي تهمرس لبا السوق الدولية على طريق خضعة مختلف لقصايا الاقتصادية معليا واقتصاديا ودوليا.

2. من القول ان تحرير الزاوا للخدماتيه في الخداتة والتي كئت تتصاع بها الدول الصناعيه بموجب اتفاقية اوسبي واتقنام العام للاتفاقيات حيث ان تحرير الخداتة القاميه من شأنه لقصاه على تلك الزاوا بسبب فتح الباب للمنافسة من الدول النكامة مما يؤدي الى تاكل نظام الاتفاقيات التي تتتمتع به صارت الدول النكاسيه في اسواق الدول الصناعيه.

3. ان للاتفاقيات العامة للخدمات كانت قد اشارت الى تقديم للسلكه الفكرية وهذا بالتاكيد امر يتعلق بوم الاول الصناعيه والتي عملت جامعة على وضع الصيغ والقواعد النكاسيه ليا ومصصوما ليا يتعلق بمصايه حقوق اللواين وبراءة الاختراع ومكاملة لتقوير لكن لهما يتعلق بالدول الصناعيه ليس معروفه مدي استقلالها من هذه التي وعدت الالتزام بها.

4. نعرض للرأي المسايك والفتلح التي فوصلت لهما لدى الدراسات للتلح الدول ومكاملة لتصالح الاقتصادي والتمصيه مدفون كدين برون بان الدول الناجيه ان تستلبد كثيرا من تطبيقات بنود الاتفاقية الفات وقد توصلت للدهه الى انه في الوقت الذي يستعطف العظم ككل بغير لويل 235 بليون دولار سنويا بحلول عام 2002 تتجمه لتكاليف الفات ان الدول العربيه خداتة لاصرامه سنفسر 2,6 بليون دولار نتيجة لتكاليف خدم.

5. مما يؤكد ذلك، حسون على ان الآثار السلبيه والمهديه وهورمها بين الدول العربيه بخلاف من دولة الى اخرى.

وهنا لآامه ان التطورات التي راقت اتفاقية الفات لاصو وكليا في بدايتها عام 1947 والتي لآامت اساما على تحرير التجارة القاميه من اي قيود جمركيه او ما يعكها وللتجه سلكتي لاصح الدول الصناعيه القاميه.

ولهما يتعلق بالآثار على الدول العربيه وقول الدكتور حسون ان لتقصير لثوريات للاتفاقيات التي راقت دولة الاوروني يبعد ان السبلعة الدوليه قد خضعت لرا مختلفه ومهيديه لهما يتعلق بالآثار الخدميه والمصنعة لتحرير التجارة الدولية على الاوضاع الاقتصادية لدول العالم النكامة من جانب، و الدول الناجيه من جانب آخر، وفي هذا لقول هناك من يعتقد ان تحرير الخدمة سيؤدي حده فقر الدول الفقيرة لتلحق الدول النكاسيه النكاسيه السريد من ارباح وفولانص، كما انه في الوقت ذاته هناك من وقول، ان تحرير التجارة سيساعد على موجهه حالات الركود والكساد الاقتصادي العاليه وسريد من الرقعيه الاقتصادية لدول العالم لتكفم منها والتمني على ذو سواء.

وبيعرض د. حسون الى ثلاثة موضوعات تتعلق بالوطن العربي والآثار التي ستتركب على تحرير التجارة القاميه وهي:

1. آثار على الزراعة 2. آثار على الصناعه 3. آثار على الخدمات

ففي الموضوع الاول حيث تعد السلع الزراعيه من اهم قطاعات السبلعه التي تلوم لهما ان تتأثر بشكل مضموس في كل تطبيق بنود اتفاقية التحرير، فقد تمسحلت ستحتل مختلف السبلعات الصنعيه وحجم العروس الدولي منها، وتزاد هذه الفاتير حده لدى الدول الناجيه بمصفه قلة والدول العربيه لا عديرات كثيرة، اهمها كين الدول العربيه من قبل السبلع المستورده الصناعيه لاسلح كطالقات الى جانب كين ان صارت لدول العربيه من السبلع كطالقات في محدوده، وعموما فان اعد الدراسات لتوصل الى تحديد لآثار اتفاقية.

ان تحرير التجارة القاميه في السبلع كطالقات سيؤمجه حده ارتفاع في اسعار الخداتة لاصرامه لقصاه، وفي الوقت القصير.

ب. ان تحرير العطاره الزراعية القاميه وما يصاحبها من لقصاه او تخفيض الدعم للمحج لقطاع الانتاج الجموي في دول المجموعه الاوروبيه سيؤمجه عليه انخفاض لتكاج تلك لقطاع في دول المجموعه مما يصاحبها في ارتفاع اسعار القاميه للحدوم والاكين.

ج. ستؤمجه مختلف التمداج ايضا ارتفاعا في اسعار أغلب السلع الزراعيه، وامام هذا الواقع والتأثير يرى د. حسون انه لابد من وضع سياسات صممه لتكامل على كبح تلك التمدوج في الورديات الاقتصادية التي يمكن ان تلحق من ذلك، وتتجنب أكثر من من الخداتة نتيجة لتحرير التجارة القاميه، كما تخفيض بمرامج تحرير التجاره القاميه زياده الصادرات وتخفيض تكاليف المرحلة الانتقاليه لتحرير التجارة القاميه، وزياده مرونة عرض الانتاج الزراعي ...

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

موضوع الرئيسي : الجاهات
 موضوع الفرعي : الدول النامية : عام
 اسم كاتب المقال : مصطفى سلامة
 رقم العدد : ١٣٦٩٩
 تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٩/١٣

٢- الامتيازات للشركات وهي بدورها تنقسم الى
 افران وامتيازات
 لما الامتيازات الافرادية فتتضمن العمل على
 احترام مبدأ حسن نية، وتحقق الامتيازات الصناعية
 من خلال الرقابة العامة التي تمارسها لجنة الرقابة
 التي تتبع مجلس التجارة في السلع (أحد أجهزة
 منظمة التجارة العالمية)، هذا الى جانب آلية خص
 المازات لجهة المنظمة والتي تستطيع أن تباشر دورها
 بصفة مستقلة
 وأخيراً، فإن هناك مجموعة من الملاحظات لا بد
 من تسجيلها
 ١- أن كل ما سبق بيانه بشأن نظام «الفا»
 لم يصبه تزايد الواردات، لا يتطابق بمسألة استيراد
 سلع معينة بأقل من كلفتها الحقيقية، فهذا سطر نظام
 «الفا» لوجه الأرباح غير المشروع بالسلع
 ٢- أن قواعد «الفا» إضافة الى منع الدول الحق
 في فرض تدابير لحماية صناعاتها الوطنية تسمح
 للدول أيضاً بفرض تدابير أخرى لأغراض غير تجارية
 لكل ما يتعلق بالأخلاق العامة والصحة (المادة ٢٠) أو
 لأغراض حماية الأمن القومي للملكية
 ٣- في ضوء كل ما تقدم بيانه لا ينبغي أن تكون
 قواعد «الفا» كروية للتخلي عن الصناعة الوطنية.
 للفتات نقصد التوازن، ومن الضروري حسن التعامل
 مع قواعد «الفا» التي أن الدول المتقدمة، لا تتوانى عن
 فرض تدابير معينة لحماية صناعاتها المحلية.
 أن كل ما تقدم بيانه ليس دعوة للانغلاق، بل
 استخدام لمحقق ثم منحها لكل الدول ولا ينبغي
 التناقص عن أصالتها
 ٤- لقد استأثرت الدول المتقدمة، وبالات الأوروبية
 منها، امتياز نطاق الفستور، لشخص ذوي على
 وراثتها من الدول النامية، لذا يجب في المقابل أن
 تتبع اتجاه نفسه، لهما شوق بيانه يتبع الفستور
 الذي يندرج به لفرض تدابير لحماية الصناعة الوطنية
 ليشمل كلاً من مستوى المنتجات والابتكارية واستغلال
 الطاقات والأرباح والانتشار والفعالية
 ٥- يفرض تدابير لحماية الصناعة الوطنية، يمكن
 بالتالي الإقبال من الطلب للتزايد على المنتجات
 الأجنبية، وما يسببه ذلك من آثار على الاحتياط النقدي
 من هذه العملات

٥ عميد كلية الحقوق في جامعة الإسكندرية.

المحققين
 وأما كان محققون لتدابير فهداك تعرفه واضحة
 بين نوعين من التدابير ذلك
 (أ) التدابير التجارية، وهي التي يهدف لحدول
 الاستيراد أو تصادها لكي توافر التشريعات التجارية
 والوضعية المتأخر بينها، وعلى الدولة المعنية أن
 تراعى في اتخاذها أن يكون ذلك للمحد الضرر الذي
 يصدر، ولا ينبغي ذلك الى خفض كمية الواردات من
 سلعها في فترة زمنية، وأن يراعى توزيع الخصم
 لدى الاتجاه إليها، على جميع الدول المعنية.
 (ب) التدابير الاقتصادية، وهي تلك التي يمكن تطبيقها
 في الظروف الاقتصادية في الحرجة، إذ يتوافق ذلك
 واضح نتيجة المبدأ الذي يحدود ضرر كثير أو
 التهديد بحدوثه نتيجة زيادة الواردات، هذا الى أن
 يسعى لحد، لا يتم فقط والمدة أن تباشر في فرض
 زيادة في التكاليف
 ١- وفيما يتعلق بالتدابير التجارية
 ولما كان ذلك النظام، فإن حماية الصناعة الوطنية
 التي توافر الشروط السابقة، وبالنسبة باتخاذ التدابير
 السالف ذكرها، تلك التدابير مجموعة من الضمانات،
 الوضعية والشكلية الأولى تشمل لمقر الماد
 التالية
 ٢- إذا كانت التدابير التجارية ضرورية لتحقيق الصاية، حيث
 يفرض التدابير التجارية فقط الى الحد الضروري لمنع
 الضرر المصور، فإن التدابير التجارية، ولا يسعى التغيير
 إلا للفترة التي لا بد من ضرورة لمنع إلحاق الضرر
 الخطير بالصناعة، بالتدابير المؤقتة تسري نقطة
 ٣- يوم، والتدابير التجارية تسري لمدة استأصا أربع
 سنوات، وبعد ذلك في كل الأحوال تعتمد التدابير عن
 ثمانية سنوات مع ضرورة إعادة النظر في التدابير عند
 الانتهاء
 ب- مبدأ الاعتماد معصالح الدول الأعضاء
 ويتحقق من إجابة القرارات التمريرية الى الناحية
 عندما يثبت التحقيق عدم حدوث ضرر، والمطالبة على
 مستوى التنازلات والالتزامات للمنتوي المقرر بموجب
 اتفاق معاد، ١٩٩٤ مع منح التعويض اللازم نتيجة
 فرض التدابير التي توافر ما يقتضي ذلك.
 ج- مبدأ مراعاة الطبيعة الاقتصادية لمصلحة
 الصاية، وذلك من خلال الحفاظ على سرعة للمعلومات،
 وسرعة أوضاع الدول النامية، وبالتالي السماح الحق
 في تعمد فترة السريان الى عامين إضافة الى الحد
 العامة وقدرها ثمانية أعوام.

الدول النامية

مصر

قطاع الزراعة

الجات

قطاع تجارة الخدمات :الزراعة

الصفحة	التاريخ	العدد	المصنف	كاتب المقال	عنوان المقال
٧	٢٠٠٠/٧/٣١	١٦٤٧	الاهرام الاقتصادى "مجلة"	هبة نصار	تحرير تجارة السلع الزراعية بين
١٤	٢٠٠٠/٨/٥	١١٣٨١	السياسة الكويتية	لؤيس حبيقة	التنمية وتحرير التجارة الزراعية
١٦	٢٠٠٠/٨/٧	١٦٤٨	الاهرام الاقتصادى "مجلة"	هبة نصار	تحرير تجارة السلع الزراعية بين ...

الرجوع : الجات	اسم كاتب المقال :	مختصار
الرجوع الفرعي : قطاع تجارة الخدمات الزراعية	رقم العدد :	١٦٤٧
الرجوع : الأهرام الاقتصادي "مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/٣١

ندوة الأهرام تناقش:

تحرير تجارة السلع الزراعية بين ظلال الاستيراد وجنة التصدير

الرئيسي :	الجناح	اسم كاتب المقال :	هبتنصار
الفرعي :	قطاع تجارة الحنومات : الزراعة	رقم العدد :	١٦٤٧
صدر :	الاهرام الاقتصادي "مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/٣١

كان ولد من الخبراء الاقتصاديين في المنظمة الاسترالية قد قاموا بزيارة لمصر مؤخرا لمناقشة نتائج الدراسة البحثية التي اعدها المنظمة وضم الوفد فيليك تيلوباي وبران فورمان وكبير المفارزين التجاريين بوزارة الخارجية والتجارة الاسترالية مينش ماكورميك والتقاوا مع عدد من متخذي القرار في الحكومة وقطاع الأعمال المصري وشاركوا في ندوة اقتصادية لعرض الدراسة ومناقشتها حيث جاء بالدراسة :

انه على الرغم من الاعتراف بمخاطر التحرير التجاري الا ان بعض الدول النامية ممتعة بالتحقق من اثر هذه السياسة على قدرتها تحقيق اهداف الامن الغذائي كما تدرك هذه الدول ايضا حدود قدرتها على المنافسة علي قدم المساواة مع الدول المتقدمة وعبرت الدول النامية ايضا وبنفس درجة الاهتمام عن مخاوفها تجاه التحويل لمصالحها للسياسية الليبرالية والذي يمكن ان تكون تكلفته عالية خاصة اذا كان ذلك يعني فقدان التواجد المقيم داخل الاسواق الهامة للدول المتقدمة .

وعلي الرغم من تهم هذه التكتلات الا ان هناك مكاسب عظيمة سوف تحقق علي الدول النامية والمتقدمة علي حد سواء من وجود اسواق اكثر انفتاحا واقل تشتتا .

والدليل واضع علي ان الدول الأكثر انفتاحا اقتصاديا هي التي حققت اعلي معدلات نمو بالاضافة الي تمكيقها مكاسب هائلة نتيجة التخصص والانتفاع المتزايد علي التطور التكنولوجي والمعرفي .

وينبع اكبر تشتت في اسواق العالم بالنسبة للمنتجات الزراعية من السياسة الحماية للدول المتقدمة والتي تتميز بالكلفة العالية لاقتصادياتها بالاضافة الي فرضها تكاليف باهظة علي الدول النامية كمجموعة .

ولكن اذا تمت مناقشة هذا التشتت فمن الضروري ان تضغط الدول النامية بقدر استطاعتها من اجل تحرير التجارة وخفض درجة الدعم المشتت للأسواق .

وقالت الدراسة هناك العديد من المكاسب الهامة العائدة علي الاقتصاد العالمي من جراء زيادة درجة الانفتاح فيما يتعلق بتجارة السلع الزراعية فمن المتوقع ان الربح الذي سيتحقق علي مستوى العالم نتيجة لخفض ٥٠٪ اخرى من معدلات دعم الزراعة فقط يصل الي ٥٢ بليون دولار امريكي سنويا كزيادة في الناتج المحلي الاجمالي عالمي بحلول عام ٢٠١٠ مقارنة بحالة عدم وجود اي تغيير في السياسات .

تشهد الساحة الدولية تطورات سريعة نحو تحرير تجارة السلع الزراعية في ظل المفاوضات داخل منظمة التجارة العالمية سترتب علي تحرير تلك السلع آثار ايجابية قدرتها الدراسة التي اعدها المنظمة الاسترالية للزراعة واقتصاديات الموارد

ABARE بنحو ٥٢ مليار دولار حتي عام ٢٠١٠ منها ٤٠ مليار دولار للدول المتقدمة و ١٤ مليار للدول النامية في حالة خفض ٥٠٪ من معدلات دعم الزراعة فقط .

السلع الزراعية تمثل حساسية خاصة لمصر باعتبارها دولة مستوردة ومصدرة للسلع الزراعية وأن كانت وارداتها من السلع الغذائية تفوق صادراتها بما يعادل عشرة اضعاف الصادرات الا ان مصر تسعى الي زيادة صادراتها بشكل كبير مما يجعل قضية تحرير تجارة السلع الزراعية قضية ذات أهمية خاصة في ظل اعتبارات محلية ودولية تتعلق بحجم الدعم والسياسات الحماية والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة علي تحرير تجارة السلع الزراعية .

ونظرا لأهمية الموضوع نظم الاهرام الاقتصادي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ندوة تحت عنوان «الآثار ايجابية والسلبية لتحرير الزراعة في الدول النامية بالتطبيق علي مصر» شارك فيها نخبة من المهتمين بتلك القضية من الباحثين والسياسيين والخبراء واعضاء المجالس التشريعية ومراكز البحوث .

اسم كاتب المقال :	هبة نصار	نوع الرئيسي :	الاجات
رقم العدد :	١٦٤٧	نوع الفرعي :	قطاع تجارة الخدمات الزراعية
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/٣١	المصدر :	الأهرام الاقتصادي "مجلة"

والإسئلة المطروحة عديدة :

هل سوف يترقب بالفعل علي تحرير تجارة السلع الزراعية تواجد أكثر بالأسواق مما هو عليه وأسعار أفضل علي الكميات الأكبر من السلع المستوردة ومناصفة أقل من ناحية المنتجات المدعومة من قبل الدول المتقدمة في الأسواق العالمية ؟

هل بالفعل سوف يؤدي تحرير أسعار المنتجات الزراعية إلي انتاج وتصدير منتجات زراعية أكثر والحصول علي دخل أكبر لتحقيق ميزات تنافسية في مجال الزراعة ؟

في أي مجالات سوف يتحقق أقصى مكاسب للدول النامية ؟ هل هي في مجال الحبوب والزيوت ، الفواكه ، الخضراوات ، التصنيع الزراعي ؟

ماهي الآثار العالمية إذا تم بجساف التحرير الزراعي تحرير التصنيع ؟ ما هو أثر إجراءات التواجد المتميز في الأسواق لبعض منتجات الدول النامية ؟ ما هي الأساليب الأكثر فعالية لتقديم المنفعة ؟

هل تم تحرير التجارة في ظل دراسة مستوفية للاختلافات الهامة بين الدول النامية والدول المتقدمة ؟

هل تم تحرير التجارة مع الاخذ في الاعتبار الاختلافات بين الدول النامية (دول تحصل علي امتيازات ودول لا تحصل) . ما هو الشرط الضروري لتحقيق منافع تحرير التجارة في الدول النامية ؟

الدعم الزراعي يتزايد

هيفيك تيليويث؛

مدير البحوث السياسية والتجارية الدولية في المنظمة الاسترالية لاقتصاديات الزراعة والموارد :
الملاحظ انه منذ انعقاد دورة أيرجواي منذ عام ٩٣ كان للتوقع هو انخفاض الدعم للمنتجات الزراعية ولكن الذي لوحظ ان هذا الدعم مازال يزداد والذي يقدم هذا الدعم للمنتجات الزراعية هو الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان وهي الدول المتقدمة قاموا بتصميم نموذج اقتصادي في إطار منظمة التجارة العالمية وطبقوا لهذا النموذج تم حساب المكاسب التي يمكن جنيها من تحرير تجارة

سوف تحصل الدول المتقدمة علي مايقرب من ٤٠ بليون دولار من إجمالي المبلغ الضار اليه وهذا وضع مفهوم عند الاخذ في الاعتبار ان اعلي معدلات الدعم المشتت موجودة في تلك الدول ويرغم ذلك فان الدول النامية سوف تحصل علي مايقرب من ١٤ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٠
ان آثار اصلاح تجارة السلع الزراعية بالدول المتقدمة علي الدول النامية كمجموعة سوف يتضمن تواجدا أكثر بالأسواق مما هو عليه الآن بالإضافة الي أسعار اعلي للكميات الأكبر من السلع المستوردة ومناصفة أقل من ناحية المنتجات المدعومة من قبل الدول المتقدمة في الأسواق العالمية ويشكل عام فان الدول النامية كمجموعة سوف تنتج وتصدر منتجات زراعية أكثر وتحصل علي دخل أكبر لانها

ستستطيع بالمقارنة ان تحقق ميزات نوعية في مجال الزراعة .

تحديات تحرير السلع الزراعية

د هبة نصار :

مما لاشك فيه ان موضوع تحرير تجارة السلع الزراعية بعد من أهم الموضوعات المطروحة علي الساحة الدولية داخل منظمة التجارة العالمية ومن أهم التحديات أمام الدول النامية ويرجع السبب في كون هذا الموضوع من أهم التحديات الي عقد اعتبارات أهمها :

● انعكاساتها علي قضية الأمن الغذائي في هذه الدول .

● كيفية المنافسة مع الدول المتقدمة .

● قدرتها علي المساومة في تحقيق توزيع عادل للمكاسب عند تحرير التجارة .

● مقدرة الدول النامية علي القضاء علي السياسات الحمائية للدول المتقدمة .

ولقد توقعت الدراسة المقدمة من المكتب الاسترالي للزراعة وتنمية الموارد ان الريع الذي سيحقق علي مستوى العالم نتيجة لخفض ٥٠٪ من معدلات الدعم علي الزراعة فقط يصل الي ٥٢ مليار دولار امريكي سنويا كزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠ وسوف تحصل الدول المتقدمة علي مايقرب من ٤٠ مليار دولار من إجمالي هذا الريع والدول النامية علي ١٤ مليار دولار .

الزئيسي : الجلات

الفرعى : قطاع تجارة الخدمات : الزراعة

اسم كاتب المقال : هينصار
رقم العدد : ١٦٤٧
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٧/٣١

الفرعى : قطاع تجارة الخدمات : الزراعة

اسم : الاهرام الاقتصادي "مجلة"

وايست هذه هي المشكلة الوحيدة ولكن هناك مشكلة اخرى اننا كنا في البداية نتجيب التسويق التعاوني كان يكون سيطرة بمعنى اني اقول ان سلاله ما من صنف ما سوف تذهب الي محط معين ويصلح في هذا المحط .

بعد تحرير التجارة أصبحت الشركة تشتري السلاله التي يمكن ان تشتريها اكثر من شركة وبالتالي تشتت على اكثر من محط ويكون منها سلاله حديثه لاتتمتع لتحميد النقاهه هذه السلاله تشتت في اكثر من محط ونتجبه تشتتها في اكثر من محط اننا كنوع من المعصر على النقاهه باستمده جزء من الفرده في اول المحط لابلستان على نظافه المحط وعندما استمده جزءا في هذا المحط وجزءا في هذا المحط وجزءا في محط ثالث

سوف اجد ان السلاله الحديثه التي لدينا التي اعتمد عليها على تهديد النقاهه ذهبت كلها متى تجارى واصبح محط الاكثر والتجديد اقل .

هذه مشاكل نحن نشعر بها ولا مقلنا على تحرير التجارة مقلنا من الباب الخطا وكما قاتل المكتوره هيه لا تعد الدراسات الثانيه قبل ان نخل هذا المجال وبماذا نحتاج في الانتقال من التسويق التعاوني الي التسويق الحر .

يعني يمكن اننا فكرت ما البديل لتقاضي معظم هذه المشاكل ؟ وكان البديل الذي جاء في ذهني وكان صعب الى حد ما ان يكون هناك حريه تجاره نعم ولكن حريه تداول لا يعني ان يكون للمزارع الحق ان يبيع ان يبيعنا بسعر الذي يريد لكن ان يتداول القطن الزهر لا ؟ البديل لذلك امنح تداول القطن الزهر ويمكن ان تعمل المصالح بنظام البونك بمعنى انني كمزارع ادخل القطن الخاص بي المحط كروصيده لي بمواصفات معينه في المحط وهذه المواصفات وهذا الرصيد هو الذي يعرض للبيع .

التحرير المتوازن

د. محيى فرحات

المصري في جنيف
انا اريد ان اعلن تعليق بسيط ولكن ارجو ان يكون التعليق هو اساسا نحن في مصر منذ بداية التسعينات ونحن حتى من منتصف التسعينات ونحن نبيع برناج التحرير الاقتصادي ونرناج لمامه الهيكله الهيكليه اصل الهيكله الانتاجيه في مصر وفي الهيكله الزراعيه في مصر هذه السياسات حدثت عندما تسارعت في مناخ الزراعة الذي تم مناقشته في الدراسات المقدمه في الحكومه الاسرائيليه عنها وحدث تغيير في النسيجه واسلوب الزراعة والمتجات نفسها وحجمها وكمياتها .

حدث خلال ١٥ سنة تغير كبير في التوجه

الموارد الزراعيه وازالة الصايه تبلغ ٤٠ مليار دولار امريكي والمتوقع ان يزداد هذا الي ٤٥ مليار دولار . هذه الزايهه ستؤدي الي زياده في اجمالي نمو الناتج القومي عن طريق ازالة الحواجز الجمركيه كذلك هذه الموارد تشمل ايضا الزايهه في العماله وتقليل نسبة البطاله .

التقرير شامل في اجماله ويستند الي بيانات مأخوذه من الدول الناميه والمتقدمه ، كذلك يضع في اعتباره ظروفها اجتماعيه واقتصاديه وعوامل كثيره اخرى تضمنتها هذا التقرير .

تسويق القطن

د. سمير شعراوي

رئيس بصوت بمعهد بحوث القطن مركز البحوث الزراعيه
ابن مشكله لنا في مصر هي مشكله القطن وتسويق القطن ، كما تعرفون كان النظام الاول التسويق التعاوني ، المزارع يورد القطن الخاص به للجمعيات بالسعر الذي تحدده الدوله ، تغير اليوم بعد تحرير تسويق القطن محليا ، هذا تهديد الخطره العمليه ان تكون منافسين للدول الاخرى ، عندما نتعامل معهم في السوق الخارجيه ، تعرضنا لبعض المشكلات التي نشعر بها وهذه المشكلات منها : ان السعر اصبح غير مجز للمزارع وعندما بدأت الدوله تدفع ثمن البذرة لتشجيع المزارع وتتدخل معه نصف ثمن البذرة ووجدنا الولايات المتحده تقول مصر تدفع القطن ونحن لاتريد هذا الدعم في الوقت الذي انا حضرت فيه مؤتمر "البيلك وايت" في امريكا في يناير السابق كانت هناك مشكله انخفاض سعر علي مستوى الولايات المتحده وكانت هناك اقتراحات ان شركات التقييم تقوم بشعوض المزارع او المنتج الامريكي علي انخفاض السعر .

ان المزارع المصري حرام عليه ان يدعم ب نصف

ثمن البذرة والمزارع الامريكي له الحق كل الحق بان يدعم بشعوضه عن فرق السعر اذا كان هناك انخفاض في السعر كما حدث الموسم السابق وهذا يقرب عليه مشكله اخرى ان نتجبه انخفاض العائد للمزارع جعل المزارع يعرض عن زراعه القطن وعندما يبدأ المزارع الحرف عن زراعه القطن يقل المنتج وتقل القدره علي المنافسه في الاسواق العالميه لان كسبيه المنتج عندي سوف لاتكفي الاستهلاك المحلي

ع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	هبة نصر
ع الفرعي :	قطاع تجارة الخدمات الزراعية	رقم العدد :	١٦٤٧
سار :	الاهرام الاقتصادية "مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/٣١

وجه نظري الشخصية أننا نعتقد ان كثير من ما هو مطلوب في تشييد او البناء لا يتم تشييده فالتقنيات والتالي هذا مؤثر على تطور الزراعة وما يترتب على البحوث الزراعية نتيجة هذه التغيرات التي تحدث في جزيئتين مامين وهما اولها التقدم في علم التشجير واليهائل التشويرية التي هي في الدول التي لديها اهتمام بالزراعة التي تتركز على الزراعة على المثال ومزاد الزراعة في دول مثل مصر مثلها مثلها حالها كحالها في كثير من الدول التي لديها اهتمام بالزراعة في مصر مجموعات متتالية من الدراسات عن اثر تحرير التجارة على المستوى العالمي في السلع الزراعية وخلصنا الى انه في ضوء مايتهم من تغير في الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد المصري بصفة خاصة ان التحرير شيء نافع وهذا جزء مما نتفق عليه مع الدراسة الاسترالية ، ان تحرير التجارة عالميا وليس التحرير من جانب واحد والجانب الاخر لا يصور وهو شيء نافع لانه سوف يعود علينا بالنفع .

والذي اريد ان اقول في هذه المرحلة ونحن نتفاوض مع بداية الجولة الجديدة في مفاوضات الزراعة ان المفاوضات في الزراعة فقط وجولة ارجوى كانت جملة متعددة الجوانب كانت تشمل الزراعة والصناعة والصحة والصحة النباتية والملكية الفكرية اي انها كانت شاملة وكان المستهدف ان يكون اجتماع سيمثل الشهر بداية لغورة شاملة جديدة .

انما ما نحن بصدده الآن مفاوضات على محورين محور الزراعة ومحور الخدمات ومحور الزراعة ، والنسبة لنا كما انه بالنسبة لاسرائيل وللمعدي من الدول المتقدمة والغنية في نفس الوقت وهو محور ذو حساسية و ذو اهمية اقتصادية واجتماعية .

لنا مبدئنا العام في التفاوض سوف يكون التحرير ولكن التحرير العاقل والتحرير المتوازن بحيث ان القدرات والتزامات تكون متوازنة للجميع .

الامن الغذائي

محمود منصور

مدير معهد بحوث الزراعة تحقيق ان الموضوع الذي نتحدث فيه هو موضوع شديد الاتساع وبما سمعته من السيد المتحدث بخصوص النموذج الذي عمل في إطار الزراعة التي قامت بها المنظمة الاسرائيلية وانه متوقع تحقيق مكاسب ٤ مليار متوقع ان تزيد الى ٤٥ مليار طبعاً هذا التناقض في الواقع اعتقد انها نماذج نظرية اكثر منها نماذج واقعية وهي عملية مصاصية لقيام منظمة التجارة العالمية والدليل على ذلك ان الميزان التجاري المصري من بداية انضمامنا وتوقيع الاتفاقية عام ٩٥ يعني ان تمور من حوالي ٨ مليارات أصبح عام ٩٩ ١٢ مليار دولار وهذه هي اربح ملاحظة علي الموضوع .

طبعاً اسرئيليا عضو في المنظمة التجارة العالمية وعضو في مجموعة الكيزن وعضو في مجموعة المياص جروب وتصور ان تفتح المجال تماماً لحرة التجارة في القطاع الزراعي ومعاملة مثل معاملة القطاع الصناعي وهذا طبعاً شيء لنا عليه تحفظات فالقطاع الزراعي له خصائص وله سمات ومن ابرز هذه الخصائص مايسمى بالاعتبارات غير التجارية . فالامن الغذائي علي سبيل المثال هو اعتبار غير تجاري وقد اعترفت به منظمة التجارة العالمية ومستثنى من القواعد والتزامات الشديدة المفروضة والامن الغذائي في مصر له جانبان : الاول قدر من الاكتفاء الذاتي في قدر من الغذاء وهذا شيء اساسي لكن لا يمكن التماهي في هذه السياسة لانها مكلفة وبالتالي هناك الشق الاخر العام وهو الميزة التنافسية او الاعتماد على التجارة الدولية .

د. منير هوده

رئيس قسم بحوث التمويل والتعاون في معهد البحوث الزراعية مركز البحوث الزراعية في معهد حقيقة القطاع الزراعي في الدول النامية يس قاعدة عريضة من السكان نتيجة انه مصدر الدخل للفلسطينيين العظمى من السكان ومن هنا تأتي الحساسية الناتجة عن اي تغييرات للفلسطينية في السياسات .

الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	هيناصر
الفرعي :	قطاع تجارة الحفلات: الزراعة	رقم العدد :	١٦٤٧
المجلد :	الإهرام الاقتصادي "مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/٣١

كذلك فإن المنافع التي تعود علي الدول النامية لا يمكن تحقيقها في القريب لئلا هي تحتاج لعون فني ومالي خلال فترة انتقالية من الدول الصناعية حتى تستطيع تنفيذ هذا النموذج .
والدول المتقدمة لا تضمن التزاي ولا تقوم بتنفيذ التزاماتها فقد تم رفض تحرير التجارة وربطها بقضايا البيئة والعمال ولم يتم تنفيذ التزاماتها في مجال تقديم التعويضات المالية للدول المستوردة عن طريق تقديم الموانئ الضريبية والقروض الميسرة كما انها مستمرة في تقديم الدعم لصادراتها رغم اتفاقية الجات فقد كنا نتوقع ان الدول النامية سوف تتقدم كثيرا ويمكن مصر هي اكثر الدول النامية تقدما من حيث اقامة نظام انتاجي جيد ونظام تسويقي يتجه الي ان يكون جيدا انها الآن تتوسع في الزراعة العضوية اختارت الحاصلات تصديرية ذات ميزة تنافسية لم تستطع اسمدة ومبيدات في الاماكن المستصلحة والفاست موانئ مجهزة لحفظ السلع الزراعية قريبة من المطار وستقيم تلك الموانئ قريبا وتنتج السياسة الزراعية ايضا الي دعم وتدريب مجال الهندسة الوراثية والبيوتكنولوجية لانتاج سلالات قصيرة العمر ذات احتياجات مائية اقل .

ان نحن في سبيل الي تطوير اكثر من الدول الاخرى ولكن علي الرغم من ذلك هناك مشكلة في التجارة الخارجية فحتى الان لم نستطع التصدير ولم نرتفع بمروية الصادرات المصرية نتيجة اتفاقية التجارة العالمية فما بالك في المنافع التي فلتها سيادتكم ان هذه المنافع لا يمكن تحقيقها في فترة زمنية وجيزة حتى بالنسبة للدول المتقدمة في مجال اصلاح الاقتصادى مثل مصر .
اننا نلجأ في الاعتبار عندما ان الزراعة تكون نظيفة حتى اننا خصصنا زراعات خالية من الامراض الفطرية وحددنا اسكان لهذه الزراعات النظيفة .

وبالرغم من ذلك لم نتقدم ولكن نحن ننظر الي المستقبل في هذا التقدم والنقطة الاخيرة وحتى في استراليا الميزان التجاري في صالح استراليا بين مصر واستراليا فاننا نضمر فقط لاستراليا ١٠٪ من كل صادراتنا فهل هناك خطة لتوسيع تلك الصادرات حتى يمكن سد العجز بيننا وبينكم .

الحماية وسعر الصرف

فيزيك تيلوبويه

والميزة التنافسية والاعتماد علي التجارة الدولية اذا طبقت وفقا للمفهوم الاستاتيكي للنظرية الاقتصادية ستكون هناك صعوبة لانها لا بد ان تؤثر علي طبقات وفئات معينة من السكان ليسوا ذوي كفاءات بحيث يحملون مايتهم من الخارج وانفتاح كامل كما تطالب به مجموعة كيرنز .
وبالتالي ، في الواقع نحن في مصر لدينا اسئلة كثيرة سهمه جدا ماذا نتج للاستهلاك المحلي ؟ وماذا نتج للتصدير ؟ وماذا نستورد ؟ ثلاثة اسئلة مهمة جدا ومن ثم فهناك مراعاة لهذين الجانبين جانب الاعتماد علي الذات في الغذاء والجانب الاخر الميزة التنافسية وهذا موضوع يعطى اهمية كبيرة وبالتالي وجهات البحوث الزراعية هناك اهتمام كبير جدا بفرقية واجراء بحوث في الحاصلات التي لنا فيها ميزة نسبية .

التحرير التجاري هو الحل

مستوياتيكية

يتحدث علي ان النموذج كان متحفظ الي حد ما في اظهار النتائج ولكن هذه النتائج في الواقع متفقة مع البحوث التي اجريت في دول اخرى .
استراليا ايضا لديها عجز كبير في الميزان التجاري والحل كان الانطلاق في مجال التحرير لتجاري .

اعتراض علي الدراسة

د. موسى عبد العظيم

استاذ مفرغ بمعهد البحوث والدراسات الزراعية .
في الحقيقة لي بعض النقاط في الاعتراض علي هذا

التقرير منها :

ان التحرير وضع التزامات معينة منها ان الدول كلها في مستوى اقتصادي وتكنولوجي واحد لكن هناك اختلافات بين الدول في المستوى الاقتصادي والتكنولوجي ايضا اعتبر ان الدول المتقدمة والنامية لها نظام تسويقي ونظام انتاجي واحد ، وان للتصدير يتطلب دائما نظام انتاجي جيد ونظام تسويقي جيد . وهذا لا يتوافر في الدول النامية وان خلق نظام انتاجي جيد ونظام تسويقي جيد يحتاج وقت طويل في الدول النامية حتى نستطيع ان نتعامل مع التجارة خاصة ان معظم الدول النامية مازالت تحت نظام التدخل الحكومي وليست في نظام اصلاح الاقتصادى الا اذا لا يمكن الاستفادة من اصلاح الاقتصادى الا اذا واكب اصلاح اجتماعي وادارة ، وهذا يشد وقتا كبيرا جدا في الدول النامية تمتد عقود وليست الي سنوات .

موضوع البحث :	الاجتات	اسم كاتب المقال :	صفصاار
موضوع الفرعي :	قطاع تجارة الخدمات الزراعية	رقم العدد :	١٦٤٧
عدد الصفحات :	الاهرام الاقتصادي "مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/٣١

انفصال بين العرض والطلب

د. طارق مرسى

استاذ اقتصاد : المناقشات التي تمت الآن جانبين

١- جانب مع منظمة التجارة العالمية والجانب الاخر يرى ان الاقتصاد المصري في ظل منظمة التجارة العالمية لن يكون مناسباً . لماذا يوجد اختلاف ؟ في تصوري انه يوجد انفصال تام بين جانب العرض وجانب الطلب في الدراسة التي قدمت لنا وهذا يؤدي الي وجود اختلاف بين وجهات النظر وفي اثناء التقديم انه سيكون هناك ارتفاع في الاجور الحقيقية ومع هذا الارتفاع سيكون هناك انخفاض في معدلات البطالة وارتفاع في العمالة وهذه نتيجة غريبة .

وهنا تشير الدراسة انه سيكون هناك ارتفاع في الدخول الحقيقية ومع هذا الارتفاع في الاجور ومع الكلام الذي يقال عن البطالة ويتساءل كيف ؟ من الطبيعي ان يكون هناك تغيرات هيكلية والسؤال يكون كالآتي مع الازدحام في الاعتبار النتائج الخاصة بالنموذج علي انها صحيحة ومسلم بها ماهي الاليات والديناميكيات والتغيرات والتسويات الاجتماعية التي ستؤدي الي ان يكون هناك ارتفاع في مستويات العمالة ؟ واذا لم ترتفع وهذا السؤال هو خطير واذا لم يحدث هذا التغيير بالانتاجية الخاصة بالعمل وارتفعت الاجور الحقيقية كيف يتعامل هذا النموذج المقدم مع مثل هذه الاشكالية هذه تشوهات وليست تغيرات هيكلية لانها لو كانت تغيرات هيكلية فالنموذج بافتراض انه صحيح يستطيع النموذج ان يتعامل مع هذا لكن في ظل هذه التشوهات ماهو اثر التغيرات المتوقعة علي التوازنات المقترضة من قبل هذا النموذج ؟ انني اريد ان اشير مرة اخرى الي الفقرة التي يحزنون فيها من الآثار السلبية . ان الدول النامية تستطيع ان تفعل هذه التغيرات الهيكلية في انتاجية العامل ومن الممكن تصميم هذا المثال علي الجوانب الاخرى المذكورة والخاصة بانتاجية القطاع الزراعي ككل وبشأن الصادرات والواردات والمشكلة انه يوجد عدم اتساق بين جانب العرض والطلب خاصة لو طبقنا ما مع الاقتصاد المصري .

ارافق علي الكثير مما قيل واعترف بوجود صلة بين السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية وكذلك هناك فارق تكنولوجي بين الدول المتقدمة والدول النامية اعتمداً بدراست كثيرة من مصر وحاولنا ان نبحت لماذا لا تطبق مصر بصورة جيدة والمقارنة بين التحرير الهزلي المحلي وتحرير الشامل نجد ان مصر من الناحية الاقتصادية لديها حماية كبيرة جدا تقلل من الطلب علي منتجاتها كذلك سعر الصرف محالي فيه والحماية عن طريق الترفيع الجمركية يجعل من انتاج السوق المحلي اكثر ربحا عنه بالنسبة للتصدير . الاستثمار في ضوء هذه الظروف ممكن يضيع دون فائدة علي الاقتصاد القومي وبالتالي فان الحل هو حرية التجارة وخفض الحماية وجعل سعر الصرف يتحدد بطريقة طبيعية .

مقاومة من الدول المتقدمة

د. ماجدة شاهين

سوف اتناول بعض النقاط الرئيسية :

اولا اريد ان اقول ان قطاع الزراعة من اكثرت القطاعات المعقدة في اطار المفاوضات التجارية وان صعوبة هذا القطاع اساسا والمقارعة التي انت بتحرير هذا القطاع ليس من الدول النامية وانما اكثر من الدول المتقدمة ولهذا واجهت الدول التي تبغي تحرير قطاع الزراعة مقاومة فعلية وموضوعية من قبل الدول المتقدمة اكثر منها من قبل الدول النامية ولو ان استراليا ارادت بهذا الكتاب ان ترفع قضيتها او تسمى الي تهيئة الدول النامية الي قضية تحرير التجارة فكان من الاجدى الانتظار الي

تحرير التجارة كدواء بشكل مطلق للقطاع الزراعي ولكن كان يجب ان ننظر الي اهمية التوازنات في هذا القطاع الزراعي ونجد في بعض الاجزاء في الدراسة تطرح استراليا انه ليس جميع الدول النامية سوف تستفيد من تحرير القطاع الزراعي وعلى هذا الاساس كان من الاند ان ننظر الي كيفية الاستفادة من تضييق قطاع الزراعة في المفاوضات التجارية اكثر من ان نركز علي مجرد تحرير القطاع الزراعي وبالنسبة للدول النامية طبعا يجب ان تبنى مؤسساتها وان تستعد لهذا التحرير المطلق الي جانب انه يجب ان نجد البدائل المطروحة للاستفادة من تحرير القطاع الزراعي وان ننظر ايضا الي تزايد الاجراءات الصمانية المشتركة في قطاع الزراعة بالذات نتيجة للتحرير المستحدث

الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	لويس حبيقة
الفرعي :	قطاع تجارة الخدمات : الزراعة	رقم العدد :	١١٣٨١
المجلد :	السياسة الكويتية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٥

التنمية وتحرير التجارة الزراعية

■ يقول الاقتصادي المالي روستو في كتابه «مراحل النمو» الصادر في سنة 1960 ان هناك خمسة مراحل لنمو الدول وهي: المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الأقاليم، الأقاليم، نمو البنية التحتية، وأخيراً مرحلة المجتمع الاستهلاكي وهي كل الدول الغربية اليوم. ويقول روستو ان الدول النامية تقع في المراحل الثلاث الأولى، أي ن

التقليدية لم يصل بعد إلى مرحلة البنية التحتية، طبعاً لا يوجد إجماع على نظرية روستو ومراحله، إلا أن أفكاره حازت على اهتمام كبير من الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين وما زالت تدرس في كثير الجامعات العالمية.

ويضع روستو كتابه بموقع الواجهة لجانب المذهب الشيوعي، الماركس واللينين، الذي يصنف نمو الاقتصاد بمروره في مراحل أربعة وهي: الأقاليم، البورجوازية الرأسمالية، الاشتراكية وأخيراً الشيوعية. ويصنف روستو التنمية بخلق الظروف المناسبة لتحقيق الشخصية الإنسانية وذلك عبر تحقيق أدوات ثلاثة هي تخفيف الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل. وفي الحقيقة، يمكن للنتائج الوطنية الإيجابية الحقيقية أن يزداد من دون أن تحقق الدولة أي تقدم في المعايير الثلاثة المذكورة، بل على العكس تتفكر أحياناً بها كما حصل في الكثير من الدول النامية. لذلك يجب الدخول إلى عمق الاقتصاد الوطني قبل إعطاء أي رأي في وجود تنمية اقتصادية اجتماعية أو ديمها.

وفي الحقيقة ما زال في العام 2000 الكثير من الدول، خصوصاً في أفريقيا وجنوب آسيا، في المرحلة الأولى من مراحل روستو أي لم تدخل بعد إلى الاقتصاد العالمي المعاصر ولا تستطيع إعطاء شعوبها كما أن ميزاتها التجارية عجزت أو أن صادراتها لا تكفي حتى لشراء الواردات الأساسية، مما يحدث مجاعة مؤلمة تشاهد على شاشات التلفزيونات العالمية. والمشكلة هي أنها تحتاجية وتنشيطية، لا نقاش للاقتصاديين لسنوات طويلة السياسات الانتدابية الزراعية الواجب اتباعها لانتقال هذه الدول من الوضع الزراعي المؤقت. وكان هناك رأيان رئيسيان وهما إنتاج ما يتم استيراده، أي محاولة تطبيق نظرية الاكتفاء الذاتي أو إنتاج ما يمكن تصديره. وانتصر الرأي الأول لسهولة طويلة من دون أن يحقق النتائج المرجوة. أما اليوم، فالمفاهيم هي الرأي الثاني الذي أصبح أكثر واقعية مع ازدياد التبادل التجاري العالمي والتحرير التدريجي لكل أسواق السلع بدأ من الصناعية إلى الزراعية مروراً بالخدمات على مختلف اتساعها. أما التسويق، فلا يمكن لصغار المزارعين القيام به بمفردهم بل عليهم التضامن ضمن اتحادات أو تعاونيات متخصصة. كما يمكن للدولة أن تستأجرهم عبر اتفاقات ثنائية أو جماعية شاملة.

الترسي : الحيات

الرقم : ١١٣٨١

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٨/٥

الرقم : قطاع تجارة الخدمات : الزراعة

العدد : السياسة الكويتية

اولاً ، سترتفع الاسعار تدريجياً في المدى القصير نتيجة تخفيف الدعم الذي يزيد من كلفة الانتاج الزراعي المحلي وبالتالي يخفف من كميته الناتجة كما بسبب الوقت الذي تطيله الدول النامية لزيادة انتاجها الزراعي وسد الفجوة الحاصلة ان اتخذ قرار رفع الدعم أو الصافي في الغرب يتطلب بشاعة كبيرة من الحكومات المعنية وذلك لاهمية القطاع الزراعي فيها ولوقوع اللزامين الانتخابية المنظمة داخلها. ان ارتفاع الاسعار في هذه المرحلة يضر بالمستهلكين اينما وجدوا وخصوصاً بقرارة الدول النامية مما يزيد في عجز ميزان مدفوعات "هذه الدول ويؤثر سلباً على فئمة بينها الخارجي العام . فهذه المرحلة لابد وان تكون صعبة على مواطني الدول النامية وعلى امكانيتها حفظهم على مستوى لائق للعيش الكريم. ولكن لابد للاسعار من ان تنخفض تدريجياً بعد ان تضبط هذه التغيرات من دون ان تعود بالضرورة الى مستوياتها السابقة.

ثانياً ، لابد للاسعار المرتفعة في المدى القصير من ان تؤثر ايجاباً على ربحية القطاع الزراعي في الدول النامية وان تخفف من الانفاق العام على الزراعة وعلى الحاجات الاجتماعية المرتبطة بها. كما تشجع هذه الاسعار على استمرار اللزامين في القيام باعمالهم وعدم نزوحهم الى المدن. يجب على الدول النامية الاستقالة الى أقصى الحدود من هذه المرحلة المهمة التي ان تطول وبالتالي تطور اقتصادها بما فيه البنية التحتية والاجتماعية. اما في الدول الغربية فلا بد للدول من ان تقدم للزامين المساعدة اللغية المناسبة ليتأقلموا مع المنافسة الجديدة شرط ان تخفف تدريجياً ضمن برنامج معلن ومرسوم . ثانياً ، استقالة الدول النامية على المدى الطويل من تحرير التجارة الزراعية يعتمد على مدى توفير زراعتها التصديرية الى تسعى عزيز سلة زراعية جديدة او ملة الى توسيع أسواقها المحلية بغية الحصول على قيمة اكبر لصادراتها ، ان تحرير التجارة الزراعية هي خطوة أولى مهمة في طريق النهضة الزراعية الريفية على ان تتبناها خطوات اخرى تساهم في تفعيل الانتاجية الضرورية لاستمرارية هذا القطاع الحيوي في الدول النامية.

☆ الدكتور لويس حبيطة الأمين العام لفرقة التجارة الدولية في لبنان واستاذ محاضر في العلوم اللغية في الجامعة الأميركية في بيروت

ومن المشكلات الملحة التي يمكن ان تسمى الى لتربية والبيئة كما تعرق عملية التنمية في السخنة الارضية، اي ارتفاع الحرارة في كل اجزاء الكرة الارضية وما يتبع ذلك من انخفاض في الاصطاف وكميته المياه المتوفرة للري والشرب وبما ان الدول النامية في معظمها تتكفل على الزراعة لتحسين اوضاعها الاقتصادية، لابد للسخنة المتكررة من ان تؤثر سلباً على انتاجية الزراعة وعلى النمو الاقتصادي فيها. ولابد لنا من القول ان كفاءة اللزامين وفيرتهم تؤهلهم لتطوير نوعية وكمية انتاجهم ضمن الواقع المتكررة . ويمكن اذ التجربة الزراعية في دول الخليج العربي كمثال للزراعة الناجحة في الطقس الساخن. ولكن القائل يمكن ان يعظم الدول النامية يعاني من مشكلات مالية مزمنة، وبالتالي لا يمكن الامكانات المالية الوجودية عند الخليجين . ان مساعدة الدولة للقطاع الزراعي لا تعني مطلقاً تطبيق سياسات دعم او حماية ، بل لعبت دور المرشد الكلي والشريف للمنتج حقاً على صيغة القطاع واستمرارية الحياة الريفية. فالتطوير من وزارة الزراعة في الدول النامية هو ارشاد اللزامين على التكيف مع المعطيات النائية الجديدة التي مساعدهم على انتاج التكنولوجيا المتطورة والاسمدة الحديثة المناسبة كما ان عليها ان تقوم او تقوم بنفسها بالبحث والتطوير العلمي الزراعي باعتصار على هذه الازرار للقيام بدور المرشد الزراعي على اكل وجه وهذا يقع ضمن امكانات الاكثريه الساحلة من الدول النامية. ومع بدء الدولة النامية من مؤسسة "الفلد التي أصبحت تعرت منذ سنة 1995 بمبتكزة التجارة العالمية WTO ، يبدأ البحث من جديد عن ايض قواعد عملة وواقعية وعلمية لتحرير تجارة السلع الزراعية. والتحرير يعني الالاء الفعلي والتدريجي لمعظم أشكال الدعم والحماية المطبقة بسخاء في كل الدول وخصوصاً في الغربية منها. ان الخطاب السياسي والاقتصادي الغربي يدعو دائماً الى الالتزام بمبادئ الاقتصاد الحر . وهذا جيد جداً الا اننا نرى في الوقت نفسه انهم اول من يخالفون مبادئهم الصحيحة كما هو الحال في الزراعة وبعض الصناعات والفعلات ان تحرير تجارة السلع الزراعية يصب في رايها في مصلحة الدول النامية التي يجب ان تعمل جاهدة كمجموعة لتحقيقه في اسرع وقت ممكن . ان وقت الدعم الوطني للسلع الزراعية الغربية وقت حروبها للواردات يخالف من حجم الصادرات الغربية وبموازن من حجم الواردات اتية اليها من الدول النامية. ان وقت الدعم والحماية للزامين يرفعان اسعار السلع الزراعية النجبة في الغرب ويدفعان المستهلك الغربي الى شراء السلع المنتجة بكلفة أقل في الدول النامية . ضلّى هذه الأخيرة المطالبة بدرجة بتحرير تجارة السلع الزراعية وذلك لصلحتها ومصالحه المستهلك العالمي على المدى الطويل وايضاً وجد لتحرير تجارة السلع الزراعية نتائج مهمة قصيرة وطويلة الاجل على الاسعار وكمية ونوعية الانتاج الزراعي نوزجها كما يلي.

الرائد :	الحات :	اسم كاتب المقال :	هبة نصار
الفرعي :	قطاع تجارة الخدمات : الزراعة	رقم المجلد :	١٦٤٨
المجلد :	الأهرام الاقتصادي "مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٧

ندوة الاقتصاد تنافس

تحرير تجارة السلع الزراعية بين طال الاستيراد وجنة التصدير

الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	هبة نصار
الفرعي :	قطاع عجزة - الخدمات : الزراعة	رقم العدد :	١٦٤٨
صدر :	الاهرام الاقتصادية "مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٧

الغاء الدعم ... كارثة

المهندس سعد هجرس : في الموضوع له أهمية ويحتاج الي حلقات كثيرة جدا لأنه لايتناول الاتساع الاقتصادي والاجتماعية في مصر بل يتناول استقرار الارضاع الاقتصادية في مصر ، ولتقلبات التجارة لبعلا في صالح الدول الفنية أكثر منها في صالح قود القوية .. الظروف الاقتصادية للشئ المتقدمة أكثر راحة من الظروف الموجودة في الدول النامية التي تعد مصر منها العروة التي تمت كتابتها بمظهر يخفف عن المظهر الذي نعيشه في مصر * فاستراليا صادراتها الزراعية حسب الاصصنات ١٦ مليار دولار وولنداها الزراعية ٢٠٠ مليار دولار وفي مصر صادراتنا الزراعية ٤٠٠ مليون دولار وولنداها الزراعية قاربت ٤ مليارات دولار ، استراليا تزرع ١٢٠ مليون فدان ومنتاجها من القمح ٢٨ مليون طن وفي مصر نزرع ٨ ملايين فدان والانتاج لايتربن مع الضغط السكاني .. استراليا عدد سكانها ١٨ مليون نسمة ومصر عدد سكانها ٦٥ مليون نسمة .. ظروف الدول تختلف بالنسبة لمصر .. الدعم الاقتصادي للمحاصيل هو بالنسبة المتجهين ضرورية .. نحن نحتاج الي هذا الدعم .. مصر لا تستطيع ان تلقى الدعم ولو حدث هذا ستحدث كارثة للتنمية الزراعية في مصر بعض عندما قول ان مصر لها ميزة نسبية في الانتاج الزراعي من اعلي انتاجيات في العالم في ٦ محاصيل ولكن الميزة التنافسية ضعيفة جدا لاسباب كثيرة لأن تكلفة الانتاج عالية فتصعب لخولنا في الاسواق العالمية يواجه بصعوبة كبيرة فانتاجية الارز في مصر تبلغ ٣٠٦ طن للفدان او ما يقرب من ٨ اطنان للكوكثر وعندما تسمى لتصدير الأرز تجد منافسة شديدة جدا لأن تكلفة انتاج الأرز في بلدان كثيرة ارض وكذا بالنسبة للموالح ومفصيل كثيرة جدا تكلفة انتاج مرتفعة جدا وايضا المخلفات التي تدخل في الانتاج مرتفعة ولو نظرا الي تكلفة العمالة سجد ان انتاجية العامل في مصر منخفضة وفي القطن اذا لم يحصل الفلاح علي دعم ان يقوم بزراعته ونحن مقبلين علي موقف حرج جدا .. ومحصل القطن اصبح غير مجز الفلاح .. نحن علمنا امريكا زراعة القطن وقتنا باستنبط اصناف لم تستطع ان تستنبطها امريكا والمحصل ان الانتاج الزراعي في القطن لايتحقق ربما للفلاح واخشي ما لغشاء من الداء الدم بالنسبة للقطن واذا لم ندم ممما للفلاح لزراعة القطن فان القطن مستقيم زراعته من مصر فالدم يجب ان ينظر له بمنائير علي حسب كل دولة وبالنسبة للرسم الجمركي لو تم إلغاؤها كيف نواجه الكميات الكبيرة من السكر القادمة من البرازيل ؟ حيث ان طن السكر يصل الي رصيف الاسكندرية بسعر ٦٠٠ .. ٧٠٠ جنيه ولكن تكلفة انتاج طن السكر من مصر تتراوح بين ١١٠٠ .. ١٢٠٠ جنيه .. فلو سمعنا للانتاج الاجنبي بالمثل الي مصر سيهلك المزارعون عن زراعة البنجر وقصب السكر .. الظروف المعيشية تختلف .

في الحلقة الاولى من الندوة استعرضنا ملخص الدراسة التي اعدتها المنظمة الاسترالية للزراعة واقتصاديات الموارد ، وعددنا من التحديات التي تواجه تحرير تجارة السلع الزراعية طرحتنا . هبة نصار ، والمشكلات التي تواجه انتاج وتسويق القطن المصري طرحتنا . سمير شعراوي رئيس البحوث بمعهد بحوث القطن ، وراى . د مجدى فرحات الوزير المفوض التجاري وعضو وفد التفاوض المصري في جنيف حول التحرير المتوازن ، وراى . د منير فودة رئيس قسم بحوث التمويل في معهد البحوث الزراعية حول تأثير الغاء الدعم علي دخول المزارعين ، وراى مدير معهد البحوث الزراعية . د . محمود منصور حول الاعتبارات غير التجارية للقطاع الزراعي وعدم واقعية الدراسة الاسترالية ، البحوث والدراسات الزراعية حول اعتراضاته علي الدراسة والاقتراضات التي استندت اليها والمناخ التي يمكن ان تعود علي الدول النامية من تحرير تجارة السلع الزراعية ، كما تناولت . د . ماجدة شاهين مساعد وزير الخارجية عدة موضوعات حول صعوبة المفاوضات التجارية في قطاع الزراعة والهمية التوازنات في قطاع الزراعة والاستعداد لتحرير هذا القطاع ، وتحدث . د طارق مرسى استاذ الاقتصاد عن الانفصال بين جانبي العرض والطلب في الدراسة الاسترالية .

الايروبي الذي يعد السوق الرئيسية للاسواق الزراعية لمصر قام باغلاق كل الفرض . هناك نقاط مهمة نتيجها خلاصة انه توجد عوائق كثيرة للصادرات الزراعية المصرية للاتحاد الايروبي وفي المقابل فان الواردات الزراعية الايروبية لا تواجه باية عوائق ومن ثم فان الوضع غير متكافئ وهناك صفديد كبيرة علي القطاع الزراعي والواردات الاقتصادية والزراعية والاتفاقيات ايضا التي تعد لا تساعدنا علي نفاد جزء كبير من الصادرات الزراعية الي الدول المتقدمة .

الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	هبة نصار
الفرعي :	قطاع تجارة الخدمات : الزراعة	رقم العدد :	١٦٤٨
سلسل :	الاهرام الاقتصادي "مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٧

الفاء المعاملات التفضيلية

د. جمال صميان - معهد البحوث الزراعية - للوضوح
واسع النطاق لكن الرسالة الرئيسية التي يريد أن يوجهها
الاستراتيجيون من خلال هذه الورقة الضغط على الاتحاد
الأوروبي وأمريكا فيما يتعلق بإلغاء الدعم على السلع
الزراعية لأن استراليا بطيئة الحال ستكون المستفيد الأول
من هذا بالطبع ، أما بالنسبة لمصر فإن الوضع يدعو إلى
التدقيق هل ننضم إلى هذه اللعبة أم نتجنب هذه اللعبة
ونقتصر على ما يجب ؟ أعتقد أن من مصلحة مصر إلغاء الدعم
على السلع الزراعية في الاتحاد الأوروبي والعقيدة أن
الورقة تدعو إلى إلغاء المعاملات التفضيلية التي تمنحها
الدول للتقدم للدول النامية وبالطبع من الممكن أن يؤخذ
بذلك في بعض مراحل المفاوضات ولا يؤخذ بإلغاء الدعم
لغذا في الاعتبار للامتناع والوقيع في الاتحاد
الأوروبي فيما يتعلق بالمزارعين والضغط السياسية ..
الورقة تدعو إلى المكاسب التي ستجنيها من إلغاء المعاملات
التفضيلية للدول النامية في الدول المتقدمة وأن المكاسب
ستكون أكبر

الحقيقة فيما يتعلق بمصر فهي دولة مستوردة صافية
للغذاء وهي حقيقة ثابتة واضحة ويخوض الشمس وذلك فإن
الدولة منذ انضمام مصر للجات لم تحصل على شيء ولم
تحصل على فوائد حقيقية تذكر لتحرير التجارة في إطار
منظمة التجارة العالمية وهذه هي طبيعة مصر لكي تصدر
لهذا سيكون على حساب الأمن الغذائي .. والاتحاد

وخلاصة أن هناك كثيرا من اللامصالح في مصر لانت
زراعتها إلا من خلال الأطفال مثل شتل الأرز الذي يتم من
خلال الأطفال وتقاوة الدودة ويجمع لقطن عن طريق الصنية
السلع الزراعية تحتاج إلى دعم ومعونة من أجل أن يسير
النظام التجاري في مجراه الطبيعي فلا بد أن يتم هذا
النظام وهذا يحقق نهضة الدولة النامية وإذا تحقق ذلك فإنه
يعد من مصلحة الدول المتقدمة لأن الدول النامية تقوم بتوفير
الخامات التي تقوم عليها صناعات الدول المتقدمة . ويجب
أن تؤخذ الفتح والدعم في الاعتبار بالنسبة للدول النامية
وخاصة أن الملح والمعونات التي كانت تقدمها الدول المتقدمة
للنامية اكتشفت وتليت كثيرا في الفترة الأخيرة .

نظام الشراكة لا طبق بعدالة ولو تم إعطاء حصص لمصر
على قدر احتياجاتها سيكون نظام الشراكة عادلا ونعنا
تستعمل العوامل السياسية تهدر عدالة هذا النظام نظام
الشراكة لابد من تطبيقه بنظام يضمن الدول النامية وحسن
انتاجها وبالنسبة لصناعة البيئة لا يوجد أي شخص في العالم
من هذا الموضوع ولكن هذا الموضوع يتم التعامل معه بشئ
ضد الشعب وهذا الكلام ينطبق أيضا على قضية العالم

ظهور الحماية الجديدة

د. أشرف كمال عباس - معهد بحوث الاقتصاد
الزراعي - في واقع الأمر كانت هناك نماذج كثيرة سابقة
لتقدير النافع التي ستحصل عليها الدول النامية نتيجة
لتحرير التجارة العالمية وفي الحقيقة أن هذه النماذج كان
بها كثير من الخلل الذي نتج عن استحصال عليها الدول
النامية ويلاحظ في هذه النماذج أنها لم تأخذ في الاعتبار
للعوامل غير التكمية ولم تهتم في الاعتبار عملية تطبيق
قواعد S.P.S. والتي لها دور كبير في ظهور الحماية
الجديدة والحماية الجديدة وفي واقع الأمر أن هذا العامل
يمكن أن يتطلع كل ما يحدث نتيجة تحويل القود التكمية إلى
قود تعريفية أو حتى عملية إلغاء حظر الاستيراد نفسها لأن
هذه العملية تؤدي إلى حظر للاستيراد أشد مما سبق وهذا
لا يعني أننا نأخذ تحسيرا للمواصفات في الدول النامية أو أن
هناك بعض القيود في تطبيق المواصفات في الدول النامية
وإنما هناك تمييز في الدول المتقدمة في استخدام هذه الجوز
وهناك اتجاه لاستخدام هذه المواصفات عندما يكون هناك
لحساس بأن هناك زيادة في الإنتاج المحلي في دولة معينة
وقد تكون المواصفات مطابقة للمواصفات العالمية ولكن
يستخدم تلك كسلاح ضد الدول النامية .. انتقالي إلى
جانب تطبيقي من هذه النقطة يجب أن يؤخذ في الاعتبار في
المفاوضات القائمة أن يكون هناك تحديد وشفاغية في
البيانات والالتزام هناك عبارات مطلقة في تعريف قواعد
المواصفات وفي واقع الأمر أن تحديد التعريفات الجبركية
في المفاوضات السابقة كان خلال الفترة ما بين ١٩٨٦ و ١٩٨٨
ويجب إعادة النظر في هذه التعريفات .. ومن الواضح أن
المعوقات التي كانت تقدمها الدول قد انخفضت خلال الفترة
ما بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٩٨ من حوالي ٦٠ مليون دولار إلى
حوالي ٤٧ مليون دولار .. هذه الأليات لو طبقت بشكل
صحيح كانت تعرض جزءا من خسائر الدول النامية في هذا
الاتجاه ويجب إعادة النظر في جميع هذه البنود من خلال
تجميع نقاشي قوى للدول النامية ويجب التأكيد على ربط
تطبيقا التنمية بالتجارة وتضميد دور الارتكاد لأنه في واقع
الأمر أن انخفاض القوى التنافسية للدول النامية يؤثر على
الاقتصاد الكلي .

اسم كاتب المقال : هبة نصار
رقم العدد : ١٦٤٨
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٨/٧

الأرئيسي : الحلات
الفرعي : قنطرة التجارة والخدمات الزراعية
المصدر : الأهرام الاقتصادي "مجلة"

تحتاج لتكثيل الدول النامية

لا توجد اجابة واحدة

جمال الدين بيومي : مناقشة اتفاقية الجات قضية تم حسمها منذ سنوات ولا يفيد الحديث عنها الآن ولو تم التصويت على اتفاقية الحلات الآن فسكون الاغلبية راضية لهذه الاتفاقية ولكن هل هذا الرضا يفيد مصر ؟ الحلات جاءت وطبقت من عام ١٩٩٤ ولا يوجد جمارك سيتم تخفيضها على ما يشاء في الصفقة وايضا مصر عضو في منظمة التجارة العالمية وعضو في الجات منذ ايام جمال عبدالناصر - الجات حقيقة هائلة والسؤال الآن : هل تريد ان تنضم الي هذا النادي الذي يصل أكثر من ٨٠٪ من التجارة الدولية ام لا تريد؟ لم يجيبنا احد للانضمام الي الجات وهو ناد يحمل بشكل معين وعلينا ان ننضم اليه أو لا ننضم اليه وهناك ٦٪ من التجارة الدولية لم تنضم الي الجات من بينها الصين التي يفرضون عليها الشروط من قبل الاتحاد الأوروبي وأمريكا بل تنضم بجهود استثمارات أوروبية وأمريكية حتى يوافقوا على قبولها كعضو في الجات

- للملكة العربية السعودية تقاضى الآن للانضمام الي الجات ويضرب البلدان تضع شروطها السوفالفة على قبولها حيث قالوا ان الرضا ضد التجارة الدولية وبالتالي فإن شروط العضوية تزيد صعوبة ورسوم البترول ولكن اصعب ، والسؤال الفاض بالانضمام مصر الي الجات غير مطرح اساسا - مصر انضمت الي الجات وصار هذا جزءا من التشريع المصري - هناك حقيقة حياة لاسمها الجات وان قولنا بعضها عادل واكثرها غير عادل وبالنسبة لنقطة نادي الكفوف والفقر من الذي قال ان مصر في نادي الفقراء ؟ ولا يوجد شيء اسمه تجمع للدول النامية - داخل الدول النامية هناك مصالحي مختلفة هناك دول تدبر البترول مثل مصر وتتنس زيادة اسعار البترول وعلى القروض هناك دول اخرى نامية تسمى انخفض اسعار البترول وهذا الكلام ينطبق على الشاي أو القصب أو الليمون أو الحمضيات القضية الاساسية ليست شمالا وجنوبا ولكن بناء مصالحي مشتركة وعندما عرض الجانب الاسترالي فكرة تحرير التجارة الدولية في التجارة - هل هذا العرض في مصلحة مصر أو لنضم اليه ام لا ؟ هل الكلام الذي تم طرحه على هذه اللامعة في مصلحة مصر ام لا ؟ هل مصر مستعدة لتحرير التجارة في السلع الزراعية ام لا ؟ نحن بحاجة الي بعض الدعم الزراعي التشريعي حتى لا يصبحت افراق وفر حدث لتنا لم ندمع للزراعي وقسمنا بتخصيص التكلفة على الصانع فحدث الاغراق وهل مصر تريد ان تحرر التجارة في الزراعة ؟ اذا كانت الاجابة بنعم فطينا ان ننضم الي هذه المجموعة - نحن لم نحرر الزراعة مع أوروبا ومع أمريكا بل انه ليس من مصلحة مصر تحرير التجارة في الزراعة فطالما هناك نية لحماية المواد الزراعية فلماذا نهاجم ان من يحمي الزراعة ان هناك نقصان في الخصخصة بين اولئك الذين يريدون رفع العلم ويستخدموا الاستعمار وبين اولئك الذين يكرهون ابن الصالح الجوفني في هذا هناك نقصان في الخصخصة فابن مصلحة مصر في اي قرار يتخذ خاصة ان

ابو بكر الهاميل - رئيس لجنة الزراعة بمجلس الشعب : اتفق مع ما طرحه المهندس سعد مجروس ولكني اختلف معه في نقطة واحدة هي ان قطاع الزراعة في الوقت الحالي لا يحصل على اي دعم ولا يوجد شيء اسمه دعم لقطاع الزراعة فالمحاصيل اسعارها حسب السوق والاسمعة لا يوجد عليها اي دعم واذا كان البعض ينظر على ان دعم عليه الحرث في زراعة القطن على انه دعم ولكنه في واقع الامر لا يعد دعما ولكن اود الحديث عن زاوية اخرى - نحن ونحن اتفاقية التجارة وولجنا مشاكل كثيرة اقربها كان بالنسبة لمحصول السكر منذ عدة اشهر كانت تتوقف مصانع السكر عن الانتاج وكانت عملية صناعة السكر تتوقف تماما في مصر لولا مبادرة الحكومة برفع الجمارك على السكر وصلت الي ٦٦٪ وتمكنا من امدادات عدالة المنافسة بين السكر المصري والسكر المستورد التي اشارك الجميع انه من خلال اتفاقية التجارة او الاتفاقيات التي يتم توقيعها لتصل على اي هائد حقيقي واذا نظرنا الي الميزان التجاري ارتفع من ٨ مليارات الي ١٣ مليار دولار جهزا في الميزان التجاري وهذا يدل على ان هذه الاتفاقيات لم تحقق النتائج التي كنا نتوقعها وتصورها ويمكن نذكر بعض المتحدثين ان مصر انتفعت في تحرير عمليات قطاع الزراعة بشكل اسرع من دول اخرى وفي منظمة التجارة العالمية هناك ١٤ دولة تختلف في ظروفها الاقتصادية والاجتماعية اختلافات كبيرة وفي واقع الامر ان الدول الكبيرة الاقوى هي التي تقوض شروطها التي تمسح لها امكانيات وثقة على حساب الدول النامية - التصور ما المانع من وجود قوى قريبة هي ظروفها تكون رأيا عاما داخل هذا المنطقة ؟ والا اذا استمر الوضع بهذا الشكل سيكون مشكلة كبيرة هذا الوضع تمت مناقشته ايضا في مؤتمر برلاني في كوربا الجنوبية حيث تمت مناقشة وضع هذه الاتفاقيات وظروف الدول النامية وكان النتيجة ان الاتحاد الاوربي ضد امريكا لان المؤتمر شاركت فيه دولتان من اوروبا هما فرنسا وبلجيكا فمن باب اولى ان توجد الدول النامية نوعا من التكثيل يولجها الدول المتقدمة والا الامر سينتهي الي اسوأ مما هي عليه الآن .

اسم كاتب المقال : هبة نصار

رقم العدد : ١٦٤٨

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٨/٧

ع الرئيسى : الجات

ع الفرعى : قطاعا تجارة الخدمات : الزراعة

سدر : الاهرام الاقتصادى : مجلة

تطوير الموقف التفاوضى

١٥ ملحة شاهين : المفاوضات بدأت بالفعل فى جنبات من تحرير التجارة فى إطار اللثة (٢٠) من اتفاقية الزراعة وبلدت الدول تحضر مفاوضات فى إطار التحرير الانسانى قطاع الزراعة وتسمى استراتيجيا وغيرها من البلدان لاستقطاب الدول وتوضيح مفاوضات وبعد ذلك جزءا من التغطية الخاصة باستراتيجيا باعتبارها من الدول الرائدة فى مجموعة مكنة تسمى تجمع كبير عدد من الدول النامية لتحرير التجارة ومن هنا جاء الاهتمام بالوقد الأسترالى وبالنسبة لحصر فى إطار جولة ايرجواى كان موقفا تفاوضى سبلا لتنا دولة مستودنة صافية للذات وبالتالي ليس لدينا مصلحة مع تحرير التجارة فى الزراعة لذا موقفا واضع ضد التحرير وضد رفع الدعم لأن ذلك من شأنه

التأثير على الاسعار الدولية وبالتالي سيؤثر المحزون في ميزان المدفوعات المصري أما بعد جولة ايرجواى فقد حدثت متغيرات كثيرة تتعلق بالاقتصاد المصري منها :

أولا : زيادة الاقتناع بتحرير التجارة كاستراتيجية وكسياسة مع الأخذ فى الاعتبار أن الجدل لا يتعلق بتحرير التجارة من عمه إنما يدور حول التوقيت والمدة الذى يمكن الوصول اليه ويتم التحرير على أساسه وقوة الدفع والجذب بين الحكومة والقطاع الخاص لأن الموقف التفاوضى العالى فى إطار منظمة التجارة العالمية لا يمكن أن يتخذ من قبل الحكومة ومنا للقطاع الخاص دوره فى هذا المجال ومن هنا تبرز أهمية التوعية على هذا المستوى ليس على مستوى مراكز الدراسات والبحوث فى الجامعات أو وزارة الاقتصاد ووزارة الخارجية فقط ولكن أيضا على مستوى الصحافة والقي يجب أن تهتم بهذا الموضوع لتتنا فى مرحلة تفاوض جديدة فلازم تكن على دراية ببعاد وتدابير الموقف وتم تحديد موقف تفاوضى سليم ليكن لنا الزنى للمثل الذى نسمى اليه فى إطار المفاوضات وفى إطار الدول النامية وإذا ينبغي التركيز على تطوير مصر التفاوضى ومقا المتغيرات الدولية فى هذه المرحلة ونعبر معاه الإبعاد المتعلقة بتأجيل الزراعة ليس الدعم فقط إنما هناك الاسواق أيضا ونحن من جانبنا نتمتع على المراكز وعلى الامرام الاقتصادية لعل من هذه النوات لتحرير بالقطاع الزراعى وقطاع الخدمات

ويتمسك للقطاع الزراعى بأنه أكثر حساسية من قطاع الخدمات لأنه لم تكن لدينا المشاكل التى نواجهها حاليا فى قطاع الخدمات بل كان هناك اقتناع بأن تطوير الخدمات يمد رئيسيا كبنية اساسية لتطوير الاقتصاد ولكن بالنسبة للزراعة قوى الجذب والد أشد نتيجة لمرارة هذا القطاع ولأن تأثيره أكثر شمولا .

هناك جانبين متعارضين فى الفكر ؟ مسألة مصر مستودنة صاف أم مستودنة غير صاف ؟ نعم مصر مستودنة صاف الغذاء ولكن هذا لايسى أن مصر تتمتع من التحرير حتى لا يؤثر ذلك على الأمن الغذائى والمساواة التى أثرت أيضا أن تأثير الجات لم يظهر الى الآن فى الزراعة .. تأثير الجات أن يظهر الآن بين تارين .. مسألة إزالة الدعم عن السلع الزراعية فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية .. مصلحة مصر فى هذا تتراوح بين الشئ وضده .. إذا تم إزالة الدعم الزراعى سيحصل تكثف مرتفعة وسيجعل قدرتى التنافسية اعلى .. وفى هذه المسألة استطيع أن أصغر له فهذا هو الجانب الإيجابى .. أما الجانب السلبى أن ارتفاع التكلفة فى السلع الزراعية فى أمريكا وأوروبا سيهبطهم ببعض من منتجاتهم بسعر اعلى ومصر مستودنة صاف الغذاء وبالتالي ستعطي فائزوة مشترياتها اعلى .. لايجد فى علم الاقتصاد ولا علم الاقتصاد التطبيقى لجهة واحدة مشكلة واحدة .. أحد الاساتذة الذى علمنى الاقتصاد عندما كنت أقيم أبحاثا شئ يقول لى قم بأبحاث المكس أو للحداد له أو فكرة العكسية وإذا رغبت أوروبا وأمريكا الدعم سترتفع فائزوة للذات وفى مصر كمن نستطيع أن نصعد أكثر وهل ستظل مصر مستودنة صافيا للغذاء وتضيق لتأدى الفقراء أم هناك محاولة للتحول فى التحرير برة ؟

الموضوع فى الزراعة ليس شمالا وجنوبا ويجب أن نأخذ فى الحسبان إذا كنا نحقق المصالح الاقتصادية العليا لمصر واتى لها بعد سياسى يجب أن للح الصراع بين الشرق والغرب وفى الزراعة وليس الشمال والجنوب الصراع غير الألفظى شرق وغرب الألفظى شرق وغرب المحيط الهادئ .. وسياتل أثبتت هذا واتنى أوجه اتهامات لكلا الطرفين فى العالم الثنى .. أنه عندما يستخدم الحق يتعمد فى استخدامه .. السجور الزراعى هو بالفعل حق هذه الدول ولكن تصدت فى استخدام هذا الحق وإذا استمرت لتفهم أن القصور فى الطرف الآخر دائما لا يمكن أن نحل المشكلة وإن أكون أمتنا مع المزارعين فى مصر .. هناك خلل فى الطرفين .. مل البطاطس المصرية بها عفن بى لم لا ؟ بالفعل يوجد عفن على واشترط الاتحاد الأوروبى ٥ حالات رفض .. كل حالة رفض تمنى أن هناك ٨ أطنان بطاطس (ثم تخرطوم) ويوصى ٢٠ ألف حبة بطاطس من كل ١٠ آلاف طن .. مصر نجحت فى تصدير كميات بطاطس منذ ٧ مواسم للاتحاد الأوروبى ومن رفض أى شحنة ولم ترفض أى شحنة وإطوال الستة مواسم السابقة لم يكن نظام الرقابة على الصادرات فاصلا .. هذا العلم أصبرت وزارة الزراعة والاقتصاد قرارا مشتركا يصح على أن أى مصدر يقوم بتصدير شحنة واحدة ترفض يتم تنطيه المنافسة غير المنظمة جعلت مصر تقوم ببيع البطاطس بربع للسعر .. لماذا لا يتم تنظيم المنافسة ؟ لتوجد لجهة واحدة لمسؤال طرح على هذه اللقطة ... أنتى أفضل التراسق بالكلمات واتنى اقيم مفاوضاتى وحتى وأنا مدير إدارة سراتيل فى وزارة الخارجية على الراى العلمى والمصالح الوطنى والامن القومى .

الرئيسي :	الاجات	اسم كاتب المقال :	هبة نصار
الفرعي :	قطاع تجارة الخدمات : الزراعة	رقم العدد :	١٦٤٨
المجلد :	الاهرام الاقتصادي "مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٧

غياب معيار التقييم

د. جمال صيham : هناك خطأ شائع في تقييم الاتفاقيات الدولية وهو غياب معيار التقييم وبالأضافة لا ذكره للسفير جمال بيومي من أهمية أخذ الناحية العلمية ومصالح القوي المختلفة في الاعتبار فهناك معياران أساسيان لذلك فعندما توجد اتفاقية مثل اتفاقية الشراكة لابد ان نعلم اننا نناقش سياسة زراعية متشعبة جدا من الجانب الاوروبي وعندما ننظر الى ماتم انجازه نرى ان ماتم انجازه كبير .

ويكفي ان نعلم ان حصة مصر من البرتقال ارتفعت من ٧ الاف طن بارتفاع الي ٥٠ الف طن في السنة الاولى . ورغم ان الانتاج المصري متاثر من الناحية الكمية ومواسمات البرتقال ابر صرة المصرية عالية بارتفاع القدرات التصديرية الي ٦٠ الف طن للاتحاد الاوروبي في اول سنة فهذا انجاز كبير . فبما يتعلق بوجود دعم في الزراعة المصرية من عمه ولا يتجاوز الدعم الذي يحصل عليه المزارع المصري ٢٠٠ مليون جنيه في مقابل الدعم المكثف في الاتحاد الاوروبي لذا ينبغي ان يؤخذ في الاعتبار - وبالنسبة لا اكثره - مدى فريحتا عن أهمية استناد الموقف التفاوضي الي دراسات فذلك مايتطلب به واعتقد انه غير متوافر والدراسات ليست كافية لدعم موقف التفاوض المصري في اي مجال من المجالات فقد تكون هناك دراسات ولكنها غير كافية .

لاشك ان الجانب حقيقيا وكذلك تحرير التجارة ولكن يظل السؤال الكبير : كيف يمكن لمصر الاستفادة من اتفاقية الجات ومواءمة ظروفها وتعديل اوضاعها للحصول علي اكبر فائدة من الجات والتحرير . وبالنسبة لا قبل حول المحاصيل المعصومة يوجد بالفعل دعم وهناك ضرورة فلو لم يدعم

اللاحقة لابد ان يتسلح بمجموعة من ادوات التي لايسمح بتبنيها مع اعطائه صفة بلضيقار الموقف الواقعي للناسيب حسب مرحلة التفاوض وموضعها .

وانكر ان التحرير الحادث في التجارة وبخاصة تجارة السلع الزراعية كان له اثر ايجابي الي حد ما بالنسبة لفرع الباطس المطروح للنقاش . وكما اشار السفير جمال بيومي لنا بالفعل قمنا بتحصين نوعية المنتج سواء من الناحية الصحية او من الناحية

الجودة بحيث اسبغت نفاذ بشراة في الاتحاد الاوروبي جميع الدول التي سبق اعتبارها منافسة لمصر في هذا الصنف .

واود الاشارة ايضا الي انه بالنظر الي التحرير الذي تم في القطاع الزراعي عامة سواء بسبب الجات او من جراء برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي اتبناه منذ منتصف الثمانينات تمكننا من ايجاد صادرات جديدة لم تكن موجودة في قائمة الصادرات المصرية في السبعينيات ومنها على سبيل المثال الورد والعنب والفراولة واصناف اخرى من المهم جدا تحرير تجارتها لدخل الاتحاد الاوروبي بحيث ترتفع كمية الانتاج عن العمل الحالي . بداية نذكر السفير جمال بيومي انه جاهز لاداجات في حين ان هذا ليس هو السؤال الذي ينبغي طرحه ولكن الفترض ان نبهت عن التصرف الامثل الذي ينتجه الاقتصاد المصري لكي يحصل الي اكبر منفعة . ونحن نستطيع ان نجعل الجات طرزة بالنسبة للاتقتصاد المصري والصادرات المصرية والواردات ونستطيع ان نخطها غير طرزة عن طريق تغيير البنية الأساسية . ولو هبط ميكل التمرطة الجمركية في المستوى عن ميكل التمرطة الذي تنص عليه W.T.O. فهذه الاتفاقية حبر علي ورق وليس لها اي قيمة بالنسبة لنا .

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الرئيسي : الجات
الفرعي : قطاع عبادة الخدمات : الزراعة
المجلد : ١٦٤٨
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٨/٧
اسم كاتب المقال : هبة نصار

محمول القمح نال القمح المصري في انخفاض وكذلك الشأن بالنسبة للقصب .. وقد يكون الدعم دافعا لزيادة الانتاج والانتاجية .. واقتراح ان يتم تشكيل الموقف المتفاوضي المصري في لجنة يشترك فيها د . سعد نصار ومركز البحوث الزراعية بالكامل وخبراء اقتصاديون والعديد من القطاعات الهامة بالقطاع المعنى بحيث تكون النتيجة علمية وواقعية .

د هبة نصار : مسابقة السفير جمال بيومي .. هل لديك رد؟

السفير جمال بيومي : لا يوجد لدينا لانتاح لانتاح رايانا ورايا لضر بل علي العكس وفي وقت سابق عطفنا ناقشنا تلك المفاوضات وابدئنا به سمير طويل تخوفنا من التفاوض السياسية للاتفاقيات لاجتهد بعد عدة مرات لانا انتقلنا من جات اول جات الي جات ولكن باي شروط بالاضافة الي ان تلك الاتفاقيات بها الكثير من الثوبه ونسحبها المفاوضات الاجنبي لكي يستغفمها كيفما يشاء فرغم ان المفاوضات الاجنبي وضع تشريعات الانفاق فلما وجدنا ان اكبر دولة اتاحت دعوى انفاق في العالم للمضي في جنوب افريقيا ثلها الهند ثلها الولايات المتحدة ثم اوروبا مجتمعة طالما هناك قاضية بها عدم عدالة او تشتمل على التصفد في استخدام الحق .

ولي رأي فيما يتعلق بالتصالحات .. ان مصر لاتعامل كدولة نامية فعند عقد مؤتمر الليبونية في افريقيا سنة ١٩٩٧ وعندها قدمت بصياغة اراء الزلاء للشاركين حصلت على احسن معاملة في العالم وتوقنا على صفقة بولندا بالنسبة للمساعدات نحن اكبر دولة متلقية للمساعدات في العالم فعصر تحصل على مساعدات من امريكا واوروبا في حين تحصل اسرائيل على مساعدات امريكية فقط وتحتل مصر المرتبة الثانية بعدها .. وجدير بالفكر ان مصر تعامل معاملة مختلفة عن العالم الثاني .. نحن في البداية لكي نهاجم الطرف الذي يدعم سياسته الزراعية هي ان نظل نهاجم هذه السياسة لانها سياسية غير عادلة ومكلفة وهي سياسة غير اقتصادية بل لاجتماعية فكما نهاجم لايمكن الرد خصوصا ان نصف اعضاء الاتحاد الاوروبي يقيمونا سواء بريطانيا او هولندا لايريد الدعم وهذا هو الثمن او تولين العلاقات بين الدول الصناعية الاوروبية والدول الزراعية الاوروبية فما الحل ان ؟ هل نظل نهاجم السياسة الزراعية الاوروبية . هذا الهجوم ان يؤدي لاتطوير السياسة الزراعية الاوروبية بانه حال لان هذه السياسة هوجمت في الجات من قبل استراليا وامريكا وكندا ودول امريكا اللاتينية ولم يصلوا لحل بل ظل هناك اعتراف بالسياسة الزراعية الاوروبية .. بالنسبة لنا في مصر اذا افترضنا ان مصر نهجت فيما لم تتبع فيه الولايات المتحدة وكندا وتخطى الاوروبيين عن السياسة الزراعية فلن يمد ذلك مكسبا لانه سيؤدي لفتح السوق الاوروبية لمصر والولايات المتحدة ولاسترايا اي للجميع . فلما كان هناك استمرار لمهاجمة السياسة الزراعية الاوروبية فمثل ذلك لنخدم الصالح الامريكي والاستراي ولا احقق صالحا مصريا .

قطاع الصناعة عام

الجات

قطاع الصناعة

عام

عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
الجات تقيم إصداره لمواحهه شبح السيطرة على الصناعة	حسام سليمان	العالم اليوم	٢٠٠١	٢٠٠٠/١٢/٣	٢٣

ع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسام سليمان
ع الفرعي :	قطاع الصناعة	رقم العدد :	٣٠٠١
صدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/٣

الجات تحت إصاره لمواجهة شبح السيطرة على الصناعة

قانون منع الاحتكار ضرورة لتوفير الحماية الذاتية للاقتصاد القومي

□ تحقيق - حسام سليمان

أكد عدد من الخبراء ورجال الأعمال أن الحماية أصبحت ملحة لإصدار قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار لوضع البنية التشريعية اللازمة لتوفير الحماية الذاتية التي يحتاجها الاقتصاد المصري حالياً في ظل نظام السوق الحرة.

وقالوا إن اقتراب موعد تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العالمية يتطلب رفع كفاءة المنتج المصري من حيث الجودة والسعر والمنافس وأضافوا أن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل وجود قانون لمنع الاحتكار.

وطالبوا وأنضمي القانون بضرورة وضوح النصوص أن يكون الهدف منها تحويل السوق المصري إلى سوق تنافسي وتزجيم كل أشكال الاحتكار سواء الكلي أو الجزئي واقتضوا أن ينص القانون على إنشاء هيئة مستقلة تكون مهمتها التحقيق في قضايا الاحتكار ومتشهي المباداة والموضوعة بمبدأ من الأمور والمصالح وتوفيق العقوبات الرادعة على المخالفين.

وأكدوا أن هذا القانون هو التكليل لتحقيق الحماية الذاتية للصناعة الوطنية فضلاً عن أنه يمثل حائط الصد الأخير ضد محاولات الشركات الدولية لاحتكار السوق المصري.

وحتى هذه اللحظة - كما أكد عدد من رجال الأعمال - لا يوجد مشروع قانون متعدد لحماية المنافسة ومنع الاحتكار ولم تعرض الحكومة أي مقترحات بهذا الموضوع على رجال الأعمال أو اتصالاتهم التوجيهية حتى الآن إلا أن مشروع القانون الذي أعنته وزارة التجارة والتسويق عام 1998 بإشراف وتوجيه من الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة السابق يعد من القوانين التي لاقت قبولا كبيرا لدى منظمات رجال الأعمال.

نوع : أبحاث	اسم كاتب المقال : حسان سليمان
موضوعي : قطاع الصناعة	رقم العدد : ٣٠٠١
تاريخ النشر : ٢٠٠٠/١٢/٣	تاريخ الصدور :

الهدف

وحول الواصفات المطلوبة في المشروع المقترح يقول الدكتور انجبار أن المسألة ترتبط بالدرجة الأولى بهدف الدولة من تقديم مشروع القانون وهدف مجلس الشعب من سنه فإن كان الهدف مجرد معالجة الشكل الرأسمالي للأسواق فإن المسألة لا تهمو أن تكون شكلاً

بلا مضمون ويكون القانون عديم الأثر أما إذا كان هدف صاحب القرار الاقتصادي ومشرعي القانون هو تحويل السوق المصري إلى سوق تنافسي في الداخل واكتساب ألياته وعناصر التنافس مع الخارج فلا بد أن يأتي القانون لتجريم الاحتكار باعتباره عيباً في طريق التنافس والتصدير وأن تكون غاية القانون هو ترويض إطار المنافسة والاعتماد على الكفاءة وتنشيط التنافس وتحفيز عواش محفولة من الأرباح. ويقول أن القانون يفرضه حتى إذا كان أفضل القوانين المنافسة - أن يحقق الهدف منه إلا إذا كان القانون بهذا القانون سيهيئ لقبوله وليسوا متحابين على بنوده وأن تطف السطوة بالمرصاد لكل محاولة لاضعاف أثر القانون في بيئة ممارسته أو أن يكون القانون جزئية منزلة في كل مجال من القوانين يتناقض معه أو يشغل فعالية.

المنافسة الكاملة

ويشرح الدكتور زين العابدين ناصر رئيس قسم الاقتصاد والتشريعات المالية بمقر عين شمس مع الرأي السابق مؤكداً أن أهم مقومات نجاح الاقتصاد والرفاهية أن تكون المنشآت والقطاعات ذات جودة عالية وسعر وينتج في الاختيارية والرفاهية والطلب وهذا لا يتحقق إلا في حالة خضوع للتنافس الكامل بين جميع المنتجين بحيث يتبارى جميعهم في الوصول إلى أعلى سعر من الجودة وأقل سعر من التكلفة لأغراض المستهلك بالقرارة ويؤكد أن قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار يعد البنية التشريعية لنظام المنافسة الاقتصادية الحر ويضيف أن الوضع في مصر حالياً أصبح في حاجة ملحة لإصدار هذا القانون خصوصاً مع اقتراب

موعد تطبيق اتفاقية الجات مؤكداً أن هذه الاتفاقية ستفتح الباب على مصراعيه أمام السلع والمنشآت الأجنبية فإذا لم تكن المنشآت المصرية مؤهلة للمنافسة فسوف تدهور الصناعة الوطنية ويرى أنه لا سبيل إلى تأهيل الصناعة المصرية وتطوير منتجاتها التنافسية في الداخل والخارج من حيث الجودة والسعر والمنافس ويؤكد أن تطبيق هذا الهدف مبرهن بأصدار قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار. يضيف الدكتور زين العابدين ناصر أن البعض يعتقد أن السوق المصري غير مؤهل اقتصادياً لمثل هذا القانون حالياً وربما يكون هذا الكلام صحيحاً إلى حد ما نظراً لأن القطاع الخاص مازال في أطره الأولى إلى أن هذا لا يعني تأجيل إصدار القانون لأن الظروف الحالية ليست في صالحنا ولم يبق على تخليق البنية السوقية عاصم لظكري أن الحل هو إصدار القانون بسرعة حتى يمكن تأهيل الصناعة المصرية لمواجهة حلال هذه الفترة.

ويطالع رئيس قسم التشريعات المالية بمقر عين شمس الدكتور محمد الاستيعالي في مساهمة تفصيص القوانين وينصح بشدوره الإطلاع على توثيق الدول التي سبق وأن طبقت مثل هذه القوانين ودراسة الأوضاع في مصر وإخراج تفصيص توافر مع ظروف الاقتصاد المصري وطبيعة الصناعة الوطنية وبطاسم أخيراً أن ينص القانون على إنشاء جهاز مستقل بمهام متخصصة على أعلى درجة من الكفاءة والتجديد يكون وظيفته تنفيذ في دعاوى الاحتكار بروج الاقتصاد الحر بعيداً عن بيروقراطية الأجهزة الحكومية

ملاح

ويؤكد مشروع القانون من 42 مادة وينص في ملحقه الأولي على أن الهدف منه هو حماية المستهلك من خلال زيادة فرص الاستثمار لتوفير المناخ اللازم لتأدية محسرويات جديدة من طريق تشجيع المنافسة الحرة وتنشيط هذه الهدف فإنه يحدد ويخطر الممارسات الصادرة بالمنافسة والتي تؤثر على كليات في أسعار أو حرية تداول السلع والخدمات أو تعدد من تطوير المنتجات أو إمكانية الدول للأسواق أو الصنوع منها في أي وقت دون علق.

ويحدد مشروع القانون الممارسات المطلوبة والتي تؤدي إلى الإخلال بقواعد المنافسة مثل التلاعب في أسعار المنتجات والحد من حرية تدفق السلع إلى الأسواق وإشغال وإغارة معالجة المنتجات أو جعلها بشكل كلي أو جزئي وتعتبر المادة 13 من المشروع أن أي شخص طبيعي يجمع بين إدارة أكثر من جهة متنافسة تشكل مجموعة نسبة تجاوز 30٪ من إجمالي المنتج بالسلع يعد متحكماً.

وينص مشروع القانون كذلك على إنشاء جهاز لحماية المنافسة ومنع الاحتكار تكون وظيفته التحقيق في دعاوى الاحتكار وإبداء الرأي لسياً ويخطر مشروع القانون نظام خاصي للتحكيم في دعاوى الاحتكار. كما حددت سلطات الجهاز منه ثبوت المخالفة تكليف الشخص المخالف بتصحيح أو تصالط أو إلزامه بإعادة غرامة مالية بعد أقصى وبمعدل نسبة 10٪ من حجم الأعمال المخالفة خلال عام أو إلزامه كذلك بدفع غرامة يومية لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز 10 آلاف جنيه حتى إزالة المخالفة.

وتنص المادة 36 من المشروع على أنه كل من يحاول اغتيال جرم أو وفاة غير جدياً أو الحد من حرية أي شخص في دخول السوق يبالغ بالمعسرة لا تقل 6 أشهر وبغرامة تعادل نسبة 25٪ من حجم الأعمال المخالفة خلال السنة المالية السابقة بعد أدنى 200 ألف جنيه وما لا يتجاوز نسبة 75٪ من حجم تلك الأعمال ويجوز الحكم بمصادرة السلعة موضوع المخالفة حال جرمه.

وحول أسباب تأخر إصدار القانون رغم أهميته يقول الدكتور محمد انجبار أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة بنها أن هذا القانون بطبيعته يمثل مشكلة لدى جزء كبير من القطاع الخاص حيث أن مناخ المنافسة يتطلب أشياء عديدة قد لا يتصلها السوق في دولة نامية مثل مصر ويضيف أن المنافسة تمنح إلى شعافية مطلقة وتعني حرية الدخول والخروج أي حرية المنتج والمائع والتسويق. ويؤكد أن المنافسة في البناح الاقتصادي للديمقراطية ولأن السوق المصري لم يبالغ بعد هذه الصورة من المنافسة فإن القوى المؤثرة في السوق قد لا تعيد إنشاء الأشكال الاحتكارية مرة واحدة بصور هذا القانون.

ويقول إن العجلة أصبحت ملحة لصنوده أنه بعد سبعة أشهر من إنشاء النظام الاقتصادي الحر حيث يعمل الأسواق وفقاً وفق قواعد العرض والطلب بأسلوب سليم وليس مشوه كما أنه يشجع الفرض التنافسية لكل المنتجين ويصبح المناخ الاقتصادي مبراً جيداً في حالة السوق وتضافاته ويضيف أما في ظل الاحتكار مسيطرة الحقيقة سواء كان احتكاراً مطلقاً أو منافسة احتكارية أو احتكاراً قلة فإن هذا يعني تمسكاً في التمنع بالرفح وتمسكاً في كسبة الإنتاج بالزيادة والتجديد ومن ثم تنهش الفرض التنافسية داخل السوق ويصبح انتظام الاقتصادي الحر ولا معنى.

اسم كاتب المقال : حمام سليمان

المجلد : الرئيسي

رقم العدد : ٣٠٠١

قطاع الصناعة

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١٢/٣

العدد : العالم اليوم

روح اقتصادية

ومن جانيه يؤكد اللواء أحمد مرقبة وكيل اتحاد الغرف التجارية حاجة الاقتصاد المصري إلى إصدار قانون لحماية المنافسة ومنع الاحتكار ويضيف لأيد قبل ضياقة هذا القانون من الإخلال على القوانين المطبقة في الدول المتقدمة حتى يمكن صوغه التجارب السابقة ويقترح أن ينص القانون على اعتبار للمنتج هو من يسيطر على أكثر من 25٪ من السوق ويؤكد أن هذه نسبة عالية للغاية ويرى ضرورة أن تكون النصوص صريحة وغير جامدة بحيث يمكن تكيفها مع التغيرات التي تشهدها الساحة الداخلية والخارجية في المجال الاقتصادي. وبالنسبة للمقويات يرى أن تكون المعايير واضحة وغير غامضة ولا ينص القانون على أن يكون التحقيق في قضايا الإغراق من خلال الأجهزة الرقابية ويؤكد على ضرورة أن يتولى مسئولية التحقيق جهاز اقتصادي على أعلى مستوى من الكفاءة وتكون مهامه فوق مستوى الشبهات ويطلب أخيراً بالابتعاد تماماً عن عقوبات الحبس في جرائم الاحتكار بحيث تكون روح التحقيق الاقتصادي ويقترح التمسك بالمقويات على قرارات مادية ترتفع على حسب الجرم المرتكب.

مصلحة الاقتصاد

ويؤكد عبد المليم نواره رئيس غرفة التجارة بالقاهرة أن كل المكاسب التي حققها الاقتصاد المصري في الفترة الماضية مهددة بالضيق في حالة عدم إصدار قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار مشيراً إلى أن وجود مثل هذا القانون ينتج نوعاً من العدالة لجميع أطراف العملية الاقتصادية من منتج وتاجر ومستهلك. ويطلب بوضع ضوابط حازمة للحد من أشكال الاحتكار المختلفة. وينبه رئيس غرفة القاهرة إلى أن تطبيق هذا القانون يحتاج إلى توافر شبكة من المعلومات المتطورة القادرة على رصد حركة السوق وتحديد نسبة الهيمنة وأنواع الاصناف البديعة ولذلك يطلب بتطوير أجهزة وزارة التسعين بحيث تكون قادرة على تطبيق القانون بصدور إصداره ويرى أن قانون منع الاحتكار يجب أن يأخذ الأولوية المطلقة في مشروعات القوانين الواجب إدراجها على جدول أعمال مجلس الشعب في أوائل دورته القادمة.

قطاع الصناعة الأدوية

الجات

قطاع الادوية

الصفحة	التاريخ	العدد	المصدر	كاتب المقال	عنوان المقال
٢٦	٢٠٠٠/٩/٢٣	٢٩٤٠	العالم اليوم	سامح محروس	صناعة الدواء تكافح للخروج من مأزق..
٢٧	٢٠٠٠/١٠/١٤	٧٩٩١	الشرق الاوسط	الجزيرة	انفاقية "التربيس" تهدد بمضاعفة الاستهلاك

الرئيسي :	المجال :	اسم كاتب المقال :	سامح محروس
الفرعي :	قطاع الصناعة: ادوية	رقم العدد :	٢٩٤٠
العدد :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/٢٣

ولا يزال الجدل مستمراً حول التمسك بالفترة الانتقالية

صناعة الدواء تكافح للخروج من مأزق «الترييس»

مقال التتال من تلك الفترة أوضع الدكتور جلال غراب أن تلك الفترة تعني أنه ما لم يتم حلها لم تخلص لاجلها في مجال صناعة الدواء من الأخطار أن تتأثر من تلك الفترة في مستقبل المصنوع على سمواتها فيما يتعلق بمجال التكنولوجيا والأبحاث وأما ذلك في تلك الفترة لأن الحكومات لا تلك التكنولوجيا حتى تمنحها لها. وأما الشركات ومن المصروف أن الحكومات في الخارج لا سلطان لها على الشركات. وبالتالي فإن تلك الفترة لا يمكن جعلها.

أوضح الدكتور على لطفى رئيس الوزراء الأسبق أنه ليس من مصلحة التتال من الفترة الانتقالية المدة بالفترة حقوق الملكية الفكرية. لهذا ليس من مصلحة التتال من الفترة الانتقالية إلى ارتفاع أسعار الأدوية.

أشار الدكتور لطفى إلى ضرورة الاستعداد لإنتاج الفحوصات الدوائية بدلاً من استيرادها حالياً من الخارج وذلك حتى لا ترتفع أسعار الأدوية بعد انتهاء تلك الفترة الانتقالية.

وقال الدكتور محمد يوسف أستاذ الكاليف بجامعة القاهرة: إن الأمر يتوقف على العلاقة بين التكلفة والعائد المتوقع في كل حالة فقد يكون التتال من تلك الفترة في الوقت الحالي والتخصيص لفترة للمدة التي تمنح لنا لا يبالها حوافز موصفاً عدم تناسلها مع التكلفة التي يتم التخصيص بها. ويعني آخر فإن بعض شركات الدواء في مصر ربما تطور مستحضر وقادراً من خلال البحوث والتطوير على ابتكار العديد من الأدوية الجديدة والاستغناء عن بعض الأدوية ذات الملكية الفكرية الأجنبية. ومن فإن التتال من فترة السماح لا يضر بل من الانتظار في صناعة الدواء في حين أن البعض الآخر من صناعات الدواء والتي تقتصر على وجود تحويل مناسب لاجراء البحوث والدراسات لتطوير الدواء فإن الأمر فيها يكاد يكون ضئيلاً في استثنائها من الأدوية ذات الملكية الفكرية الأجنبية ومن ثم يصبح التتال من هذه الفترة قليلاً المصنوع في بعض الحوافز ولتحق قد يكون أملاً في أحداث نوع من التطوير والدمع الذي لهذه الأسباب وذلك بتوقف القرار النهائي في ضوء المصلحة ما بين الوزن النسبي لانتظار صناعة الدواء للتطوير في مصر من الوزن النسبي لانتظار صناعة الدواء العالمية أو محدودة التطوير. فالحال كانت التكلفة ترجح الانتظار الأولى فمن الأفضل الامتناع على الفترة الممنوحة لتتيد حقوق الملكية الفكرية والعكس صحيح.

تكتب سامح محروس: إن الفترة الانتقالية الدولية كيميائية حقوق الملكية الفكرية تشبه واحدة من أهم التخصيصات التي تلعب أمام الصناعة المصرية بوجه عام وصناعة الدواء بوجه خاص. ورغم أن صناعة الدواء يتميز بالتقدم التكنولوجي مقارنة بالعديد من الصناعات الأخرى بالمجتمع فإن ثمة العديد من الأخطار التي تسلمق بها بسبب اتفاقية حرة التجارة العالمية وحقوق الملكية الفكرية «ترييس» حيث أعادت الاتفاقية الدول النامية ومن بينها مصر فترة انتقالية منها عشر سنوات تحمي منتجاتها التطبيق الكامل للحقوق الانتقالية الأمر الذي يضر دخول أدوية منافسة لشركات الأدوية المصرية ونظراً لأن صناعة الدواء المحلية تلحق ٧٩٤ من الأخطار الانتقالية فإن هذه الصناعة ستكون من أكثر الصناعات تأثراً الأمر الذي يهدد الاستثمارات القائمة بها لتتأثر من فرص العمل في هذه الصناعة. هذا من ناحية. ومن جانب آخر فإن الأدوية التي سوف تنتج خصيصاً ككافة في ظل الاتفاقية أن يكون في مقول الشركات المحلية حمايتها وبالتالي سترتفع أسعار مثل هذه الأدوية لعدم وجود منافس لها من المنتجات المحلية.

ورغم كل الأخطار المحتملة والتي ستواجهها صناعة الدواء بمصر إن اجلا أو عابداً. فإن ثمة اقتراحاً بقرره فريق من الخبراء يدعو للتطبيق الفوري للاتفاقية حيث يستند هؤلاء على فكرة أن التطبيق الفوري للاتفاقية لن يؤدي إلى زيادة كبيرة في أسعارها على أساس أن أكثر من ٩٠٪ من أدوية السوق المصري لا تخضع للتمويل. وأن ٥٪ فقط من الأدوية هي التي تتمتع ببرادرات مارية. في الوقت الذي سوف تجني فيه تلك الصناعة مزايا أخرى تشمل على أن التطبيق الفوري للاتفاقية سوف يشجع الشركات المحلية على الاستثمار في مصر وعلى التعامل مع مصر كمركز للصناعات الدوائية في المنطقة.

قال الدكتور جلال غراب رئيس شركة القلقة للدواء أنه لا يجب الخلط بين الفترة الانتقالية الممنوحة لصناعة الدواء بمصر. لأننا سنستمر بعد ذلك إلى الاستيراد ولكن بالسعر الذي يحدده المنتج. وذلك فالطلب من الجانب المصري أن يتحول إلى الإنتاج. لأن تلك الفترة تفضل السوق من ارتفاع الأسعار حالياً. وذلك يجب استغلالها للاستثمار الجيد وأن ترتفع بمستوى الصناعة حتى تصل إلى التصدير الكفء وبسواء ما يترد من إمكانية المصنوع على سموات

الرئيسي :	الحات	اسم كاتب المقال :	الجرينة
الفرعي :	قطاع الصناعة : الادوية	رقم العدد :	٧٩٩١
سجل :	الشرق الاوسط	تاريخ الصلور :	٢٠٠٠/١٠/١٤

اتفاقية «الترييس» تهدد بمضاعفة الاستهلاك العربي من الدواء الى

33 مليار دولار سنويا

دعوة إلى ضرورة الإسراع في إقامة سوق دوائية عربية مشتركة للاستفادة من المواد الوسيطة

والمشتقات النفطية والنباتات الطبية

ناشئة في معظم الدول العربية وتكثر الدراسات ان تداعيات اتفاقية منظمة التجارة العالمية وخاصة اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ستكون اكبر وطأ على الصناعات الدوائية العربية دون غيرها من القطاعات الصناعية والخدمية لأسباب عديدة في مقدمتها الحمية لنواء كسنة اسمية لا غنى عنها، فضلا عن مسألة براءات الاختراع الى جانب تزايد امداد المنتجات الدوائية وتنوعها خلال السنوات الأخيرة.

والقذرت الدراسة ان تتعامل الدول العربية مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالنواء مثل الدول التي لها نفس ظروفها الاقتصادية كالهند والصين الذين تعارضن لتطبيق القوي لبراءات الاختراع وتطبيق بحق لبراءات الاختراع لاستحضرات الشركات الخاصة وذلك المساعدة المالية والفنية في الإصحاح والتطوير والاستفادة من الفترة الانتقالية التي تمنح للدول النامية ونفيا لاتفاقية ومنها عشر سنوات كما تولعت الدراسة ان تؤدي اتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية التي تستحوذ على أكثر من 93 في المائة من اجمالي حجم التجارة البينية العربية الى رفع كفاءة قطاع صناعة الدواء العربية لا سيما ان منطقة التجارة الحرة العربية لا تقل عن حدود حرية التجارة وانما ترتبط بما تخلفه هذه الحدود من نيماكية في الاستثمار والإنتاج، وبالتالي مستحاجم بفاعلية في توسيع نطاق مجالات الاستثمار، الدواء والتقوير للتكنولوجيا، ولشارت ان شركة القطاع

العربية في مجال صناعة الدواء تجاوزت 4 مليارات دولار موزعة على 195 مصنعا منها 33 مصنعا في منطقة مجلس التعاون الخليجي، كما اكد ان الصناعات الدوائية العربية من اكثر الصناعات نمو في هيكل الناتج الصناعي العربي واكثرها انصافا للتنمية البشرية من حيث توفير الدواء الضروري للسواكن بالمسعر المناسب.

تداعيات «الترييس»

وحددت الدراسة من خطورة التحصينات التي يفرض ان تتعرض لها الصناعات الدوائية العربية في ظل النظام الاقتصادي العالمي خاصة ان هذا النظام يستند الى قواعد ومنظمة تحفظ وتحمض مع الاسي التي نشأت عليها معظم الصناعات العربية، الى ذلك فإن صناعات الدوائية دون غيرها ستواجه تحديا اضافيا يمثل في اتفاقية حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة المعروفة باسم «ترييس»، والتي جاءت كوكالة من الاتفاقيات المتعلقة عن «الجاة» واشارت الدراسة الى ان الاستجابة لتدابير التي تعارضها شركات الدواء العالمية متعددة الجنسيات من أجل التطبيق القوي لاتفاقية «الترييس» ستضاعف اسعار معظم المستحضرات الدوائية المتداولة في الاسواق العربية بنحو 6 مرات كما ستزعم قيمة الاستهلاك من 5.5 مليار دولار الى حوالي 33 مليار دولار سنويا وبالتالي وضع صناعة الدواء العربية في مأزق حرج خاصا ان هذه الصناعة ما زالت

القاهرة : (الشرق الأوسط)

نما برنامج تمويل التجارة العربية التي ضرورة الإسراع في إقامة سوق دوائية عربية مشتركة للاستفادة من المواد الوسيطة والمشتقات النفطية والنباتات الطبية المتوفرة في الدول العربية، وأوضح ان إجمالي استهلاك الدواء في المنطقة العربية تجاوز 5.2 مليار دولار، وأن حجم الإنتاج العربي من الدواء بلغ مليار دولار ويغطي تحسب 46 في المائة من الاستهلاك، وأن الإنتاج القومي العربي تضاعف عدة مرات من مليونين دولار عام 1975 الى 815 مليون دولار عام 1987 ثم 1.3 مليار دولار عام 1993 قبل ان يصل الى 2.5 مليار دولار العام الماضي، وأشار الى ان زيادة الإنتاج العربي من الأدوية ترجع الى عدة اسباب في مقدمتها ارتفاع استثمارات الوان العربي من الأدوية بنحو اضعاف مستوي المعيشة حيث تضاعف استهلاك الفرد خلال العقول الثلاثة الماضية من 5.6 دولار عام 1975 الى 12 دولار عام 1993 ثم 15 دولارا العام الماضي، الامر الذي أدى الى انخفاض نسبة تغطية الإنتاج العربي من الأدوية الى الاستهلاك.

الاستثمارات 4 مليارات دولار

واقترح البرنامج في دراسة بعنوان «الصناعة الدوائية العربية في ظل النظام التجاري» إنشاء مصنع عربي مشترك لإنتاج الدواء برأسمال لا يقل عن 400 مليون دولار، ويوضح ان الاستثمارات

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

ع الرئيسي : الجات
ع الفرعى : قطاع الصناعة: الادوية
صدر : الشرق الاوسط
اسم كاتب المقال : الجريدة
رقم العدد : ٧٩٩١
تاريخ الصلور : ٢٠٠٠/١٠/١٤

لأرضية في هذا المجال مع التركيز في هذا الخصوص على الخدمات التولية علاوة على إنشاء قاعدة معلومات متخصصة من خلال برنامج تمويل التجارة العربية تضم مراكز البحوث العالية في مجال الصناعات التولية والتجارة ومراكز التوزيع والوحدات تسجيل الدوائى وايضا تنظيم ملتقى عربي يشارك فيه خبراء الصناعات التولية والمستلزمات الصيدلانية العربية بعدد سنويا بصفة دورية في إحدى الدول العربية وينظمه برنامج تمويل التجارة العربية كأحد البوابات لتوسيع التجارة البينية العربية في هذه الصناعة. وأوصت الدراسة بالتوسيع في شركات بولندية عربية مشتركة في مجال تصنيع الخدمات التولية والتصنيع التوليى والتخصص والتفصيل وتوحيد اساليب التسجيل مع الدول العربية مع ارساء قاعدة الاعتماد المتبادل في هذا الصدد بحيث يعتبر الدوائى العربي المتسجل في إحدى الدول مقدا به في الدول الأخرى وكذلك تعمل نواحي العلاقات التولية التي تلح في الدول العربية بحيث تصبح مزايا تفضيلية للدوائى المنتج في الوطن العربي مع التوجه بهذا الصعود للمستشفيات الكبرى في الوطن العربي بالتركيز على توصيف الدوائى المنتج من منشا غربي فحسب عن الدخول في اتفاقات لاعتماد المتبادل لقواعد التسجيل الدوائى العربي مع الدول الأخرى خاصة الأوروبية لتحقيق اسباب الصادرات الدوائية العربية في اسواق تلك الدول دون معوقات.

وأوضحت الدراسة أنه رغم الفروقات في أسعار الكوية ومستوى المعيشة بين دولة وأخرى فإن متوسطات التنمية الاقتصادية في الدول الأربعة دولة كبيرة مرتبطة بمستوى الدخل للفرد ويظهر جليا في البلدان العربية حيث أن متوسط استهلاك الفرد مقدرا بالدولار في دول مجلس التعاون الخليجي يبلغ نحو 60 دولار مقارنة بنحو 4 دولارات فقط في الصومال وموريتانيا. والعراق دور الصناعة الدوائية العربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى القومي حدثت الدراسة بعض الإيجابيات التي تتميز بها هذه الصناعة وفي مقدمتها وجود نواة لقاعدة صناعية قابلة للتقدم والتطور حال توفر التخطيط السليم والإدارة الحكيمة وكذلك وجود خبرات علمية وإدارية حيث ساهمت صناعة الدوائى على تنمية القدرات العلمية والفنية لعدد جسيم من الطعاه العرب والتخصصين في الصيدلة وعلوم الكيمياء والبيولوجيا والعلوم الأخرى ذات العلاقة فضلا عن تنمية الخبرات الإدارية والتسويقية الصاعدة لدى العاملين لديها مما سيكون له الأثر الكبير في تطوير هذه الصناعات علميا وإداريا بالإضافة لامتلاك استثمارات الخدمات المشورة في الوطن العربي كالمبتكرات وكميات والإصلاح الموجودة في البحر الميت.

استراتيجية عربية

واضلت الدراسة أن المرحلة الحالية تتطلب وضع استراتيجية لصناعة الدوائى العربي إنتاجيا واستهلاكيا وتسجيلا وسويقيا بما يحقق التكامل في منظومة هذه الصناعة لمواجهة القيد الفنية لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية والتي تشكل عدا مستقيما على صناعة الدوائى العربية وكذا إنشاء مركز عربي متخصص في مجال البحوث والتطوير للصناعات الدوائية وتمويله مؤسسات التمويل وصندوق التنمية العربية فضلا عن تشجيع الاستثمار في الصناعات الدوائية والمستحضرات الصيدلانية المختلفة كاستثمار عربي مشترك أو تعاون في مجال الأبحاث والتجارب لاستخدام التكنولوجيا المتطورة من الدول

الخاص العربي في المشروعات التنموية خلال الفترة القادمة سواء كإثر مباشر أو غير مباشر على الصناعة العربية مشددة على حاجة هذا القطاع لاستثمارات ضخمة تؤهله للحصول على التكنولوجيا المتقدمة وتضمنه من توفير أوضاعه مع التطبيق للملكية الفكرية التي سيجب سرانها اعتبارا من عام 2005.

البدائل والتشريعات الحاكمة

وتناولت الدراسة تاريخ صناعة الدوائى في الوطن العربي مشيرة إلى حداثة التصنيع الدوائى في المنطقة العربية. وأوضحت أنه رغم بدايات الصناعة التولية العربية التي تعود إلى الثلاثينات من القرن الماضي إلا أن الخطوات الرئيسية التي خطتها هذه الصناعة تدرك في عهدي التسعينات والتسعينات ويتضح أكثر كجاذبية في بدائل التسعينات مما يجعلها صناعة وليدة شبر لحارة على منافسة الصناعات العالمية التي لها تاريخ يمتد إلى القرن التاسع عشر. وتذكر أنه على صعيد التقدم الذي حققته الصناعة الدوائية على المستوى القاري فقد تكتلت بعض الدول العربية من نقطة نسبة مرتفعة جدا من استهلاكها حيث تغطي الصناعات الدوائية في مصر نحو 90 في المائة من احتياجات الاستهلاك مقابل 85 في المائة في المغرب و75 في المائة في سورية وعوا إلى 40 في المائة في الأردن و25 في المائة في كل من السعودية والامارات واليمن و22 في المائة في لبنان. وتابعت الدراسة أن للصناعة الدوائية العربية تحمل بموجب تشريعات وطنية في الأردن ومصر وسورية وغيرها توفر الحماية لطريقة التصنيع فقط وليس للمنتج النهائي مما يتيح لها التعامل بالمواد الفعالة المصنعة بطريقة تختلف عن تلك المشمولة ببراءة الاختراع ومن ثم إنتاج أصناف الدوائية حتى تلك التي تستمع بالحساسية في إنتاجها وتسويق بتوافرها للمواطن العربي بأسعار مقبولة تتناسب ومقايير المعيشة في البلدان العربية وتصل في بعض الأحيان إلى حوالي 30 في المائة من سعر الدوائى الأجنبي المستورد. كما أن العديد من المصانع تعمل بموجب تراخيص من الشركات الأجنبية المحلية خصوصا في المغرب حيث تصل إلى حوالي 80 في المائة مقابل 70 في المائة في سورية بنحو 50 في المائة في مصر.

قطاع تجارة الخدمات

عام

الجات

قطاع تجارة الخدمات : عام

الصفحة	التاريخ	العدد	المصدر	كاتب المقال	عنوان المقال
٢٩	٢٠٠٠/٧/٢٩	٢٨٩٢	العالم اليوم	مجدى عبيد	الدول المتقدمة مطالبة بتطبيق التزامات جولة أورجواي
٣٢	٢٠٠٠/٨/١٦	٢٩٠٨	العالم اليوم	تيسر على	بداية العد التنازلى لتطبيق الجات
٣٤	٢٠٠٠/١٠/٢١	٧٩٩٨	الشرق الاوسط	عبد الوهاب الديب	تقرير يدعو لتحرير كامل لقطاع الخدمات

اسم كاتب المقال :	مجدى عبد	الرجع الرئيسي :	الرجع الفرعي :
رقم المجلد :	٢٨٩٢	قطاع التجارة الحرة :	العلم اليوم
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/٢٩		

السفير منير زهران لـ « العالم اليوم »

الدول المتقدمة مطالبة بتطبيق التزامات جولة

أورجواي بشأن تحرير التجارة

◆ الدول الكبرى تفرض شروطاً تصفية للدخول في عضوية الـ W.T.O

◆ تعويض الدول النامية عن الأضرار الناجمة عن تحرير الزراعة والخدمات

وحضر السفير منير زهران من قسائم الدول المتقدمة بالسلامة بالإرادة السياسية للدول النامية مما أدى إلى عدم تنفيذ ذلك القرار حتى الآن.

رغم صدوره في عام 1994. مطلقاً بتنفيذ هذا القرار فوراً قبل بدء المفاوضات الخاصة بزيادة تحرير التجارة في قطاعات الخدمات والزراعة.

وأشار السفير منير زهران إلى أن الدول النامية طالبت بعد الفترات الانتقالية التي تمت عليها عدة اتفاقيات في جولة أورجواي بد في ذلك الانتقالية الخاصة بأرجية التجارة المتعلقة بالاستثمار واتفاقية التجارة المتعلقة بالملكية الفكرية

فترات انتقالية

ووجه مستشار وزير الخارجية للدول إلى الدول المتقدمة لعدم تنهينها ما سبق أن تصهت به من

كاتب - مجدى عبد

طالب السفير منير زهران - مستشار وزير الخارجية - الدول المتقدمة بمراجعة ما تم الاتفاق عليه في جولة أورجواي حول نصيرين التمسيرة في قطاعات الزراعة والخدمات خلال المفاوضات الجارية حاليا حول هذا الموضوع في منطقة التجارة العالمية.

و قال في حوار خاص لـ « العالم اليوم » إن عالمية الدول النامية بحاجة إلى ضمانات قوية لمواجهة الأضرار الناجمة عن تحرير الزراعة بما عسى ذلك المسمول على تمويزات كافية لدعم الأمن الغذائي والتنمية الريفية.

وأكد السفير منير زهران أن الدول المتقدمة حريصة على فتح حدود الدول النامية أمام منتجاتها في الوقت الذي تضع قيوداً مشددة على تفتحات خدمات الأفراد من الدول النامية إليها.

ودعا مستشار وزير الخارجية إلى تطبيق القرار الوزاري الصادر في جولة أورجواي بتعويض الدول النامية المستوردة للغذاء عن زيادة التامتين استيراد الغذاء في ظل تحرير الزراعة مؤكداً أن هذا القرار كان سبباً رئيسياً لمواقفة الدولة - ٢ - للتامة المستوردة للغذاء على انتقاد

مكتبة الأخصائي للبحث العلمي

المجلد	الرقم	التاريخ	المجلد
مجلد ٢٨٩٢	رقم العدد	٢٨٩٢	٢٠٠٠/٧/٢٩
المجلد	الرقم	التاريخ	المجلد
مجلد ٢٨٩٢	رقم العدد	٢٨٩٢	٢٠٠٠/٧/٢٩

المفاوضات. حيث اعطت بعض الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأولوية لتحرير التجارة في مجال الزراعة وهو ما اعترض عليه الاتحاد الأوروبي. وبعد أكثر من ١٥ سنة من المفاوضات على جانب الضلوع حول الإجراءات الملجأ اتفاهنا تجاه قيام بعض الدول لتطبيق سياسات زراعية مختلفة.

موقف مجموعة الـ ١٥

وأشار السفير منير زهران إلى أن مجموعة الدول الـ ١٥ تبنت مواقف الدول النامية في منظمة التجارة العالمية حيث ورد في البيان الختامي للجنة العاشر للمجموعة التي عقدت مؤتمراً بالقاهرة أن الأولوية القصوى لتنفيذ ما سبق الاتفاق عليه في جولة أوروغواي. كما طالبت مجموعة الـ ١٥ بمراجعة أروايات ومصالح الدول النامية في التفاوض في مجال الزراعة والخدمات خاصة ما يتعلق بالأمن الغذائي وانتقال الأشخاص الطبيعيين بين الدول. المعروف أن السفير منير زهران يشغل منصب الممثل الشخصي لرئيس مبارك في مجموعة الـ ١٥. وقد قاد المفاوضات حول البيان الختامي للجنة العاشر باعتباره رئيس الممثلين الشخصيين لرؤساء الدول والحكومات. وأكد السفير زهران على أهمية أن تنضم الدول النامية الجديدة بنفس الشروط التي انضمت على أساسها الدول النامية ذات العضوية الكاملة في منظمة التجارة العالمية وأهم هذه الشروط التزام الدول

المتقدمة بأت التحميل بعدد الاجتماع الوزاري الثالث للمنظمة العالمية للتجارة قبل بداية عام ٢٠٠٠. ومن هنا كان توقيع المؤتمر الوزاري الثالث في أواخر نوفمبر حتى ٣ ديسمبر الماضيين حتى يتم التوقيع على الدول النامية للموافقة على المرسوم في جولة شاملة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تسمى جولة سياتل أو جولة الالفة.

نشل مؤتمر سياتل

وقال السفير زهران إن فشل مؤتمر سياتل جاء نتيجة لعدم استجابة الدول المتقدمة لطلب الدول النامية وعدم التنفيذ الكامل والالتزامات التي شخضت عنها جولة أوروغواي قبل البدء في أي مفاوضات جديدة مضيقاً إلى أن الدول المتقدمة مارست ضغوطاً على الدول النامية لمقعد جولة شاملة من المفاوضات تشمل عدداً كبيراً من الموضوعات بما في ذلك الزراعة والخدمات والتوسع في تحرير التجارة بالنسبة للسلع الصناعية. وتحرير التجارة الإلكترونية. وفرض معايير العمل والبيئة على أجياد تلك المفاوضات وغير ذلك من الموضوعات التي لم تنجح الدول المتقدمة في فرضها على الدول النامية التي تشكل الغالبية العظمى من أعضاء المنظمة العالمية للتجارة. وأضاف أن هناك أساليب أخرى ثانوية وراء فشل مؤتمر سياتل أهمها الخلافات التي كانت قائمة فيما بين الدول المتقدمة نفسها حول أجندة، الجولة الجديدة من

تقديم مساعدات مالية وفنية ونقل تكنولوجيا لصالح الدول النامية لتمكينها من الاستفادة من الفرص الانتاجية التي نصت عليها (الاتفاقيات).

ما أدى إلى انتهاك القسرات الانتاجية دون أن تستفيد منها غالبية الدول النامية الأمر الذي دفعها للمطالبة في مؤتمر سياتل، بعد تلك القسرات الانتاجية وأشار إلى أن هذه المفاوضات حول زيادة تحرير التجارة في قطاعات الخدمات والزراعة اعتباراً من عام ٢٠٠٠ جاء تحقيقاً لما سبق الاتفاق عليه في جولة أوروغواي إذ تمت الموافقة على بدء هذه المفاوضات بعد مرور ٥ سنوات من دخول الاتفاقية النشطة لمنظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ ونظراً لأن هذه الاتفاقية دخلت حيز التنفيذ في أول يناير ١٩٩٥. لسانه من الميسرور. إن تبسدا هذه المفاوضات في بداية عام ٢٠٠٠ سواء انضمت المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة في سياتل، في نهاية ١٩٩٩. أو لم يفتح.

وقال مستشار وزير الخارجية أن المفاوضات حول زيادة تحرير التجارة في الزراعة والخدمات غير مستتبطة بالقرار الزمني. بمعنى أن بدءاً في بداية عام ٢٠٠٠ يفتى انتهاكها في أي تاريخ مسدد لذلك يجب أن تستمر تلك المفاوضات حتى تراعى مصالح وأولويات الدول النامية بالكامل. وفي حالة عدم مراعاة ذلك فإن مسئولية فشل تلك المفاوضات يقع على عاتق كل الدول المتقدمة. وأشار إلى أن بعض الدول

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

مجلد عيسى	اسم كاتب المقال :	الجات	لوح الرئيسى :
٢٨٩٢	رقم العدد :	قطاع تجارة الخدمات عام	لوح الفرعى :
٢٠٠٠/٧/٢٩	تاريخ الصدور :		لوح : العالم اليوم

الدول التأسيسية الاضغفاء بنفس
الشروط وينفس الاحكام التى
ارتفعتها الدول الاصلية. مشى إلى
ان هناك لكاما تفس الدول التأسيسية
تصعبها من تحمل جميع الالتزامات
التي تقع على مائل الدول المتقدمة
وهناك لكاما تتحمل بالمعسلة
الخاصة والتفضيلية لصالح الدول
التأسيسية ومن ثم تصال الدول
المتقدمة نزع هذه الميزة من الدول
التأسيسية التي تقدم بطلب للمضوية.

عقبات جديدة

واكتشاف ان الدول المتقدمة
تسمى من وراء تشديد شروط
انضمام دول جديدة إلى المنظمة إلى
تصغير منتجاتها وخدماتها بشروط
يسير إلى الدول التأسيسية ووضع
عقبات أمام منتجات الدول التأسيسية
التي تتمتع بزيادة تصديرها أمام
تصغيرها إلى الدول المتقدمة وفي
هذا الإطار تصال لنتزاع كل ما
يوفر العملية اللازمة لصناعات
ومنتجات الدول التأسيسية

وقال مستشار وزير الخارجية
ان هناك شديدا توافرت في
الاتفاقية المنشأة لمنظمة التجارة
العالمية لصناعة مصالح الدول التأسيسية
وتحتها من الاندماج في النظام
التجاري الدولي ومنها تصال
دولة جديدة الانضمام إلى منظمة
التجارة العالمية تصال الدول
المتقدمة ان تفرض عليها شروطا
تصعب في محاولة لفرض هذه
الشروط في المفاوضات التجارية
القائمة على الدول التأسيسية بدوى
لصاولة في المعاملة.

وطالب السفير منير زهران
باحترام الاحكام الخاصة بالدول
التأسيسية وتطبيقها على جميع الدول
التأسيسية بما يحقق المساواة في
المعاملة لصناعة الدول التأسيسية على
الاندماج التدريجي في النظام
التجاري الدولي وانهاء تمييزها.

واخيرا وفي ختام حوار مع
العالم اليوم، شدد السفير منير
زهران على ان الشروط القياسية
التي تصال الدول المتقدمة ان
تفرضها على الدول التأسيسية سوف
تؤدي إلى عرقلة اندماجها الكامل
في منظمة التجارة العالمية كما حدث
بالنسبة للصين والمملكة العربية
السعودية والجزائر ودول نامية
جديدة.

التي تنضم إلى المنظمة بنفس
الشروط والاحكام وعلى اساس
المعاملة الخاصة والتفضيلية لصالح
الدول التأسيسية. وبالتالي تعمل ذات
الالتزامات التي ارتبطت بها الدول
التأسيسية المؤسسة لمنظمة التجارة
العالمية.

شروط صعبة

وردا على سؤال حول الشروط
الصعبة لانضمام دول جديدة إلى
المنظمة العالمية قال مستشار وزير
الخارجية ان السبب في ذلك هو
اصرار بعض الدول المتقدمة
باعتبارها الطرف الاقوى الذي
يملك القدرة على حشد الآراء
اللازمة لصدور قرار الانضمام إلى
المنظمة على الجصول على شروط
قصوى من الدول التأسيسية الجديدة
مقابل انضمامها إلى المنظمة.
موضحا ان هناك مجموعة من
الاتفاقيات الاختيارية التي التزمت
بها بعض الدول في إطار جولة
مراكيز. ولم تنز بها غالبية الدول
الأخرى. مثل الاتفاقية الخاصة
بالطيران المدني والاتفاقية الخاصة
بالمشتريات الحكومية وتريد الدول
المتقدمة فرض تلك الاتفاقيات
كشروط مسبق للموافقة على قبول
انضمام الدول التأسيسية إلى المنظمة.

وشدد السفير منير زهران على
أهمية انضمام جميع الدول التأسيسية
بنفس الشروط وينفس الاحكام التي
التزمت بها الدول التأسيسية الاضغفاء
في المنظمة لأن المنظمة العالمية
للتجارة كما يدعى اسمها هي
منظمة عالمية وهي في الوضع
الراهن ليست عالمية ولكن تكون
عالمية يجب ان تنضم إليها جميع

اسم كاتب المقال : تيسر على

صوع الرئسي : الجات

رقم العدد : ٢٩٠٨

ضوع الفرعي : قطاع تجارة الخدمات : عام

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٨/١٦

عدد : العالم اليوم

مع بداية العد التنازلي لتطبيق الجات

الاتحاد الجمركي العربي ضرورة للدخول في عصر التكتلات

وتشجيع القطاع الخاص في الدول العربية على المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك دعم الصلات بين شرف التجارة والصناعة والزراعة العربية وانفساح المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من ثمرات لتعاون ودعم مراكز البحث العلمي وتسهيل الاتصالات فيما بينها لكي تستكن من امداء الايحاء المشتركة التي تصابق التكامل والاستفادة من الفيدرات والموارد البشرية.

إعلان دمشق

ولفان سيد عبدالقادر ان اعلان دمشق يستند الى ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الامم المتحدة والوثائق العربية والادوية الاخرى ويحرص على الاستقامة والحياد والمقتصد لدراسة اوجه التعاون من اجل الوصول الى مسيئة للتعاون تكون مقترحة لجميع الدول العربية المتساهلة على قيام اتحاد جمركي عربي مستقبلا.

واشار الى بعض المشكلات التي توليه دول مجلس التعاون الخليجي منها: عدم اتفاق هذه الدول على توحيد الضرائب الجمركية وتولفص حسم التبادل التجاري بين هذه الدول بسبب ليل الى المنافسة بدلا من التكامل وغياب للتعميق الجمركية للوحدة في هذه الدول تجاه الدول الاخرى بالإضافة الى عوائق ترجع الى النقل وعدم توافر المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب.

ومن جانبها أكد رزق احمد رزق نائب رئيس الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ان القيود في التبادل التجاري الدولي كثيرة نتيجة لتفكك كل دولة بتقييد الاحتياذ وفرض ضرائب جمركية مرتفعة لحماية الانتاج المحلي سواء كان صناعيا أو زراعيا وتتمد كل دول التعامل مع الاخرى بالمثل.

ولفان الى وجود ثمة من الاوول ان تتعامل فيما بينها على الوجه الذي يتفق الصروح من مازق المرافيل والقيود للفرصة على التبادل التجاري ومن مظاهر التعاون ان تعقد دولتان اتفاقية تجارية ثنائية تفصيلية لتجنب القيود المفروضة في الدولتين المتعاقبتين ثم دعت العملية الى مزيد من التفاهص فظهرت اتفاقيات تجارية تفصيلية تضم عددا من الدول المرتبطة فيما بينها بطرق متشابهة وطورت الاتحادات الجمركية.

واوضح رزق احمد رزق ان هناك لاختلاف بين الاتفاقية التفصيلية وبين الاتحاد الجمركي مشيرا الى ان الاتفاقية التفصيلية الدولية تتسلف في ابرام اتفاق ينظم التبادل التجاري بين دولتين أو بين دول عديدة شأن السلع المذكورة في الاتفاقية.

كثمت - تيسير على - لا خلاف على اننا الآن في عصر التكتلات السياسية والاقتصادية والعسكرية ولا خلاف على انه لا مكان في عالم اليوم لاية دولة تحاول البقاء منعزلة في دنيا التكتلات.

ومع بداية العد التنازلي للتطبيق الكامل لاتفاقية الجات وقيام اتحاد جمركي على لسان السؤال الذي يطرح نفسه هل يمكن إقامة اتحاد جمركي عربي وما الضمانات اللازمة لنجاح مثل هذا الاتحاد.

في البداية يقول سيد عبدالقادر زميل الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ان قيام اتحاد جمركي بين الدول العربية يستلزم حرية تبادل السلع والبضائع الجمركية بين الدول الاعضاء واستطرد قائلا: وتقوم الدول الاعضاء بتطبيق تعريفة جمركية توحده في التعامل مع الدول الاخرى - غير الاعضاء - اي توحيد الضرائب الجمركية او يتم تطبيقها بما يحقق للصالح المشترك للدول الاعضاء مع اعضاء السلع للتبديلة بين الدول الاعضاء من تلك الضرائب على قدر الامكان مستخدرا الى ان مصر اعتادتها تصيب على الفزاعة العامة مما يتطلب معرفة اثر قيام اتحاد جمركي على حصيلة الايرادات المالية لكل دولة من الاعضاء.

التعاون الاقتصادي

أكد سيد عبدالقادر على أهمية التعاون الاقتصادي بين الدول العربية في عصر سمات فيه التكتلات الدولية ونبذ التفريق وتجنب الخلافات وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية لتوفير المناخ المناسب لاتحاد جمركي.

ولتتمتع التعاون الاقتصادي بين الدول العربية اكد على ضرورة توافر الكفاءة الانتاجية وان يتم تنظيم وتنمية الموارد الطبيعية والبشرية وسبب ان يتزايد التصنيع على اسس فنية واقتصادية سليمة وان ينمو التبادل التجاري بين تلك الدول التي يجب ان تحرص على تشجيع المشروعات المشتركة للتكامل والتنسيق بين ميال الانتاج والخدمات. كما يلتفتي رزم كفافة الازالة الامتداد على العمالة النافذة في تلك الدول وتنمية امكانات البحوث وتكنولوجيا الانتاج ونظم رقابة الجودة في ميادين الانتاج والخدمات.

واوضح ان مجلس الوزراء المصري اقر الصيغة النهائية لاعلان دمشق بشأن التنسيق والتعاون بين مصر وسوريا وللمعدي والكويت والبحرين وقطر والامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان - وهي الدول التي شاركت في اجتماع دمشق.

واشار الى ان التنسيق والتعاون بين هذه الدول بهدف الى تعزيز قواعد التعاون الاقتصادي كخطوة اولى يمكن البناء عليها مع دول عربية اخرى بهدف توسيع نطاق التعاون ونهني سياسات اقتصادية من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطنية تمهيدا لازالة جميع اقتصادي عربي لمواجهة التحديات ومحاكاة التطورات الناتجة عن إقامة تجمعات اقتصادية كبرى في العالم.

اسم كاتب المقال : تيسرى على

نوع الوثيقة : الجات

رقم العدد : ٢٩٠٨

نوع الفرعي : قطاع تجارة الخدمات: عام

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٨/١٦

نوع : العالم اليوم

تكتل اقليمي

ولاشك الخبير المالي ديق احمد ديق ان السوق الأوروبية المشتركة هي من أبرز الأمثلة على الاتحاد الاقتصادي الشامل وهي تكتل اقتصادي دولي اقليمي يتضمن أيضا وجود اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء في تلك المجموعة.

وأشار إلى ان هذا التكتل يؤدي إلى تعزيز موقف الدول الأعضاء في المفاوضات مع الدول الأخرى خصوصاً عندما تتعامل دول السوق الأوروبية المشتركة مع الدول المصدرة للمواد الأولية.

وكذلك ان من أهم أهداف السوق هي ان تصبح نفوذ أوروبا في المجال السياسي وأن تصبح عجلة التقدم التكنولوجي إلى الأمام وازدياد مستوى معيشة المواطنين وانتقالهم من الصلوات الجمركية التي كانت تقسم أوروبا الغربية إلى اسواق صغيرة محمية.

وعلى عوامل نجاح الاتحاد الجمركي اشار فريد لستش مستشار الجمعية للصناعات المعدنية العالية والضرائب إلى ضرورة اختلاف الدول الأعضاء في احتياجاتها بحيث يوجد ما يبرز تعامل الدول مع بعضها لاشياء حاجتها للتبادل وانخفاض تكاليف النقل بين الدول الأعضاء وأن يكون الاتحاد الجمركي على درجة من الاتساع وأن تكون الامكانيات التكنولوجية متقاربة بين الدول الأعضاء والا تقع خلافات سياسية تؤدي إلى انهيار الاتحاد الجمركي ولا بد ان تكون الدول على وفاق فيما بينها.

واكد فريد لستش ان فكرة إنشاء اتحاد جمركي متعدد بشكل ناجحة من اختلاف نظم التعريفات والضرائب الجمركية فيتمثل الاخذ بتعريفية جمركية متسوية لامتيازات الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي مشيراً إلى تقسيم إيرادات المصارف بين الدول الأعضاء.

وأضاف انه يمكن حسم هذه المشكلة بتقسيم حصيلة المصارف وفقاً لعدد سكان كل دولة أو بالنظر إلى حجم الانتاج والاستهلاك بالإضافة إلى ان هناك صعوبات تتعلق بالسياسات النقدية التي يجب دراستها لتوحيدها.

شروط تفصيلية

وأشار ديق احمد ديق إلى ان هذا الاتفاق ينص على شروط تفصيلية واصبح من الشائع ابرام اتفاقيات تجارية تفصيلية سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف كمنظمة من مظاهر التكتل أو الأشخاص الزايا التفصيلية خلال مدة معينة وفق الأوضاع المحددة في نصوص الاتفاق الدولي.

وأضاف: غالباً ما تعدد الاتفاقيات التفصيلية بين الدول المجاورة أو بين الدول التي يجمعها اقليم واحد أو التي تتكلم لغة مشتركة ومع ذلك قد تعدد اتفاقيات تفصيلية بين دول متباعدة مرتبطة بظروف اقتصادية أولها أهداف مشتركة وليست مرتبطة برباط الاقليم أو اللغة.

وأوضح انه وفقاً للاتفاقية التفصيلية تتمتع السلع بمزايا وتسهيلات ومن هذه المزايا إعطاء الأولوية في الاستيراد للسلع المذكورة في الاتفاقية وأن توجد مزايا عند تطبيق التعريفية الجمركية والإعفاء من ضريبة الوارد.

أو تخفيض فئة ضريبة الوارد بنسبة معينة على السلع المتبادلة وأن تقرر السلع المتبادلة بين جميع أو من بعض السلع الاختيارية ومنها أن تتضمن الاتفاقية إعفاء السلع المتبادلة من تقديم مستندات معينة.

أما الاتحاد الجمركي فهو كما يقول ديق احمد ديق: تخفيض الدول أعضاء الاتحاد للتخليص من الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء التي سمحت بالالتزام بتعريفية جمركية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء.

ويشجع الاتحاد الجمركي زيادة التجارة بين الدول الأعضاء لأن التخليص من للقيود يساعد على التخصيص الدولي ويشجع الانتاج لزيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.

ويشير إلى ان الاتحاد الجمركي بمثابة خطوة للوصول إلى اتحاد اقتصادي شامل ويشترط على المصالح المتعلقة بالتعريفية وإلغاء الحواجز الجمركية بين الدول أعضاء الاتحاد الجمركي بينما يشتمل الاتحاد الاقتصادي الشامل في جميع الموارد المالية والضريبة وعوامل الانتاج مما يتيح اسواق اقتصادية الدول المانحة في الاتحاد الاقتصادي الشامل ويتيح حرية انتقال رؤوس الأموال والأعمال بهدف زيادة الانتاج وتدعيم الاستثمارات وتوسيع نطاق المعاملات السوقية.

عبد الوهاب الديب	اسم كاتب المقال :	عبد الوهاب الديب	الرئيسي :
٢٩٩٨	رقم العدد :	قطاع تجارة الخدمات عام	الفرعي :
٢٠٠٠/١٠/٢١	تاريخ الصدور :	الشرق الاوسط	صدر :

تقرير يدعو لتحريك كامل لقطاع الخدمات في مصر قبل تنفيذ اتفاقية الشراكة مع أوروبا

القاهرة: عبد الوهاب الديب

اعتبر تقرير اقتصادي مصري تحرير تجارة الخدمات قبل تطبيق اتفاقية الشراكة المصرية - الأوروبية بمثابة حجر الزاوية للاستفادة من الاتفاقية مستقبلا، خاصة بعد انخفاض مساهمة القطاع الزراعي الحظي الإجمالي في مصر من حوالي 40 في المائة إلى 25 في المائة خلال الثلاثين عاماً الماضية. وأكد التقرير الذي أعدته الحكومة المصرية أن قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر أهمية في الاقتصاد المصري، وأن تحرير قطاع الخدمات سوف يساهم في جذب كبير في التجارة الكلية لمصر لفترة من الوقت، فرفض فرص للعمل وحماية من

التدبير الاجنبي، مشيرة الى ان الصناعات التحويلية والخدمات من القطاعات المحركة لنمو تساهم في الاسراع بعمليات نمو الناتج المحلي.

وأشار التقرير الى ان قطاع الخدمات عام 1999 سجل في نوفمبر نحو 49 في المائة من القوى العاملة المصرية في ذات العام ويبلغ نصيب الخدمات من التجارة الكلية لصناعات 64.1 في المائة، وهو أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 39.6 في المائة. وأن تخفيف القيود في قطاع الخدمات ليس مرتبطاً بالضرورة بالتحرير باعتباره ان التخفيف يؤدي الى تعيرات في انماط الملكية بالمسبة لموردي الخدمة كما انه يقلل من الموانع

المبروقراطية والروتين الحكومي. وأوضح ان تحرير التجارة الدولية للخدمات لا يعني القوض وعياد كل القواعد بل يجب العمل على توفير المناخ التنافسي في ظل قواعد وإجراءات تنظيمية خاصة على القطاع المالي

ويشير التقرير الى ان الحكومة المصرية تسعى حالياً لوضع أوجه القصور والضعف في القطاعات الخدمية مثل الخدمات المالية شاملة التأمين، التأمين، الخدمات السياحية، التسييد، البناء، خدمات النقل، خدمات الاتصالات، وسماح برنامج التخصيص للأجانب للاستثمار المباشر في العديد من القطاعات الخدمية، داعياً الى الإسراع في

اصدار قانون المنافسة لضمان سيادة مناخ تنافسي عادل وأوضح ان مصر تلتزم في مجال الخدمات المالية بمعايير الدولة الأولى بالرعاية دون أية استثناءات.

وفي إطار الحكومة المصرية لتحرير تجارة الخدمات في مجال الأنشطة المصرية، قال التقرير انها سمحت بإنشاء بنوك مشتركة وفروع ومكاتب تمثيل والسماح لراس المال الاجنبي بالمساهمة في البنوك المشتركة بنسبة قد تصل إلى 100 في المائة من رأس المال المصدر لأي بنك مشترك مع بعض الاجراءات، ضرورة الحصول على موافقة لحيازة أكثر من 10 في المائة من أسهم البنوك ويطلق على المصريين والأجانب دون تعيين

واشضاع تنفيذ الى الاسواق في مجال البنوك لاختبار الحاجة الاقتصادية في ما عدا البنوك المشتركة.

وفي مجال خدمات التأمين قال التقرير ان مصر سمحت لشركات التأمين المباشر واعادة التأمين حتى الحصول التجاري في المناطق الحرة بالنسبة للشركات المشتركة. أما المنافسة للبنوك فسيتم بنوك القطاع العام على ما يقرب من 75 في المائة من إجمالي فروع البنوك العاملة وينشأ لفروع البنوك الاحدية التعامل في كافة الخدمات المصرفية، كما تطرق التقرير الى الجهود المصرية لتحرير خدمات السياحة والسفر والاتصالات والتشييد والبناء والنقل وغيرها.

قطاع تجارة الخدمات

البنوك

الجات

قطاع البنوك

الصفحة	التاريخ	العدد	المصدر	كاتب المقال	عنوان المقال
٣٥	٢٠٠٠/١١/٢	٣٩٧٥	العالم اليوم	علاؤ محفوظ	حلوت منها دراسة اقتصادية

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الجائز	اسم كاتب المقال :	خلاف محفوظ
الموضوع الفرعى :	قطاع تجارة الخدمات : البنوك	رقم العدد :	٢٩٧٥
العدد :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٢

حذرت منها دراسة اقتصادية

تأثيرات سلبية لاتفاقية الترس على القطاع المصرفى فى مصر

□ كاتب - خلاف محفوظ :

وطالبت الدراسة بإنشاء جهاز يعنى بتقديا للملكية الفكرية ويكون وحدة مستقلة يعمل به أفراد متخصصون فى مجالات التكنولوجيا والاقتصاد والعلوم والسياسة ويتم تدريبهم على مستوى عالمى ويكون لهم دور حساس ومهم فى موضوع يعتبر موضوع القرن القادم.

ودعت الدراسة المؤسسات والشركات المصرية لاتجاه صوب الاستثمارات الاستراتيجية فى مجال البعث العلمى لفئة الاقتصاد القومى، وأوصحت ان الاتفاقية يوجد بها بنود يمكن التفاوض فيها والاستفادة منها مثل برامات الاختراع التى يمكن الاستفادة منها على أساس الاغراض البحثية والعلمية واستيراد المنتج من مكان آخر بصناعة مشروعة او يعرف بالواردات الترانزيت حيث الأسعار الآلى وبالنسبة لحقوق المؤلف تشمل الاستثناءات الاستخدام الشخصى للسلع للمستهلكة واقتى لا تسعمل على مستوى تجارى وأيضا لم تحظر الاتفاقية الاستفادة من الهندسة المنكبة لبرامج الكمبيوتر واشياء للواصلات.

وقالت الدراسة ان الاتفاقية لم تحسن على ما هو الاختراع ولكن تسخت على شروطه يصعب يكون جديا ويعتدى على خسارة ليداعية وقضايا للتطبيق المعاصر والدولة ملزمة بعملية الاختراع.

وقالت الدراسة ان لاتفاقية الترس كترست مصلية السلاسل التجارية كما ان طريق برامات الاختراع أو من طريق نظام خاص يعطى صاحب الحق حماية فعالة ولم يعرف ولم يحدد معيار هذه الحماية وبالتالي فإن الدولة العضو العربية فى تحديد نطاق وشروط الحق المنوح

وقالت الدراسة ان انضمام مصر لهذه الاتفاقية يساعد على زيادة مساهماتها من الكتب والافلام السينمائية والتسجيلات والموسيقى على السبيل مائل الأسعار لأكثرتا عليها لحماية المستهلك وسبيل للحد من تسلط اصحاب الحقوق. وأكدت الدراسة ان الاستراتيجية تتصلق فى 3 مجالات الدول أو الشركات مثل التكنولوجيا تتصلق فى 3 مجالات منها الاعتماد على الذات وعلى قدرة الفرد على استيراد التكنولوجيا وحجم وعمر المشروع أو شراء التكنولوجيا من الخارج والاعتماد على الاقتصاد على الوفورات التكنولوجية وبصفة عامة يتأثر كل تلك المجالات المتصلة التى تمثل من خلاله الشركات وطبيعة المعرفة الفنية والمطلوبة والملائمة والبيئية السياسية.

حذرت دراسة أعدتها فريق بحثى تابع لهيئة الاستثمار من التأثير السلبى لاتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية الثمانية لاتفاقيات الجات - للمعروفة باسم كتريس - على القطاع المصرفى فى مصر. وأشارت الدراسة الى ان تطبيق الاتفاقية سيؤدى إلى زيادة أسعار التكنولوجيا للتقدمة المستوردة من الخارج وأوصحت ان القطاع المصرفى فى مصر يعانى من فجوة كبيرة فى التكنولوجيا وبين القطاعات المصرفية فى الدول المتقدمة التى تعتمد على أحدث التقنيات والبيوتات المالية التى تسفع بالعمل المصرفى بسرعة واتساعية عالية.

ومن ثم فقد قيام القطاع المصرفى المصرى باستيراد هذه التكنولوجيا سوف يتكد أسعار عالية على ظل لاتفاقية الترس سوف يؤثر القطاع المصرفى سلبيا بصورة غير مباشرة. وأكدت الدراسة التى أشرف عليها الدكتور سامى عطوى مستشار رئيس هيئة الاستثمار ان القطاع المصرفى فى مصر كقطاع ضخمى أصبح يتأثر بدرجة كبيرة بالتغيرات التكنولوجية فى ظل الفجوة الهائلة بينه وبين نظيره فى الدول المتقدمة.

وأضافت ان فترة السماح الخاصة بتطبيق اتفاقية الترس لا مجال للسدد من حيثها لأن لاته من الاجهزة ان تستمد وتستخدم الجهدود لمحاولة التماهى مع هذه الاتفاقية وتعلم الاستفادة منها حتى يمكن الوصول لان يكون مصر دور فعال ومؤثر فى مجال الملكية الفكرية.

وطالبت الدراسة بتبني الجهد فى سبيل ايجاد قاعدة تكنولوجية مناسبة لاستيعاب التكنولوجيا المتطورة وتطويرها بد بشلادم ولتجارتنا وأوصحت ان هذا يعتمد على تشيئة الاجيال الصغيرة وتوفير الرعاية والافعام بهم ومحاولة توجيه فكر رجال الاعمال مصر تبني الافكار المتزاكن من المتغير ومطابقة تطورها بما يوجد عليهم وعلى المجتمع بالتعم والخير وما يساعد على زيادة الفتح القومى وتحسين حالته ومحاولة ربط فكر المتناصر المتغيرة بمشاكل الصناعات الناشئة وفق تخصصاتهم وتأسيسهم مع تلك الاشكال. وطالبت بدفع البحث العلمى واعطاء أولوية كبيرة وزيادة التخصصات اللازمة لقيام الباحثين بواجباتهم لان الاتفاق على البحث العلمى فى العلم المتقدم يوقى بشر ما تنفق مصر.

قطاع تجارة الخدمات

التأمين

الجات

قطاع تجارة الخدمات : التأمين

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الجناس قدد سوق التأمين المعري	عاطف فهم	العالم اليوم	٢٨٧١	٢٠٠٠/٧/٤	٣٦

مع تطبيقها أول يناير 2005

«الجات» .. تهدد سوق

التأمين المصري

خبري سليم : لا مجال للخوف .. تشريعاتنا قادرة على الحماية
سامي عفيفي : وداعا للروتين والتفطيات التقليدية

أضاف أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تشرب العملات الحرة الأجنبية للخارج وزيادة الطلب على الصرف الأجنبي وتخفيض أسعار المستثمرة بالصوق المحلي مع ما يترتب عليه من الضغوط على ميزان المدفوعات علاوة على أن تحرير التجارة في الخدمات وما ينتج عنها من إلغاء أي تخفيض للصحة الإنشائية للشركة المصرية لإقامة التأمين سيكون له انعكاسات السلبية على نشاط الشركة الناتج عن حرمان الشركة من أهم مورد اكتسابي لها في الوقت الذي يؤدي تخفيض المردد أو إلغائه إلى عدم النصر إلا إذا استطاعت أن تروض الدخل لها من الأقساط من الخارج وعمره يصعب تحقيقه في المدى القصير.

الأثر السلبي والضاغط المسببة التي تحملها التقليدية تصير التجارة الدولية في الخدمات المالية والجات، تمثل أكبر تحد يواجهه سوق التأمين المصري خلال المرحلة القادمة. أقل من 5 سنوات ويحتاجون طوفان المنافسة الأجنبية الشرسة من شركات متعددة الجنسيات تمتلك المهارات الفنية والترجمة والكوادر البشرية للخدمة والمؤمنة والامتثال المالية والتكنولوجية المتطورة.

لكه التحدي كانت محور الرسالة التي تعد الأولى من نوعها في هذا المجال. بما أثارته من الجدل بين أوساط خبراء التأمين في السوق المصري.

«سوق التأمين» كان لها سبق التواجد في مديريات الجاهمة

ناشئت وحاورت العديد من الخبراء والمختصين حول سلبيات

«الجات» ومدى إعداد ذلك القطاع الحيوي للمؤثر في الاقتصاد الوطني

لوجهه تلك السلبيات القادمة.

أكد عادل أحمد موسى صاحب أول رسالة من نوعها في هذا المجال أن للجات آثار خطيرة على الاقتصادات التأمين في مصر وعلى الاقتصاد الوطني الذي تسعى جميعا - حكومة ومؤسسات - لتنمية وتطويره وإتلائه.

وأشار إلى أنه على سبيل المثال وليس الحصر تصير التجارة الدولية في خدمات التأمين وإعادة التأمين سيؤثر تأثيرا سلبيا على سياسات الاحتفاظ بمصر. سيؤدي إلى تخفيض معدلات الاحتفاظ. الأقساط المستقطب بها بالسوق المصري وزيادة الأقساط الصادرة للخارج

مكتبة الإقنعة للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : اسم كاتب المقال : عاطف فهم
الموضوع الفرعي : قطاع تجارة الخدمات : التأمين
العدد : ٢٨٧١ : رقم المجلد : تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٧/٤

الموضوع الرئيسي : الجات
الموضوع الفرعي : قطاع تجارة الخدمات : التأمين
العدد : العالم اليوم

توصيات

لما مؤسسي التأمين على قطاع التأمين في مصر إلى تنفيذ عدد من التوصيات المهمة لدعم وتطوير سوق التأمين المصري حتى يصبح قادرا على الصمود أمام المنافسة الأجنبية الشرسة بل وقادرا على المنافسة أيضا.

أشار إلى أن أهم التوصيات تقوم شركات التأمين العاملة في السوق بالعمل على زيادة معدلات احتياطياتها مع الاهتمام بسياسة إدارة التأمين الواردة من الخارج من المناطق ذات الأخطار الجيدة لتحقيق التوازن مع أساط إدارة التأمين الصادر وكذلك الاعتماد بوضع سياسة استثمارية سليمة لتسويق من خلال الهيئة المصرية للرقابة على التأمين والاتحاد المصري للتأمين والجلس الأعلى للتأمين وصول تنظيم للسوق إلى أعلى المستويات التنافسية الفعالة.

لأن الشركات العاملة سواء في الأسواق أو قبل الأخطار الريفية يتعرضن لتقليل المخاطر الفعالة السليمة للأخطار المؤمن عليها بالسوق وتحفيز شركات القطاع الخاص الصغيرة على الاندماج لإنشاء كيانات كبيرة قادرة على زيادة معدلات احتياطياتها وزيادة استثماراتها بالسوق وتنشيط قيام شركات تأمين مساهمة برأس المال مصري الاحتفاظ بالعملاء الاستثمارات ومواءمة تلك الشركات بالسوق العالمي.

من جانبه أشار خيري سليم رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين صعدا من التطبيقات المهمة في معرض مناقشة أصحاب الرسالة أشار إلى أهمية الدور الذي يلعبه التأمين في التنمية الاقتصادية القومي من ناحية توفير الحماية التأمينية للمجتمع وصيانة الاقتصاد القومي من الأضرار التي قد تصيب للممتلكات أو الأشخاص أنفسهم.

كما أن التأمين يعتبر انعكاسا للنمو الاقتصادي في أي دولة. فمما يتعلق بالسوق فإنه يشتمل بسمات خاصة وتوجد شركات القطاع العام والشركات المشتركة بالإضافة إلى شركات القطاع الخاص المصري والأجنبي.

وهي سمة لا تتوافر في كثير من الأسواق بالنسبة للدول النامية تطرق سليم للقوانين المنظمة لإنشاء شركات تأمين أو إعادة تأمين في السوق وأشار إلى ما حدده القانون بخصوص المدد الأدنى لإنشاء أية شركة تأمين أو إعادة تأمين وهو 30 مليون جنيه وباستراض أن ذلك سيؤدي إلى دخول شركات ضعيفة. فإن المدد

الأدنى يختلف عن رأس المال المطلوب الذي يتحدد وفقا لدراسات الجدوى المقدمة من الشركة التي ترغب في دخول السوق وحجم الأقساط المتوقع أن تكتسب فيه كذلك فروع التأمين التي ستعمل فيها وما يثبت ذلك أن رأس مال إحدى الشركات بالسوق مؤخرًا 45 مليون جنيه.

ملاحظات

وبالنسبة للصوامل الراجحة تراعى في سعيه التأمين. أشار سليم إلى أن هناك من القواعد والأجراءات التي تميز شركات التأمين بالسوق بعدم التعامل مع أي معيد تأمين بالخارج. إلا إذا كان مسجلا برؤوس مصرية التأمين بالهيئة المصرية للرقابة على التأمين كما أنه لا يمكن اعتماد تسجيل أي معيد تأمين بتسجيلات الهيئة إلا إذا كان معتمدا من كبرى المؤسسات المالية الدولية للفحص في هذا الصدد التي لا يقل وأعمالها عن خمسين مليون دولار مؤكدا أنه ليس هناك خوف فيما يتعلق بتوافر حد الأمان المطلوب لمعدي التأمين.

وفيما يتعلق بتعزيز التشريعات وهو ما يعنى تطوير أسس التأمين. أوضح أنه بالرغم من تباينات بتعزيز أسس التأمين منذ فترة فإنه لم يحدث انهيار للسوق كما حدث بالسوق التركي على سبيل المثال. ذلك للتنسيق الكامل بين جميع الهيئات العاملة في السوق والتعاون بين الهيئة المصرية للرقابة على التأمين والاتحاد المصري للتأمين والشركات العاملة بالسوق رغم ما يشهده من بعض الممارسات كالتأجيلية الفعالة للقيمة. وما يثبت ذلك تحقيق جميع الشركات أرباح خلال الفترة الماضية.

ومن الخوف من دخول شركات أجنبية إلى السوق أكد خيري سليم أنه ليس هناك مجال لهذا التخوف لأن كل شركة تنشأ في السوق المصري شركة مساهمة مصرية حتى لو كانت هناك مساهمة للمستثمرين الأجنبي. ومن جهة أخرى فكل وجود لقوانين ومؤسست للرقابة والإشراف كفيل بحماية السوق من أية تجاوزات. والقوانين تنص على استثمار أموال التأمين في مصر.

وتطرق لروى أسس شركات التأمين في السوق المصري ومدى كفايتها لوضع أن شركات التأمين في السوق تتمتع الآن بكفاءة رأس المال بل إن القدرة المالية لشك الشركات تسمح باستيعاب مدى قدرتها المالية من أعمال.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

اسم كاتب المقال :	عاطف هيم	المجلد :	٢٨٧١	سنة النشر :	٢٠٠٠/٧/٤
اسم القارئ :	عاطف هيم	رقم العدد :	٢٨٧١	سنة النشر :	٢٠٠٠/٧/٤
اسم القارئ :	عاطف هيم	رقم العدد :	٢٨٧١	سنة النشر :	٢٠٠٠/٧/٤

والتشاور نكسر إلى أنه نقل
مشكلة المواجهة والجملة للاتجاه
تعد كمنزلة والجملة التي ينبغي أن
تأخذ مكانها من الاهتمام لخصم
الاتجاه الصحيح نمو العولة، وهو
ما يستم على شركات التأمين
المصرية أن تراعى عمدا من
الاعتناء للجهة على رأسها توفير
تغطيات تأمينية جديدة متطورة على
المستوى العالمي والارتقاء بمستوى
الخدمة التأمينية وإنشاء كيانات
كبيرة قادرة على مواجهة الشركات
المصرية وخلفها تكلفة سواء على
مستوى المنتج النهائي أو على
مستوى العميل الكلفة في كل
محطة.

فيما يتعلق بالخصخصة أقرض
أنه عام 1995 وبعد تعديل القانون
10 لسنة 81، ومع التحويل إلى
سلسلة الدولة على إثر انضمام
مصر لاتفاقية تحرير التجارة في
الخدمات الخاص بتقيد التزام
شركات تأمين القطاع العام ببيع
أسهمياتها في شركات تأمين
القطاع الخاص الخاصة وحواسنها
من الشفافية في شركات تزاو.

عمر النشاط
والعمل انضمت الشركات للتأمين
من أسسها في شركات الدولة
التأمين والمهندس للتأمين، تتلوا
لواء القانون. وفي ظل ذلك التحويل
القديم في السياسة الاقتصادية في
مصر تأسست شركات تأمين قطاع
خاص بنسبة 100، بالقرعونية
للتأمين والمستثمرين للتأمين
التأمين وغيرهما من الشركات التي
تم لها الترخيص بعد ذلك بمزاولة
العمل. أما شركات التأمين المصدرة
لهما بالتأمين في المناطق الحرة
الطوعية الدولية للتأمين والمصدرة
الأمريكية للتأمين وأنشئت مصر
التأمين من الأولى وكانت تعتبر
الزوس الرئيسية لها وتستخدم
الفرق بين حصتها في الأمريكية.
أكد نكسر أن الخصخصة لا
تشكل رعبا لنا ولا تشير لزعنا في
للقا لأن الخصخصة ليست غريبة
على شركات التأمين المصرية وكان
السوق المصري يجمع بشركات
التأمين المصرية والأجنبية حتى
بداية التسعينيات والفترة من عام
1961 حتى عام 1994 ليست
بالفترة الطويلة في زمن الضعف
لأن عرف الشعب المصري خلالها ما
يسمى بالقطاع العام في صناعة
التأمين ثم اتجه بعد ذلك لتحويل
مساره والعودة للخصخصة.

أوضح هيم أن قطاع التأمين
في مصر بإمكانه أن يكون «قطار»
تقود حركة التنمية بمحركه من
خدمات إتغلبية الأخطار التي لا
تستغنى عنها وحدات النشاط
الاقتصادي، وما يورده من أموال
يتم توزيعها داخل الاقتصاد لكن
القطاع ظل سلقا ومنزولا عن
الأحداث والتطورات العالمية. ولم
يلغز بأسباب الفرق والتقدم التي
عرفتها شركات التأمين في العقود
الثلثة الماضية، ولم يكن وراء
جانبها لعمليات إعادة التأمين التي
تتطلب الكثير من أحوال التأمين في
العالم. أشار إلى أنه كان من
الأولى أن تسعى الشركة المصرية
لإعادة التأمين لعمليات إعادة
التأمين ليلج السوق المصري
وتشكل كحد بنود سيد العجز في
تيزان الفروقات المصرية. لكنها لم
تخلق شيئا من ذلك أمام ضمان
الشروع كشركة عالمية لها تعلق من
زوايا أربابها دون أن تتلوا جهدا
بالقيمة الأخرى من شركات التأمين
تخلت كثيرا في نظمها وكرامها
وغيرها وأرغمتها الشفافية من
الشفافية العالمية وهو أمر لم
يحدث كالتأمين أو غيره من
هذه الشركات.

صناعة التأمين
اتفق أنور كزوق عضو المجلس
الأعلى للتأمين في خبث ورئيس
مجلس إدارة الشرق للتأمين في
نفس الرأي مؤكدا أنه لا خوف حقا
على سوق التأمين المصري من
السير في اتجاه العولة خاصة أن
صناعة التأمين المحلية منتجة على
العالم الخارجي ومرتبطة به ارتباطا
وثيقا لا يقل الثورة.

فالتغطيات التأمينية المعمول بها
في الخارج يتفهم ذلك من خلال
شروط التأمينات والشروط
العامة لوثائق التأمين المختلفة.
غير أن ذلك لا يمنع أن هناك من
التغطيات التأمينية الصافية التي لا
يغطي السوق المصري بنصيب منها
أرجع ذلك إما لعدم وجود خبرة
سابقة أو معدلات خسائر مطوعة
مسيبة، أو كجود الخسوف من
الأدلة عليها تصميا لانتاج غير
مؤدية ارتبطت بتأخر سلبية في
الماضي. أو لعدم توازن الأعداد
الكبيرة المقلدة في التعامل فيها.
وكلها أمور لا تعجل من المستحيل
على السوق المصري التعامل معها
بعد علاج تلك الموقفات.

قطاع تجارة الخدمات الاتصالات

الجات

قطاع تجارة الخدمات : الاتصالات

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	تحرير الاتصالات بالقانون الموحد	عصام رفعت	الامرام الاقتصادى "مجلة"	١٦٤٤	٢٠٠٠/٧/١٠	٤٠

نوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	عصام رفعت
نوع الفرعى :	قطاع تجارة الخدمات: الاتصالات	رقم العدد :	١٦٤٤
المجلد :	الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/١٠

الدكتور أحمد نظيف تحرير الاتصالات بالقانون الموحد

منع الاحتكار وحماية
استثمارات الشركة
المصرية للاتصالات

مليار جنيه للشبكة الفقيرة
فى ثلاث سنوات

صندوق لدعم الخدمات
بالمناطق النائية

الموضوع الرئيسي :	الجلات	اسم كاتب المقال :	عصام رفعت
الموضوع الفرعي :	قطاع تجارة الخدمات: الاتصالات	رقم العدد :	١٦٤٤
المصدر :	الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/١٠

الضرورة والقانون الموحد

ماهي الحاجة لإصدار قانون موحد للاتصالات في الوقت الراهن؟

● القانون الموحد للاتصالات هو إطار تشريعي جديد لصناعة الاتصالات في مصر، حيث أن هذه الصناعة تنظم شئونها الآن بمجموعة من القوانين القديمة بالإضافة لعدد من القرارات الجمهورية. وقد ظهرت ضرورة ملحة مع تطور هذه الصناعة أن يتم إعداد قانون جديد موحد للاتصالات يحقق الآتي:

- توحيد القرارات والقوانين السابقة في إطار تشريعي موحد يزيل أي تضارب بينها ويمتصير هو الأساس لعمل هذه الصناعة وتطويرها وتحسينها.
- وضع أسس وقواعد إنشاء صناعة وبلدية جديدة في مصر هي صناعة تشفير وإدارة شبكات الاتصالات من خلال شركات مصرية مع وضع الضوابط اللازمة لعمل الشركات.
- تفعيل دور جهاز تنظيم مرفق الاتصالات في مصر في الإشراف على قطاع الاتصالات وذلك من خلال توفير هيكل إداري من يتكف من الاستشارة بالكفاءات الفنية المطلوبة والحفاظ بها وتمييزها وذلك لأداء المهمة الكبيرة في منح التراخيص للشركات المصرية لإدارة وتشغيل شبكات الاتصالات وضمان الإشراف على ربط هذه الشبكات ببعضها البعض بالإضافة لإدارة الطيف الترددي في مصر وهو مورد طبيعي مهم يجب أن يدار على أسس اقتصادية وبناء على المعايير الدولية لذلك.
- حماية الاستثمارات الخاصة بالشركة المصرية للاتصالات في مجال شبكة التليفونات مع تطوير هذه الشبكة لتصبح الشبكة القومية فائقة السرعة لنقل الصوت والصورة والبيانات.
- تحرير خدمات الاتصالات التي يتم تقديمها للمستخدم النهائي في مجال نقل المعلومات والصوت والصورة بالإضافة للخدمات الجديدة مثل خدمات الشبكة الذكية والخدمات المتكاملة وذلك لضمان وصولها للمستخدم النهائي.
- حماية المستخدم النهائي بالمعافاة على حقوقه في الحصول على خدمة متميزة بأسعار معقولة وطبقاً للمدلات المتعارف عليها مع توفير حق المستخدم في الحفاظ على أسراره.
- منع الاحتكار وتشجيع التنافس في مجال خدمات الاتصالات لرفع مستوى كفاءة الخدمة وإعانة الدور الريادي لمصر على المستوى الإقليمي.
- إنشاء صندوق جديد بجهز تنظيم مرفق الاتصالات يتم تمويله من حصيلة التراخيص التي تسدها شركات تقديم خدمات الاتصالات وذلك لدعم الخدمة في المناطق النائية وتخفيف الأعباء المالية على الشركة المصرية للاتصالات.

التحول الكبير

ما هي ملامح المشروع القومي

فرضت التطورات المتلاحقة في شبكات الاتصالات وصناعة البرمجيات والمعلومات استحداث وزارة للاتصالات والمعلومات لتنظيم هذا القطاع الحيوي.. ولكن مع وجود مجموعة من القوانين التي تنظم قطاع الاتصالات، فما هي الحاجة لإصدار قانون جديد موحد في هذا المجال؟ وكيف سيحقق هذا القانون - الذي يعرض على مجلس الشعب في دورته الجديدة - المرونة المطلوبة في إدارة هذا القطاع الحيوي الذي يشارك فيه الاستثمارات الخاصة بملامح الجنيهات؟ وما هو دور الشركة المصرية للاتصالات في ظل منع الاحتكار؟ وكيف يستفيد مستخدمو الاتصالات والمعلومات في مصر من الخدمات التي سيوفرها المشروع القومي لتطوير شبكة الاتصالات؟ وكيف سيتم تنمية أعداد الكوادر العاملة في هذا القطاع؟ وما هي خطة وزارة الاتصالات والمعلومات لتلهم من صناعة المعلومات وتسويق أكثر منتجات خارج مصر حتى تعود لتعزز ريادةها في مجال الاتصالات من حيث تطوير صناعة الوزارة لتحويل الشركة المصرية إلى منتج معلومات

هذه الأسئلة وغيرها التي يطرحها قطاع الاتصالات والمعلومات في مصر، هي التي تدفع الوزارة لتبني هذا المشروع القومي لتطوير شبكة الاتصالات.

الموضوع الرئيسى :	الاجات	اسم كاتب المقال :	عصام رفعت
الموضوع الفرعى :	قطاع تجارة الخدمات: الاتصالات	رقم العدد :	١٦٤٤
المصدر :	الاحرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/١٠

ملامح التغيير

كيف يتم تطوير خدمات الاتصالات حاليا ؟ وكيف يستفيد منها المواطن العادى ورجل الأعمال من المستثمر والسائح الذى يستخدم هذه الخدمات ؟
 ● فى ضوء ما ذكره فى السؤال السابق من حثية التغيير فى مجال تخطيط الشبكات المتكاملة فإن التطوير الأكبر يحدث فى خدمات الاتصالات المتكاملة للمستخدم النهائي. وفى هذا الصدد فإنه يمكن تلخيص ملامح هذا التطور فى أن الخدمات تتجه نحو مزيد من التكامل والاعتماد على الخدمات المتصلة بالاضافة لتخفيض التعريفات لخدمات الاتصالات. وينعكس هذا التطور فى خدمات الاتصالات فى مصر فى النقاط التالية:

١ - خفض اسعار خدمات الاتصالات الدولية بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ فى المكالمات التليفونية و ٥٠٪ فى دوائر نقل المعلومات لشبكة الانترنت بحيث أصبحت

مصر ولأول مرة قريبة من معدلات الاسعار العالمية بل وأرخص منها فى بعض الحالات وينعكس ذلك على إمكان توفير هذه الخدمات للمستخدم النهائي.
 ٢ - ترويج الخدمات الجديدة مثل خدمات الشبكة بنظام الكود ٩٠٠ والكود ٨٠٠ ولقد بدأت بالفعل الشركة المصرية للاتصالات فى تقديم خدماتها بالتعاون مع شركات تقديم خدمة الانترنت فى مصر. وهى تضيف خدمات جديدة للسائحين ورجال الأعمال للاتصال بشبكة الانترنت بدون كلمة السر الخاصة بهم بالاضافة لإمكانية إجراء مكالمات يسلمها متلقى المكالمات من شركات تقديم الخدمات المختلفة للجمهور.

٣ - تخفيض اسعار الخدمات المتكاملة المروية بنظام ISDN وترويج خدماتها بحيث تصبح فى متناول الموالى العادى وهى توفر إمكانية إضافة خط تليفونى جديد يستخدم المكالمات التليفونية والفاكس والانترنت دون الحاجة لتغيير الشبكة الأرضية وللتى تربط المستخدم النهائي ويعتبر هذا النوع من الخدمات متسابقا لبعض النماذج والخدمات الصغيرة وذلك لتوفير التكاليف وإضافة خدمات جديدة.

٤ - التخطيط لإشراك خدمات الاتصالات غير المتماثلة المعروفة بنظام ADSL والتي سوف تتيح للمستخدم النهائي فى المنزل توفير عقد إضافى من خطوط التليفونات والانترنت بالإضافة لتقليل التغيير وسرعات كبيرة تصل إلى ٨ ميجا بت/ ثانية وهى تتجاوز آلاف الاتصالات للخدمة لشبكة التليفونات مع ضمير هذه الخدمات بأسعار معقولة للمواطنين. ولأنك أيضا أن الاسعار المفككة للخدمات الجديدة تعكس الاحمال الكبيرة المتوقعة على شبكات الاتصالات مما يعطى أهمية كبيرة لإنشاء الشبكة القومية للاتصالات.

لتطوير شبكة الاتصالات فى مصر؟

●● تترصد صناعة الاتصالات فى العالم كله بمرحلة تحول كبيرة فى مجال تكنولوجيا الشبكات هذا التحول يلقى عينا فى مصر بتمتد كبيرة فى الاستجابة لهذه التغييرات بإعادة تخطيط شبكة الاتصالات ولتطويعها. ويمتد هذا التلازم بين شبكات التليفونات وشبكات نقل المعلومات وهى السمة الأساسية لهذا التحول الذى يتضح جليا فى النمو المستمر لشبكة الانترنت على مستوى العالم ويمكن تبسيط هذا التحول فى الخدمات التى تقدم للمواطن العادى من خلال اعتبار أننا بدانا بخدمات الانترنت باستخدام شبكة التليفون بينما التحول يفرض أن يتم تحميل خدمات التليفونات على شبكة الانترنت فى خلال السنوات المقبلة.

وفى ضوء هذا التحول الكبير كان لزاما علينا أن نعيد النظر فى تخطيط الاتصالات فى مصر بأعداد المشروع القومى لتطوير شبكة الاتصالات فى مصر الذى يمكن تخيص ملامحه الاساسية فى:

١ - تعطيل الاستفادة من الاستثمارات الكبيرة التى تمت فى السنوات السابقة فى تطوير شبكة للتراسل على مستوى الجمهورية والذي تم من خلاله إنشاء شبكات الألياف الضوئية بحيث أصبحت تغطى أغلب مدن الجمهورية.

ب - إنشاء شبكة جديدة فائقة السرعة بتكنولوجيا جديدة تعتبر هى الشبكة القومية لنقل الخدمات المتكاملة من صمود وصورة وبيانات والتي يتوقع أن يتم فيها استثمار أكثر من مليار دولار على ثلاث سنوات وتبدأ فى القاهرة الكبرى والاسكندرية وتغتمد فى مراحل لاحقة لغيرها من المحافظات. ويقترح أن تقوم الشركة المصرية للاتصالات بدور ريادى فى تنفيذ هذه الشبكة الجديدة اعتبارا من النصف الثانى من العام الحالى وذلك للاستفادة من الخبرات السابقة فى الشركة المصرية للاتصالات فى هذا المجال.

ج - العمل على مشاركة عدد كبير من الشركات العالمية فى تخطيط وتنفيذ هذه الشبكة لتستخدم لتوفير خدمات البنية الأساسية للشركات الخاصة لتقديم خدمات الاتصالات للمستخدم النهائي. ويمكن تبسيط دور هذه الشبكة القومية الفائقة السرعة بأنها العمود الفقري الذى يربط شبكات الاتصالات الخاصة بعضها البعض وشبكات الاتصالات القومية والدولية.
 د - يركز المشروع القومى لتطوير شبكة الاتصالات فى مصر على القانون الموحد الجديد للاتصالات فى تنظيم العلاقة بين إدارة الشبكة القومية الفائقة السرعة والشركات الخاصة لتقديم خدمات الاتصالات للمستخدم النهائي.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاجات	اسم كاتب المقال :	عصام رفعت
الموضوع الفرعى :	قطاع تجارة الخدمات- الاتصالات	رقم العدد :	١٦٤٤
المصدر :	الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/١٠

دور الشركة المصرية

وما هو دور الشركة المصرية للاتصالات في المرحلة المقبلة؟

●● لاشك أن الشركة المصرية للاتصالات لها دور كبير في خطة تطوير خدمات وشبكات الاتصالات في مصر وهي تعتبر الشركة الأم لخدمات الاتصالات في مصر والمتنوع بها إنشاء الشبكة القومية الفائقة السرعة على مستوى الجمهورية وهو تفعيل لدور الشركة مع تحرير لخدمات الاتصالات ونقل منافسة في تقديم الخدمات الجيدة للمستخدم النهائي وسوف نشترك الشركة المصرية للاتصالات أيضا في توفير الخدمات الجديدة للمستخدم النهائي بكفاءة عالية وأسعار معقولة مما يفتح المجال لها في انتظام عالم الخدمات الكاملة بقوة مع نقل كل الضغوط اللازمة لها في هذا المجال.

وقد تم الاضطلاع أخيرا عن أن الشركة المصرية للاتصالات سوف تحصل على خمسة ثالثة لخدمات التليفون المحمول بعد انتهاء المهلة الممنوحة للشركتين الحاليين حيث أن صناعة خدمات الاتصالات للمحملة المتكاملة هي صناعة المستقبل ولا يصح أن تعجز الشركة الأم عن المشاركة في صياغة مستقبل

الاتصالات في مصر. ويصاحب عملية طرح الاسم تطوير لخدمات الشركة وتفعيل لعمليها من خلال قيامها بالعمور الاستراتيجية في إنشاء الشبكة القومية الفائقة السرعة. ويتنظر أن يصعد مجلس الوزراء نسبة الاسم التي سوف يتم طرحها للاكتتاب العام في مصر.

تأهيل الكوادر

كيف تتم التنمية البشرية وإعداد الكوادر المؤهلة في قطاع الاتصالات؟

●● يتم وضع خطة مطروح بالتعاون مع المعهد القومي للاتصالات لتأهيل وإعادة تأهيل الكوادر الفنية العاملة في قطاع الاتصالات، كما سيتم عمل برامج تدريبية رفيعة المستوى مع بعض الشركات العالمية لتدريب مهندسين الاتصالات على التكنولوجيات الجديدة حتى يمكن توظيفهم في تلك الشركات لتفادي استخدام الخبرات الأجنبية.

كما سيتم دعم الكليات المتخصصة ودعم النماذج التعليمية لهذا التخصص عن طريق اتفاقيات دعم القوى البشرية مع بعض الشركات العالمية والجهات المختصة بالإضافة إلى إعداد برامج تدريبية مكثفة مع معاهد التدريب المتخصصة في هذا المجال.

أما عن برامج التدريب التي ستقوم بها الوزارة بالتعاون مع الشركات العالمية في هذا المجال سواء في الاتصالات أو في تكنولوجيا المعلومات فستستفيى الوزارة بعض البرامج التدريبية لأعداد التخصصين في هذه المجالات، على أن يتم ذلك في إطار دعم بعض

البرامج والنماذج الجامعية أو في إطار منح دراسية للتدريب بمقر تلك الشركات في الخارج.

صادرات البرمجيات

وما هي خطة الوزارة للترويج بصناعة المعلومات وتسويق البرمجيات في الخارج؟

●● وما دور الوزارة؟ سيتم ذلك من خلال هيئة مبادرات البرمجيات التي تنوى الوزارة إنشاؤها للترويج بصناعة المعلومات وتسويق البرمجيات في الخارج، حيث سيتم إنشاء شركة لتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات في مصر. ويكون أحد الأقسام التجارية بهذه الشركة متخصصا

في تسويق ما ينتج في مصر في مجال البرمجيات. وستكون هذه الشركة مؤسسة بمساهمة حكومية في حدود ٢٠٪ وتكون مساهمة شركات القطاع الخاص في حدود ٨٠٪.

وسوف تضم هذه «الشركة» عدة أنشطة متنوعة من شأنها دعم صناعة المعلومات في مصر مثل أنشطة اعتماد الشركات واعتماد التجارة الالكترونية وتنمية المناطق والمضائق التكنولوجية وتنمية الصادرات وتنمية القوى البشرية.

وبالإضافة إلى المساهمة في رأس المال سوف يتولى القطاع الخاص إدارة وتشغيل الشركة والتنسيق مع الجهات الحكومية في كل ما يخص نشاط الشركة. وسوف تقوم الوزارة بالإشراف على تأسيس الشركة ومراعاة وضع الأعداد وفقا للأولويات موضع التنفيذ، كما تقوم بدعم أنشطة الشركة عن طريق تسيير عملها وحصولها على الموافقات المختلفة، كما ستقوم الوزارة بتسهيل نسمة المساهمة الحكومية في رأس المال داخل

مجلس الإدارة

وهناك بعض المشاريع التي تنتهها الوزارة لضخول مصر عصر التجارة الالكترونية لسوف تشمل الشركة المزمع إنشاؤها جهازا لتنظيم واعتماد العمليات التجارية التي تتم من خلال شبكات نقل المعلومات (التجارة الالكترونية) أما المشاريع التي ستدعمها الوزارة في هذا المجال فهي مشاريع تدريبية ومشاريع من شأنها تنمية الطابء العلمى في السوق المصرية لأعمال التجارة الالكترونية ومشاريع تثقيفية لتنمية الوعي العام بأهمية هذا المجال ومشاريع يمكنة الجهات الحكومية التي يتدخل عملها مع التجارة الالكترونية كالصناديق والضرائب وتطوير الهيئة الترمية للبريد.

أما عن مدى حجم مشاركة القطاع الخاص في هذه

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاجات	اسم كاتب المقال :	عصام رفعت
الموضوع الفرعى :	قطاع تجارة الخدمات والاتصالات	رقم العدد :	١٦٤٤
المصدر :	الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/١٠

المشاريع، فبالنسبة للمشاريع التدريبية فستتم بمعرفة القطاع الخاص ويضع من الحكومة وبالنسبة لمشاريع تنمية الطلب المحلي، فكلها تتم بمعرفة القطاع الخاص وبمعاونة الحكومة في تنظيمها وتقليل العقبات التي تعترضها، وبقي مشاريع القومية التي تقع أساساً على عاتق الوزارة.

وتبقى بعد ذلك مجموعة من المشاريع النموذجية لتطبيقات التجارة الالكترونية، حيث يمكن للحكومة أن تبدأ بتجني بعضها مثل الفواتير الالكترونية لبعض الخدمات العامة أو عقوبات تنعيل البريد السريع من خلال الانترنت وغير ذلك.

مجتمع المعلومات

ما هي المشروعات التي تقوم بها الوزارة لتحويل المجتمع المصرى إلى مجتمع المعلومات؟

● لقد وضعت الوزارة من أجل تحقيق هذا الهدف حيث أنها شملت عدة مشروعات تم تنفيذها كالآتى:

أولاً: مشروعات تنمية صناعة الاتصالات والمعلومات:

- مشروع تنمية صادرات البرمجيات المصرية
- مشروع إنشاء مناطق ومضائق ومضائق لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
- مشروع تشجيع الشراكة مع الشركات العالمية.
- مشروع تهيئة المناخ التشريعى لنمو صناعة الاتصالات والمعلومات
- مشروع تهيئة مناخ الاستثمار
- مشروع تطوير البحوث التطبيقية للاتصالات والمعلومات.

ثانياً: مشروعات التنمية البشرية:

- مشروع التدريب للتخصص لغيرهين
- مشروع إنشاء مراكز تدريب الشباب على تكنولوجيا المعلومات
- مشروع إنشاء نوادى طفل القرن الـ ٢١
- مشروع إنشاء المراكز المجتمعية لخدمات المعلومات والاتصالات
- مشروع تدريب الشباب بالفارج على التكنولوجيا المتقدمة.
- مشروع تدريب العاملين بالحكومة على تكنولوجيا المعلومات.
- مشروع تطوير محتوى التعليم الجامعى لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

ثالثاً: مشروعات تنمية البنية الأساسية للاتصالات:

- المشروع التكاملى لتطوير شبكة الاتصالات
- مشروع تطوير اداء جهاز تنظيم مرفق الاتصالات
- مشروع الإطار التكاملى للخدمات وتعرفه الاتصالات

رابعاً: مشروعات تنمية البنية المعلوماتية وزيادة الطلب المحلي

ومنها مشروعات قومية تصرف الوزارة على تنفيذها وهي:

- مشروع الرقم القومى.
- مشروع شبكة معلومات الخدمات الحكومية.
- مشروع التجارة الالكترونية.
- مشروع إنشاء وحدة الدعم الفنى ومتابعة للمشروعات القومية.
- مشروع إنشاء المركز تطوير الهيئة القومية للبريد.
- مشروع إنشاء المركز القومى لتوثيق التراث الحضارى والطبيعى.
- كما أن هناك مشروعات قطاعية تتبع الوزارة تنفذها مع الوزارات المشفلة، وهي:
- مع وزارة التربية والتعليم وتمثل في:

التوسع في إستخدام الحاسبات والانترنت فى المدارس

- تدريب المدرسين على تكنولوجيا المعلومات
- تطوير برمجيات التعليم
- مع وزارة الداخلية وتشمل:
- تطوير مكاتب السجل المحلى
- تطوير النماذج للشرطة.
- وزارة الصحة:
- شبكة المعلومات الصحية للمواطنين.
- تطوير نظم معلومات المستشفيات.
- وزارة العدل:
- تطوير المحاكم
- تطوير مكاتب توثيق بالشهر العقارى.
- وزارة السياحة:
- الشبكة القومية للمعلومات والخدمات السياحية.
- وزارة التنمية المحلية:
- مشروع التنمية المحلية بالمعلومات فى المحافظات
- وزارة المالية:
- مشروع نظام معلومات القومية العامة على الدخل
- مشروع نظام معلومات ضريبة المبيعات.

مكتبة الميزان للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	الاجات	اسم كاتب المقال :	عصام رفعت
الموضوع الفرعي :	قطاع تجارة الخدمات والاتصالات	رقم العدد :	١٦٤٤
المصدر :	الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/١٠

• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

- تطوير شبكة الجامعات للمسيرة.
- تطوير شبكة مراكز ومراكز البحوث.
كما أن هناك برامج لتوفير الحاسبات للطلبة في الجامعات وذلك من خلال التعاون مع بعض شركات القطاع الخاص، حيث تم عمل برنامج متكامل لتوفير الحاسبات للطلبة في الجامعات بأسعار شبه رمزية وبتمهيلات كبيرة في السداد، وهذا بالإضافة إلى ما تم بحثه نمر توفير اشتراكات مخفضة للطلبة على شبكة الانترنت.

وفي إطار جهودنا لتدريب الشباب على تكنولوجيا المعلومات فإنه يجري الآن إعداد ثلاثة برامج تدريبية طموح للشباب بثلاثة مستويات مختلفة :

- برنامج لتدريب المتخصصين من خريجي الجامعات.

- برنامج لتدريب الطلبة أثناء الدراسة على الوسائل التعليمية بتكنولوجيا المعلومات.

- برنامج لتدريب القطاع المريض من الشباب والأطفال في مراكز الشباب والنوادي والمدارس

وسيمت توفير البرمجيات بأسعار رخيصة للطلاب في المدارس والجامعات، وقد تم بالفعل توقيع اتفاقيتين مع اثنتين من كبرى الشركات العالمية المبرورة للبرمجيات لتوفيرها للطلبة سواء مجاناً أو بأسعار رمزية. وسيمت توقيع مثل هذه الاتفاقيات بين وزارة التعليم العالي وشركات عالمية أخرى تحت رعاية الوزارة

أما عن فتح مراكز مجتمعية بالمحافظات لتقديم خدمات الانترنت والاتصالات والمعلومات للمواطنين فإن هذه المراكز بالمحافظات من شأنها تقديم الثقافة المعلوماتية من خلال توفير خدمات الانترنت والاتصالات والمعلومات لكل المواطنين بجمهورية المحافظات. والخطة تشمل إقامة خمسين مركزاً في المرحلة الأولى بالمحافظات.

وبالتنسبة لدور القطاع الخاص والحكومي والشركات العاملة في كل هذه المجالات. فإن القطاع الخاص يمثل القوة الفاعلة التي تنفذ المشاريع وفقاً لموازن السوق الطبيعية ، وقدره هذا القطاع على التنفيذ والانتشار أكبر من قدرة القطاع الحكومي.

أما الحكومة فهي الجهة التي تضع الإطار التنظيمي وتشرف على حسن الأداء والالتزام بالأهداف القومية ، ثم يأتي دور الشركات العاملة المتعاونة مع القطاع الخاص المصري من خلال تحالفات عالمية متكاملة ويدافع المخلول إلى أسواق المنطقة العربية وكوسيلة لفتح أسواق لمنتجاتنا بالدول الأجنبية

الملكية الفكرية

الجات

قطاع الملكية الفكرية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	حماية الملكية الفكرية	ميلاد حنا	الاهرام	٤١٤٩٧	٢٠٠٠/٧/١٨	٤٦
٢	قبل مناقشة مجلس الشعب "التريس" مع من وضد من ؟	عبد العزيز جيزة	الاهرام الاقتصادى	١٦٦١	٢٠٠٠/١١/٦	٤٨

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : الجلات
الموضوع الفرعي : قطاع الملكية الفكرية
المصدر : الاحرام
اسم كاتب المقال : ميلاد حنا
رقم العدد : ٤١٤٩٧
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٧/١٨

حماية الملكية الفكرية

غان الطاهر : التوعية بضرورة أهمية حماية حقوق كمال المحققين الذين التفتوا إلى التفتت
العالمية للملكية الفكرية، وأيو، WIPO حيث أنشأت بالذات كمنع عصبه عبد الحيد، عبد الستار
وإذ أن: الحان حيلة الثقافة والتجديد والتجديد، وكما أنشأت لقاء خاص مع الرئيس في
من أجل أن: الحان حيلة الثقافة والتجديد والتجديد، وكما أنشأت لقاء خاص مع الرئيس في
من أجل أن: الحان حيلة الثقافة والتجديد والتجديد، وكما أنشأت لقاء خاص مع الرئيس في

الحان حيلة الثقافة والتجديد والتجديد، وكما أنشأت لقاء خاص مع الرئيس في
من أجل أن: الحان حيلة الثقافة والتجديد والتجديد، وكما أنشأت لقاء خاص مع الرئيس في
من أجل أن: الحان حيلة الثقافة والتجديد والتجديد، وكما أنشأت لقاء خاص مع الرئيس في

الحان حيلة الثقافة والتجديد والتجديد، وكما أنشأت لقاء خاص مع الرئيس في
من أجل أن: الحان حيلة الثقافة والتجديد والتجديد، وكما أنشأت لقاء خاص مع الرئيس في
من أجل أن: الحان حيلة الثقافة والتجديد والتجديد، وكما أنشأت لقاء خاص مع الرئيس في

الحان حيلة الثقافة والتجديد والتجديد، وكما أنشأت لقاء خاص مع الرئيس في
من أجل أن: الحان حيلة الثقافة والتجديد والتجديد، وكما أنشأت لقاء خاص مع الرئيس في
من أجل أن: الحان حيلة الثقافة والتجديد والتجديد، وكما أنشأت لقاء خاص مع الرئيس في

- ☐ الملكية الفكرية
- ☐ المستندات الأدبية والفنية
- ☐ مستندات الفنانين الفاعلين، الأدباء، ويراجع الإبداعية
- ☐ والتقليد
- ☐ الإحترام في جميع مجالات الإحترام الأساسي
- ☐ الاكتشافات العلمية
- ☐ الرسوم والنماذج الصناعية
- ☐ العلامات التجارية وعلامات الجملة والأسماء
- ☐ وسمات التجارية
- ☐ الجملة ضد المصلحة غير المشروعة

موقع الرئيس :	اسم كاتب المقال :	عبد العزيز حمزة
موقع القرع :	رقم العدد :	١٦٦١
موقع الأهرام الاقتصادي :	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٦

قبل مناقشته بمجلس الشعب :

«التربيس»

مع من وضد من

الندوة عقدتها مصر للمعلومات
والتكنولوجيا وحضرها وزير
الاتصالات والمعلومات والتأمين
والتجارة الداخلية وأستاذ
الدكتور فينيس كامل جودة
وزيرة البحث العلمي السابقة
ورئيس مجلس إدارة مصر
للمعلومات وأمين من خيراء
القانون وبراءات الاختراع الذين
ناقشوا على مدى يوم كامل الآثار
السلبية والإيجابية والتحديات
المطلوب إضافتها ليخرج القانون
كاملاً وأياً ومساهماً في جذب
الاستثمارات المحلية والأجنبية

كشفت ندوة «حماية حقوق الملكية
الفكرية في إطار القانون الجديد»
الواقع والمستقبل، أن هناك تصوراً
في مشروع القانون الجديد يحتاج
إلى إعادة نظر خاصة الأحكام المعنية
بحماية الأصناف النباتية مع
ضرورة وجود دوائر متخصصة في
المحاكم لبيت في منازعات الملكية
الفكرية وتطوير الأجهزة الإدارية
المعنية بتطبيق القانون
أكدت أن تطبيق القانون بعد
مناقشته وأجراء التعديلات
المطلوبة عليه يساعد كثيراً في
جذب الاستثمارات المحلية
والأجنبية وأن الإسراع في إصداره
خاصة أن مجلس الوزراء أقره خلال
أكتوبر الجاري و ينتظر مجلس
الشعب المقبل لمناقشته - يحقق لمصر
التزاماتها الدولية في إطار
اتفاقية التربيس.

الموضوع الرئيسى :	الاجات	اسم كاتب المقال :	عبد العزيز جيزة
الموضوع الفرعى :	قطاع الملكية الفكرية	رقم المجلد :	١٦٦١
المصدر :	الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصلور :	٢٠٠٠/١١/٩

كيف نحصى الفكر

ان الصالح متعارضة مثليا فى أمريكا والاتحاد الأوروبى.

أكد د. نظيف ان هذه التمتعيات تقترض علينا المتابعة لكل مايجرى فى العالم باستقرار والا يقتصر دورنا عند إصدار قانون لأن هناك العديد من القوانين للكملة له التى يجب ان تظهر ومن أهمها القوانين التى تحكم التمتعيات التى تتم على الشبكات الصلالية حاليا لتتأخر ومن فى مصر على متابة كل ذلك.

القانون يصاحبه فى تطبيقه الاستثمارات

أشار الدكتور حسن خضر وزير التتموين والتجارة الداخلية إلى ان مشروع القانون الجديد أكد على مجموعة من المانى الجديدة وأخذ فى الاعتبار التمتعيات الدولية وأيضاً نلاحظ ان تكن مصرية بالقوانين السابقة ويحقق نصر التزامها بتعمداتها الدولية فى إطار اتفاقية التتيرس وأن هذا القانون تم إقراره من مجلس الوزراء ومناقشته مجلس الشعب الجديد فى دورته المقبلة.

وقال إن استراتيجية وزارة التتموين فى هذا المجال تعتمد على أربعة محاور هى:-

- ١- التمتع مع الوزارات ذات الصلة بوسائل حماية حقوق الملكية الفكرية وفى الاتصالات والمعلومات والصناعة والثقافة والبحث العلمى والصحة والزراعة.
- ٢- تأهيل المستويلين المعكوبين العاملين فى أدارات ذات الصلة بهذا المجال مثل التمتع التجارى سلطات الجمارك سياحت التتموين للصناعات الفنية ، الفن التجارى ، الأفران باعتبارها جهات التتموين الأمريكية القانون وذلك من خلال مشروع وكالة التتموين الدولية الخاصة بالتأهيل والتدريب وتنظيم حملات التوعية ونشر الثقافة الخاصة بالجوانب الإيجابية فى حماية الملكية الفكرية التى تعود بالنفع على الأفراد ومصلوبهم على السلع الرئيسية بالأسعار الرئيسية وتمكنهم من التمييز بين المنتج الفلك والأصل وفى هذا تقوم الوزارة بتنشيط دور الجمعيات الأهلية غير الحكومية لحماية المستهلك لتأدى دورها

- تنظيم المؤتمرات والندوات للمستغمة فى هذه الملكية خاصة فى المراحل التطبيقيه المجال الشعب لترويج البرامج المنصوغة والمقلدة.

أكد الدكتور حسن خضر أيضاً ان التطبيق لهذا القانون بعد مناقشته وإقراره من مجلس الشعب سوف يساهم كثيراً فى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لأنه يحصى المستثمرين كل منتجاتهم السلمية من التقليد أو خالفة.

فى البداية أوضح الدكتور نظيف وزير الاتصالات والمعلومات أننا فى مصر نخطط لنهضة حقيقية تكنولوجية تأدى بها الرئيس مبارك منذ عام تقريباً هذه النهضة تعتمد أساساً على الفكر واكد ان صناعة الفكر وفى مقدمتها صناعة المعلومات لا تستطيع ان تتموون توفير الصلابة المناسبة لها لأنه من السهل حماية التمتعيات المثابة وذلك من خلال القوانين المنية. ولكن كيف نحصى الفكر؟ الصلابة للفكر لها جوانب كثيرة منها

١- جانب التشريعات وقد خضعت لكثير من التمتعيات وأغرها مادم إقراره ومجلس الوزراء فى هذا الشهر من قوانين تمنع بوضوح الاستيلاء على كرسىء بواسطة افراد أو مؤسسات . هذا القانون مهم جداً لنمو هذه الصناعة خاصة أننا فى عالم مفتوح وايضاً المستثمر فى هذه الصناعة أول مايسأل عنه : هل يوجد قانون لحماية الملكية الفكرية أم لا ؟

٢- جانب التطبيق يرمخ ان هناك لشتلافاً فى الآراء سابين من يرى ان تطبيق مثل هذا القانون يؤدى إلى حرمان الكثيرين من غير القانونين على الحصول على هذه البرامج وأخر تتمثل بوقته فى ان التطبيق أساس لحماية الفكر الذى ينتج داخل البلد إلا أننا نحدد موقفنا تبعاً لخدمة الدولة التى نهدف أن تكون مسمدين وأن نيزان التجارى للمرمجات ليس فى صالحنا حالياً لأننا ننتج أقل مما نستهلك .

٣- جانب التوعية بضرورة واهمية الملكية الفكرية على مستوى الراى العام من خلال ندوات ومؤتمرات ومختلف وسائل الاعلام والتوعية .

مطلوب قوانين اخرى مكتملة

وقال د. نظيف أننا نهدف إلى ان تكون البرمجات فى متناول مسمى الدخل وذلك من خلال توقيعنا لاتفاقيات مع شركات البرمجات العالمية من أجل توفير هذه الخدمة البرمجات بأسعار معقولة مثلما حدث لطلبة الجامعات

أشار الى ان هناك تمتعيات تصرغسها هذه التكنولوجيات وهى تمتعيات عالمية منها كيف يمكن تعويض منتج هذه الملكية الفكرية من هذا الإنتاج فى هذا الاطار الجديد.

أيضاً عمليات الفرصة وكيفية العالم الصغيرة هل كل هذا أصبح فى حاجة إلى ان يكون القانون دولياً خاصة ان لكل دولة قانونها الخاص بها الذى قد يختلف عما هو موجود بالدولة الأخرى، وهذه قضية مثارة الآن خاصة

لأوضاع الرئيسية :	الجات	اسم كاتب المقال :	عبد العزيز جيزة
لأوضاع الفرعى :	قطاع الملكية الفكرية	رقم المجلد :	١٦٦١
المصدر :	الأهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٦

التحرير

المصدر والتحريات الأخرى

أكدت التكنولوجيا الحديثة

كامل جودة أجهزة البحث

العلمي السابقة أن الملكية

الفكرية هي حجر الزاوية في

أي حضارة لأنها الفكر الذي

يستند إليه الإنسان في

مجاللات الآداب والفنون

والعلوم وهو أيضا الدافع

إلى التقدم والتطور في شتى

مناحي الحياة مشيرة إلى أن

الشرع المصري كان سابقا إلى

طرق ليايدي للقانون الطبيعي وقواعد العدالة منذ القرن

العاشر كما أصدر سلسلة من القوانين شملت كل

عناصر الملكية الفكرية من حقوق مؤلف - علاقات

تجارية - براءات اختراع - رسوم ونماذج صناعية -

واسماء تجارية وهي قوانين يرجع بعضها إلى ١٩٢٩

ولكن من انضمام مصر لعضة التجارة العالمية كان

عليها تعهدت هذه القوانين وقد عكفت الوزارات المعنية

بتطبيق هذه القوانين على مبرامجها وقامت وزارة العمل

بصيغتها بعد ذلك في قانون موحد خاصة وأن الملكية

الصناعية وصحافية حقوقها ومطالب ذلك على الاتجار

والتوزيع والأسس والصدور - كل ذلك أبركه أهل

التشريع والمستهلكين من الفحاشات والاتجار في مصر -

وأشارت د. فونيس إلى أن التشريعات المستخدمة

جاءت لتعطي جوانب من الملكية لم تكن معلومة من قبل

في مصر أو غيرها وإنما فرضتها التطورات التكنولوجية

المتدولة خلال العقود الماضية كما فرضتها الضرورات

العلمية التي صاحبت نشوء السوق التكنولوجية وتحرير

التجارة في كل السلع والخدمات التي يجري تداولها

داخل المجتمعات وفيما بينها.

التنمية البشرية

وأوضح الدكتور علي السيد للمصطفى مستشار زائد

الاتصالات والمعلومات أن التقدم الحالي في كل الجوانب

التقنية بالوحدات للتكامل وبرامج الكمبيوتر جعل هذا

المجال قطاعا اقتصاديا في حد ذاته إضافة إلى تأثيره

في جميع المجالات والقطاعات الأخرى مما يفرض أهمية

الدخول بأسرع وقت على الفرصة الجديدة للمال حتى

يمكنها مضاعفة الدخل القوي في المستقبل

وأشار إلى أن عناصر هذه القطاع تشمل - العناصر

البشرية القادرة على إيجاد التصميمات الجديدة أو كتابة

البرمجيات اللازمة في المجالات المختلفة - العناصر

المادية ويحجم المطلوب بهذه الصناعة أقل من الصناعات

الأخرى - الآلات والمعدات وتعتمد على الحسابات

التقنية والبرمجيات اللازمة لتصميم واختيار وعمل

الرسومات التقنية - والعمالة الأخيرة هي المناخ العام

وتتضمن السياسات الاقتصادية والقوانين التي تحمي

الملكية بحق الاستغلال وحماية الأبداع.

وقال د. المصطفى إن الصورة الحالية في الدول

التكاملية تتمثل في جهود فورية في مجالات محددة -

جهود عالية للاستفادة من الطاقة البشرية الفنية في

مصر تعمل بناء على احتياجات السوق الأوروبية أو

الأمريكية - غياب التنسيق مع الجامعات داخل منظرة

متكاملة - غياب الأعداد الخطط والموسر لاحتياجات

السوقين المحلي والعالمي.

أما صورة برامج الكمبيوتر الحالية فنكتسب بحد

العديد من الشركات الصغيرة العاملة في هذا المجال -

غياب المعايير القياسية ونقص الجودة - عدم الخروج

إلى الأسواق العربية / الأوروبية / عالمية - دخول

شركات أجنبية للاستفادة من الطاقة البشرية لتنفيذ

مشروعات السوق الأوروبي والعالمي معا - غياب

التنسيق مع الجامعات لأعداد مهندسين نظم وبرامج مع

غياب معرفة حاجة السوق الحالية - انضمام الشركات

بيع الأجهزة وتوزيع حزم البرامج الجاهزة فقط.

تقسيم المؤسسات العاملة

طالب الدكتور المصطفى أن يكون هناك اهتمام كبير

خلال المرحلة المقبلة وذلك بإنشاء مراكز لتسليم الدوائر

على أحدث المستويات والمشاركة مع الشركات العاملة

- بناء قاعدة من المهندسين والفنيين القادرين على

التعامل مع التقنيات الحديثة - إحصاء المبرمجين اللازمة

لصناعة التصميمات الخاصة بالوحدات التكاملية -

التعاون مع الجامعات لتوفير البرامج العلمية لتدريب

مهندسين على درجة عالية من الكفاءة.

وفي برامج الكمبيوتر لا بد من إنشاء بنك نظفي

والأفكار والمشروعات ومعالجتها ومحاولة تقديم الدعم في

مجال دراسات الجدوى - إنشاء مراكز للمراجعة

وإعطاء التقييم الفني لجميع المؤسسات العاملة في

البرامج والنظم وإتاحة هذه المعلومات من طريق

الانترنت - إنشاء المؤسسات المالية لدعم الشركات

الصغيرة في النظم والبرامج - فتح قنوات اتصال مع

العالم المتقدم في هذا المجال من خلال إنشاء شركات

في أوروبا وأمريكا بالتعاون مع شركات هناك - وضع

السياسات المالية والجمركية اللازمة لتنمية هذه

الصناعة - إنشاء اتحاد يضم الشركات العاملة في

المجال وله صلاحيات تؤكد على أصول المهنة

والحماية وتنظيم الاستفادة من الطاقات الحالية.

التحديات للقطاع الجديد

وانتقد احمد الشايب بجمعية المبرمجين والبيكرين

المصرية مشيرين لقانون براءات الاختراع لا فيه من مواد

معيبة وأوجه عدم عدالة منها أن نص المادة ٢ التي تقول د

كما تمتع البراءة استقلالاً عن كل تعديل أو تحسين،

الواقع أن مكان هذه المادة بعد المادة ١٧ من مشروع

القانون بعد أن تكون قد عرفت البراءة الأصلية.

وأشار إلى أن مشروع قانون الجديد لم يكرر من

سيقوم بطبع براءة الاختراع والتي عادة مايقدم بها

موضوع الرئيسي :	المات	اسم كاتب المقال :	عبد العزيز جيزة
موضوع الفرعي :	قطاع الملكية الفكرية	رقم العدد :	١٦٦١
المصدر :	الأهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٦

الفرصة في مصر

أوضح الدكتور سمير مكارى استاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية اثر الفرصة في البرمجيات على الاقتصاد المصري مؤكداً انه ليس شيئاً اذا أخذ في الاعتبار الأثر غير المباشر بالإضافة إلى الأثر المباشر . وقال إن معدل القيمة المضافة ٩ ٪ أي أن كل جنيه من الناتج من البرمجيات يحقق قيمة مضافة قدرها ٩٠ قرشاً وهي مرتفعة للغاية في حين أن معدل القيمة المضافة في القطاع الصناعي عموماً لا يتجاوز ٠.٦ ٪ وأشار أن للبرمجيات أثر غير مباشر على قيمة المضافة ومن خلال أثر قطاعات الاقتصاد القومي التي تستخدمها فقد قدرت في دراسة بحوالي ٠.٧٨ ٪ وعلى ذلك فقد تم تقدير معدل القيمة المضافة مباشر وغير مباشرة بحوالي ١.٦٨ أي أن كل جنيه من الناتج من البرمجيات يحقق

قيمة مضافة ١.٦٨ جنيه . وأضاف أن عدد الوظائف المباشرة في قطاع البرمجيات بلغ بـ ١٠ آلاف موظف ولكنه يساهم في خلق وظائف غير مباشرة تصل إلى ٩ وظائف للفرد أي الإجمالي ٩٠ ألف موظف . مشيراً إلى أن حصة البرمبات من أعمال البرمجيات قدرت بحوالي ١٥٦ مليون جنيه سنوياً موزعة على موسم جبركة ١٦ مليوناً - ضرائب بيميات ٩٩ مليوناً - ضرائب أرباح ورشوات ١٨ مليوناً - ضرائب كسب عمل ٢٢ مليوناً ، ويقدر الأثر غير المباشر لهذه الضرائب عن التغطية التي تستخدم البرمجيات بأكثر من ضعف الأثر المباشر . وأشار د. سمير إلى أن نسبة الفرصة في البرمجيات بمصر من أعلى النسب عالمياً حيث قدرت بـ ٨٥ ٪ في حين متوسط العالم لا يتجاوز ٢٨ ٪ موضحاً أنه أوتت خضتها بمصر إلى المستوى العالي - حسب دراسة اجريت - فحصلت حصة الضرائب من الأثر المباشر ٩٠ مليون جنيه وغير المباشر ١٨٠ مليوناً أي بإجمالي ٢٧٠ مليون جنيه .

مواجهة التحديات

وطالب الدكتور فوزي عبد القادر نائب رئيس أكاديمية البحث العلمي بالتركيز على تطوير أجهزة حماية الملكية الفكرية وهذا يتطلب تطوير وتنمية التكنولوجيا خاصة المتقدمة منها مما يؤدي إلى دعم الصناعات القائمة وتنميتها وتطويرها لتصبح المنتجات المصرية قادرة على المنافسة عالمياً .

وحدد الدكتور فوزي محاور خمسة لخطة العمل المستقبلية وهي : نقل التكنولوجيا بين الدول المتقدمة ثم محاولة استيعابها وتطويرها وبما يتواءم مع الظروف المحلية - تطوير التشريعات المصرية التي تمنح حقوق الملكية الفكرية وكذلك التشريعات المرتبطة - تطوير أسلوب ونظم العمل والأدلة في المرافق المستولة عن حماية الملكية الفكرية - اتخاذ الاحتكام بوثق التمدد على حقوق هذه الملكية - العمل على تبني سياسات تدعم الابتاع والابتكارات الوطنية .

مكاتب براءات الاختراع . أيضاً لم ينكر المشروعي شيئاً من جوية براءات الاختراع ورسالتها علماً بأنه منه عنها في اتفاقية باريس المادة ١٢ فقرة ٢ والمنصوص فيها بضرورة أن ينكر مالك البراءة اسم الاختراع ورمزها للفرع مع بيان وصف مختصر عن الاختراع ورسم لعد أشكاله إذا تطلب الأمر .

وعلى صاحب أن ينكر إعفاء وخص استغلال براءات الاختراع من الضرائب مع إعفاء ضريبة الانتاج للمنتج الجديد المرخص باستغلال البراءة من الضرائب لمدة المسموح بها في المشاريع الاستثمارية .

اختصار هذه الخطوات

أكدت هدى سراج الدين رئيس الجمعية المصرية للملكية الصناعية أن تعديل القانون يكفي بل يجب الاهتمام بجميع المراحل الأخرى لصماية حقوق الملكية الصناعية للوصول إلى حماية حقيقية والوفاء بالتزامات مصر الدولية .

وطلبت بضرورة تطوير الجهاز الإداري والمساعدة من وزارة الداخلية والعمل على تنفيذ الأحكام الصادرة ضد المتعدين على ملكية الآخرين فكروا - اختصار الخطوات المطلوبة وهي ٨ خطوات في تنفيذ النازل عن مرحلة تجارية مع أهمية دراسة الموضوع للعرض حتى لا يرفض بعد كل هذه الخطوات وأن تكون هناك معايير محددة للرفض والقبول مع ضرورة دراسة ما هو موجود بالدول الأخرى .

وطرحت هدى سراج الدين خطوات تصحيح الأداء الإداري وهي : دراسة اللائحة التنفيذية بدقة قبل صدورها - مراجعة التعليمات الإدارية على ضوء ما جاء في معاهدة قانون العلاقات (TLC) للقضاء على البيروقراطية - الاستعانة بشبكة معلومات حديثة لتيسير عملية البحث والتدوين من خلال الحاسب الآلي مع الربط بين الإدارات المختلفة - رفع كفاءة الفاحصين من خلال عقد دورات تدريبية بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) - الاستفادة من المساعدات الفنية المنوطة للدول النامية في إطار مشروع الشركة المصرية الأوربية .

وطلبت هدى لجراءات لضمان حصول صاحب الحق على حقه ومنها : تخصيص مذكرة تفسيرية مستفيضة للقانون لمعاونة المحامين والنشطاء - إنشاء دوائر متخصصة لايت يسرع في قضايا الملكية الصناعية - تعديل دور الجساره المصرية من خلال نقطة الاتصال وتبادل المعلومات التي انشأتها وزارة الاقتصاد بهدف تيسير تطبيق اتفاقية الترس - وضع اليات لتطبيق الأجراءات التحفظية المنصوص عليها في القانون الجديد - الاستعانة بخبراء في الملكية الصناعية للقضاء على التراكمات في المحاكم

الموضوع الرئيسي :	المات	اسم كاتب المقال :	عبد العزيز حمزة
الموضوع الفرعي :	قطاع الملكية الفكرية	رقم المجلد :	١٦٦١
المصدر :	الأهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٦

بصايط محددة

أكد الدكتور حسام لطفي استاذ بحقوق بنى سوف على أن الملكية الفكرية هي حجر الزاوية في التنمية المستدامة لما تسهم به في تطوير البشر مراعيا أن المشروع الجديد أكد حماية حقوق المؤلفين واستحدثت حماية لأصناف الطوق الهابرة حدها بضمين سنة بالنسبة لنتائج التسجيلات الصوتية وفناني الأداء وعشرين سنة فقط بالنسبة لهيئات الإذاعة والهجوز الاعضاء على أي من هذه الطوق ولا انقضت للسجلات الجنائية والمالية للمستند من إخلال بحق صاحب الحقوق في الجوه إلى القضاء.

مطلوب حيالة التكنولوجيا

أكد الدكتور بهاء فايز بالمركز القومي للبحوث أن التنافسية في عصرنا المعاصر باتت تعتمد على حيالة التكنولوجيا المتقدمة ومنظمات الانوار المصنوعة ومنها ادارة العمليات الانتاجية ليشاء الاستثمار في البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا للوجه لاختراق الأسواق أو كسب أكبر شريحة منها .

وأشار إلى أن التطورات الجديدة أوجدت معايير جديدة من الزايات التنافسية التي حلت مكان المزايا النسبية التقليدية بهدف اجتذاب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع القطاع الخاص على انخراط سجلات الانتاج والقطاعات.

وقال إن السيطرة التكنولوجية هي الهدف العظيم للدول النامية ذات الطرح وهذا يستلزم التطوير للنهوض واستقدام أحدث التكنولوجيات وتشجيع الاستثمارات خاصة أن التكنولوجيا في تطور دائم وستمر.

وفي نهاية الفتوة أكد المشاركون

ضرورة مراعات التوازن بين الحقوق والواجبات لجميع الأطراف للتعامل في الملكية الفكرية - التحضير الجيد لمشروعات القانون الجديد بمجلس الشعب - مراجعة اللوائح التشريعية والتزيمات الرئيسية للمنية بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بمصر - التثارة الشاملة في أحكام الكتاب الرابع الخاص بحماية الاصناف بهدف دعمها بالنصوص التي تراعى مصالح الفري محمدا أو اجنبيا وبمجانب مصالح المزارع - اعادة دراسة المواد الخاصة بالعلامات التجارية - لالزمن - المحز على براءة الاختراع ونزع ملكيتها - ضرورة زيادة الاهتمام الإعلامي بحقوق الملكية الفكرية - الاستثمار في مجال المعلوماتية وزيادة الانفاق على البحث العلمي والمصممة والقطاعات لما لذلك من مردود اقتصادي.

وأكد د. فوزي على ضرورة مواجهة تعديلات القرن القادم وإن التحدى الحقيقي الذي يواجه مصر حاليا هو الدخول بها إلى حضارة التكنولوجيا المتقدمة التي أصبحت عاملا حاسما في تقدم الأمم والشعوب - ليشاء لابد من تطوير لجهة حماية الملكية الفكرية خاصة وأنها في سوق مفتوحة وسياسات منافسة حتى يمكن إحداث ثمرات اقتصادية وتنموية تدرى إلى تنمية الموارد والارتفاع بمستوى المعيشة.

مطلوب هذه التعديلات

أشارت المكتورة سميرة القليوبي استاذة القانون بجامعة القاهرة إلى الجديد في مشروع القانون الذي أقره مجلس الوزراء وسيناقشه مجلس الشعب فقالت : إنه توسع في مفهوم العلاقة التجارية - استبعد العلاقات الخاصة بحاسة الشم أو الصوت - اشترط إبراك العلاقة بالبرص - تقنين مايجوز عليه العمل في شأن العلاقات التي تمزج منتجات عمل صناعي أو استغلال زراعي أو غابات - الحق في طلب تسجيل العلامة التجارية من التقييد بمفع الفصى سنرات إذا كان تسجيلها بمسوة ثية - تقنين ما تقتضي به اتفاقية التريس في حماية العلاقة المشهورة عالميا ولولم تسجيل بمصر - اجازة تسجيل العلامة الجماعية لتمييز منتج تقوم به مجموعة من الأفراد - اجازة تسجيل علامات الموائمة للمنتجات أو فصصها وقهره التصرف في هذه العلامات - تقرير حق الاسبقية للعلامات المسجلة في الدول الاعضاء بمنظمة التجارة العالمية خلال ٦ اشهر من تاريخ تقديم الطلب - زيادة للمقوية الجنائية عند

الاعتداء على ملكية العلامات التجارية المسجلة - جواز نقل ملكية العلامة التجارية أو رهنها أو الحجز عليها استغلالا عن العمل التجاري أو مشروع الاستغلال استجابة لما يتألى به اللغة وأيضا يجرى العمل به في التشريعات المعاصرة أو في شأن الرسومات والنماذج الصناعية فقد اخذ القانون الجديد ضمره كون الرسم الجيد جديدا أسوة ببراءة الاختراع - الأخذ بمعيار الجدة المطلقة أسوة ببراءة الاختراع أيضا - اعتبار مدة التسجيل للرسم أو النموذج الصناعي عشر سنوات - تنظيم نقل ملكية الرسم أو النموذج أو رهنه أو تقرير حق انتفاع عليه - زيادة الجزء الجنائي في حالة الاعتداء على ملكية الرسم أو النموذج للسجل - جواز تقرير ترخيص إجباري في شأن استعمال الرسم أو النموذج

الموضوع الرئيسي :	الاجات	اسم كاتب المقال :	عبد العزيز حمزة
الموضوع الفرعي :	قطاع الملكية الفكرية	رقم العدد :	١٦٦١
المصدر :	الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٦

التطبيع مع « التريپس » .. كيف

رغم الموافقة على اتفاقية حماية الملكية الفكرية وهي ما تعرف بالتريپس منذ عدة سنوات إلا ان التحديث عن الاتفاقية مازال يحصل وجهات نظر متباينة .. وجهه النظر الأولى وهي في الغالب الوجهة الرسمية تؤيد الاتفاقية وتعتبرها طوق النجاة للحد من السرقات العلمية والأدبية أما الوجه الثانية وهي المعارضة للاتفاقية حيث تنظر إليها على أنها أداة لتعجيم دور الدول النامية ومنعها من التقدم.

وفي ندوة «حماية الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا في ظل اتفاقية التجارة العالمية» W.T.O التي نظمتها أكاديمية البحث العلمي لناقشة رؤية في حماية الملكية الفكرية ككل أعدها الدكتور سامي عفيفي رئيس مركز البحوث ودراسات التنمية التكنولوجية بجامعة حلوان لم يختلف الحال كثيرا حيث تركزت المناقشات حول جدوى الاتفاقية والفائدة التي تقدمها للدول النامية والأضرار الناجمة عنها.

على البحوث والتطوير حيث ان البلدان المتقدمة يصل متوسط دخل الفرد في عام ١٩٩١ إلى ١٦ ألف دولار في السنة ويصل حجم الاتساق على البحوث والتطوير إلى ٢١٨ دولارا لكل مليون نسمة مقابل دولار واحد فقط تنفق على البحوث والتطوير لكل مليون نسمة في الدول ذات الدخل المنخفض والذي يصل متوسط دخل الفرد بها إلى ٢٢٨ دولارا لذلك هناك حاجة ماسة لتضيق الفجوة المعرفية من خلال اكتساب المعرفة وتنمية البحوث والتطوير ذاتها لرو من الخارج بواسطة نظام التجارة المفتوحة أو الاستثمار الأجنبي أو اتفاقات استخدام الرخص وإيضا من الممكن تضيق الفجوة المعرفية من خلال إتصاص المعرفة بالقضاء على الأمية وتعميم التعليم الأساسي وزيادة فرص التطبيع للمستمر طوال حياة الفرد وزيادة التعليم الجامعي خاصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا وكذلك نشر المعرفة بزيادة المنافسة وزيادة قرارات القطاع الهأسي والرقابة الملائمة هذه بخلاف مواجهة مشاكل الطفوليات وتضيق الفجوة في تزويج المعرفة بين الفقراء والأغنياء من خلال تسهيل الطفوليات الخاصة بالدولة وحل مشكلات الطفوليات التي تلحق الضرر بالفقراء.

أشار د. سامي عفيفي حاتم استاذ الاقتصاد الدولي ورئيس مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية بجامعة حلوان إلى ان نقل التكنولوجيا في أبسط معانيه يتمثل في نقل المعرفة من مكان إلى آخر وغالبا ما يكون من الدول المتقدمة إلى الدول

في البداية أكد د. محمد يسري رئيس أكاديمية البحث العلمي ان حماية الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا في ظل اتفاقية التجارة العالمية من الموضوعات المهمة التي تستحق الدراسة حيث تمثل قضائيا حماية الملكية الفكرية موقعا متميزا في الوقت الحالي في صور اعتمادات جميع دول العالم وتبرز براعة الاختراع باعتبارها الأداة الرئيسية لحماية حقوق الملكية الفكرية لأنها وسيلة فعالة لتنمية وتشجيع التوسع الصناعي والعمل على تنمية القدرات التكنولوجية وتشجيع تنفق رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا موصفا ان الفرصة تعد أحد أخطر جرائم العصر مهددة اقتصاد البلاد وخطط التنمية والتقدم في العالم لذلك أصبح على البلدان الوقعة على اتفاقية حقوق الملكية الفكرية أو ما يعرف بالتريپس الالتزام الكامل بها لأن عدم الالتزام يؤدي إلى آثار سلبية على اقتصاد الدولة غير المتلزمة وبمعزلها عن النظام الدولي وقد يؤثر عليها سلبا من خلال العقوبات الاقتصادية والسياسية التي يمكن للتعرض لها لذلك فإن حماية الملكية الفكرية في مصر هي حماية للثروة مصر الابتكارية ولقنية لما لهذا من أثر إيجابي على الاسهام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وأوضح د. سلطان أبو على رئيس مجلس بحوث العلوم الاقتصادية بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ان البلدان النامية تعاني فجوة كبيرة في المعرفة تتسع يوما بعد يوم بين الدول النامية والبلدان المتقدمة وتضيق هذه الفجوة يستلزم زيادة الاتفاق

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	المجلات	اسم كاتب المقال :	عبد العزيز جيزة
الموضوع الفرعى :	قطاع الملكية الفكرية	رقم العدد :	١٦٦١
المصدر :	الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٦

التأمية من خلال وسائل رسمية وتتسلل فى صورة مباشرة من خلال نقل معلومات محمية أو تصميمات أو فى صورة غير مباشرة من خلال رأس المال الأجنبى الخاص الذى يأخذ شكل الاستثمار الأجنبى الخاص المباشر سواء مبروعات مشتركة ثنائية أو متعددة الجنسيات أو فى صورة قروض ومساعدات اقتصادية بينما تتمثل الوسائل غير الرسمية فى المعرفة المكتسبة من المؤتمرات العلمية فى الفسارج والتدريب لدخل المؤسسات العلمية واللقاءات الاجتماعية.

أكد ان الموقف بالنسبة للدول التأمية ومن بينها مصر بخصوص اتفاقية حماية الملكية الفكرية أصبح امرا واقعا لابد من التعامل معه وليس هناك مجالا للحديث عن امكانية تمديد الفترات الانتقالية ومن الاجدى ان نعمل للتعايش مع هذه الاتفاقية والانتقال حول بنودها ويحث الثغرات التى تعظم من الاستفادة حتى يمكن الوصول فى يوم من الأيام ان يكون لنا دور مؤثر فى الملكية الفكرية لذلك فالمطلوب بذل كل الجهد فى سبيل خلق قاعدة تكنولوجية مناسبة لاستيعاب التكنولوجيا المتوفرة وتطويرها بما يلائم احتياجاتنا ويعتمد ذلك على تنشئة الاجيال الشابة الصغيرة على حب العلم ومحاولة توجيه فكر رجال الاعمال لتبنى الأفكار المتنازعة من العناصر الشدة ومحاولة تطبيقها وربط فكر العناصر المتنوعة بشكل الصناعات الخفيفة وفق تخصصاتهم وتناسبهم مع تلك المشاكل والإستفادة من العقل الففة فى الخارج والداخل ومن قدراتهم الخلاقة من خلال إيجاد منتدى علمى سنوى يجمعهم فى جميع التخصصات ومنها العلوم الأساسية والطب والعلوم الهندسية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية مع دفع البحث العلمى واضائه اىروية كبيرة وايضا المشاركة الفعالة فى جميع المنبديات العلمية المتخصصة فى هذا الشأن لمعرفة الجديد وطرح القضايا التى تهم الاقتصاد المصرى وهم البند للخصص من موازنة الدولة للانفاق على البحث العلمى محور يراعى فيه احتياجاته الأساسية المختلفة والاتجاه للمشاركة فى التحالفات الاستراتيجية فى مجال البحث العلمى والتكنولوجيا.

وأوضح د. سامى صفيى ان هناك بنودا فى اتفاقية حماية الملكية الفكرية من الممكن ان نستغلها للتفاوض حولها والاستفادة منها بالنسبة لبروات الاختراع يمكن الاستفادة من البراة على أساس الاغراض البحثية والتعليمية

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	الاجلات	اسم كاتب المقال :	عبد العزيز جيزة
الموضوع الفرعي :	قطاع الملكية الفكرية	رقم العدد :	١٦٦١
المصدر :	الاعرام الاقتصادية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٦

أو استيراد المنتج من مكان آخر فيما يعرف بالواردات المتوازنة حيث الأسعار أقل والنسبة لجمال حقوق المؤلف حيث تسمح الاستقانات بالاستخدام الشخصي للملك للنتيجة والتي لا تستعمل على مستوى تجارى ولم تظهر الاتفاقية الاستفادة من الهندسة العكسية لبرامج الكمبيوتر وأشياء المواصلات ولم تنص الاتفاقية على ما هو الاختراع ؟ ولكنها نصت على شروطه ومن الممكن الاستفادة من تطبيق هذه المادة على المشتقات من الأحياء الدقيقة أو التي تم معالجتها جينيا وليس كمنتجاتها الموجودة بالطبيعة وتصف الأحياء الدقيقة على أنها اكتشاف وليس براءة اختراع كما أن مراجعة المادة المتعلقة بحماية لشكل الحياة والقائمة حاليا بمنظمة التجارة العالمية تمنح الفرصة للدول النامية ومنها مصر في التماثل لتبني الأشكال الحيوانية من براءات الاختراع.

أكد المهندس محمد عبد الوهاب وزير الصناعة السابق أنه ليس آمنا إلا المشاركة في النظام العالمي ولكن بشرط أن تكون مشاركين وليس كمتابعين وأن نقل التكنولوجيا يتم من خلال الشراء أو الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن بشكل عام فإن سرء التكنولوجيا هي الوسيلة المثل للنقل من الاستثمار الأجنبي المباشر لأن الاستثمار الأجنبي هو أساس نقل التكنولوجيا في الدول المتقدمة منها في الدول النامية مشيرا إلى أن تعليم القارة لاذنية ليس دعوة إلى الانصرية وبدون هذا التعليم سيظل دورنا في المجتمع الدولي من خلال المتابعين وليس للمشاركين خاصة أن القيود التي وضعت في اتفاقية حماية الملكية الفكرية في قيود على الدول النامية ويجب نعد تحجيم لامكانية التقدم في الدول النامية لذلك يجب إشراك مراكز البحوث والجامعات المصرية في الاتفاقيات التي تتم بخصوص نقل التكنولوجيا لأن ذلك يساعد كثيرا على تعليم القارة الذاتية واستيعاب التكنولوجيا.

أشار محمد مأمون عبد الفتاح وزير مخطط تجارى سابق إلى أن اتفاقية حماية الملكية الفكرية ليس لها دور في نقل التكنولوجيا لأن الاتفاقية لاتنص صراحة على كيفية نقل التكنولوجيا ولكنها تتحدث عن حماية التكنولوجيا لصالح الدول المتقدمة.

أوضحت د. فونيس كامل جودة وزيرة البحث العلمي السابقة أن هناك حاجة كبيرة في التكنولوجيا وتنسج ربما بعد يوم وإن لم نشارك ونسعى إلى تضيق هذه الفجوة من خلال توجيها صعدة والاستعانة بتجار دول شرق آسيا وبصفة خاصة التجربة الاندونيسية حيث بدأت بالشراء للأشياء التي تحتاجها ثم قامت من خلال خبراتها باستيعاب المنتجات التي اشترتها وطورتها.

أوضح د. عادل عباس وكيل أول وزارة البحث العلمي أن القطاع الخاص في مصر يستسهل نقل تكنولوجيا تسليم مغناطيس وليس لديه القدرة أن يقوم بالصرف على عمل تكنولوجيا وطنية وأن استيراد التكنولوجيا عامل مهم جدا ومن للفروض أن يشارك الجميع في عملية الاستيراد مثل الحكومة والقطاع الخاص وأن يتم الاستيراد من خلال معاهد ومراكز السموت حتى يتمكن من استيعاب التكنولوجيا المنقولة ثم موطئها

قطاع الملكية الفكرية

براءات الاختراع

الجات

قطاع الملكية الفكرية: براءات الاختراع

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	مشروع قانون حماية الملكية الفكرية	الجريدة	العالم اليوم	٢٩٩١	٢٠٠٠/١١/٢١	٥٦
٢	الحماية الفكرية بالقانون	سحر زهران	الاهرام	٤١٦٣٥	٢٠٠٠/١٢/٣	٦١

البريد الرئيسي :	الجالت	اسم كاتب المقال :	الجرية
البريد الفرعي :	قطاع الملكية الفكرية : براءات الاختراع	رقم العدد :	٢٩٩١
العدد :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٢١

«العالم اليوم» تنفرد بنشر

مشروع قانون حماية الملكية الفكرية

مدة براءة الاختراع عشرون سنة وتمنع الغير من استغلال الاختراع بأي طريقة
الحبس 3 شهور على الأقل غرامة لا تتجاوز مائة ألف جنيه لن يقلد اختراعاً منحت براءة عنه

حصلت «العالم اليوم» على مشروع قانون حماية الملكية الفكرية وتتضمن اهم مواد القانون
منح براءة لكل اختراع قابل للتطبيق الصناعي على ان يتم منح البراءة للاختراعات التي من
شأن استغلالها المساس بالامن القومي او الاخل بالنظام العام والاداب او الاضرار الجسيم
بالمصلحة.. كما يتضمن المشروع اني تنفرد بنشره العالم اليوم ان من حق أي شخص طبيعي او
اجنبي من المتخمين لدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية الحق في التقدم بطلب براءة اختراع في
مصر واذا امكن اكثر من شخص من الوصول لنفس الاختراع فينبط الحق للاسبق منهم
وكما انه اذا تمكن اكثر من شخص الوصول الى نفس الاختراع فينبط الحق للاسبق في تقديم طلب
البراءة وينص القانون على انه اذا توصل عامل او موظف الى اختراع في نطاق عمله فانه لا يجوز له
استغلاله او التصرف فيه قبل اخطار صاحب العمل والاخير له الحق في شراؤه البراءة او استغلال
الاختراع او ابتداء عدم رغبته في ايها.. ويحدد المشروع مدى البراءة بعشرين عاماً وتخول مالكة الحق
في منع الغير من استغلالها. كما ينص مشروع القانون على تمتع للمعلومات غير المفصح عنها
بالحماية وتلتزم الجهات المختصة التي تتلقى تلك المعلومات بحمايتها من الافشاء والاستخدام
التجاري غير المصنف حتى زوال تلك السرية. وهذا هو نص القانون.

الباب الاول

براءات الاختراع ونماذج المنفعة

مادة (1):

تمنح براءة اختراع لمخترع طبقاً لاحكام
هذا القانون من كل اختراع قابل
للتطبيق الصناعي ويكون جديداً ويشمل
خطوة علمية، سواء كان الاختراع
منطقياً ومنهجياً صناعياً جديداً او
طرق او وسائل صناعية مستعملة
او تطبيق جديد لطرق او وسائل
صناعية معروفة.
كما تمنح براءة اختراع من كل
تعديل او تحسين او اضافات تدرج
على اختراع سبق ان منحت عنه
براءة ويكون منها لمصاحب التعديل
او للتحسين او للاضافة وفقاً لاحكام
هذا القانون

ويشمل مفهوم الصناعة في هذا
القانون للتجهيزات الكيميائية للتحلية
بالاخذية والمتحولات الكيميائية
الصناعية، والمنتجات البتروكيمياوية
والطبيات البكروبيولوجية الدقيقة
وشير البيولوجية لاتاج النباتات
والحيوانات، والعمليات البيولوجية
لاتاج النباتات.

مادة (2):

لا تمنح براءة اختراع لا يلي
(1) الاختراعات التي يكون من
شأن استغلالها المساس بالامن
القومي او الاخل بالنظام العام او
الادب او الاضرار الجسيم بالمصلحة او
الاضرار ببيئة او صحة الانسان او
الحيوان او النبات.
(2) الاكتشافات والفكرات
والطبيات والفكرات الرياضية والبرامج
والمنطقات.
(3) طرق تشخيص وعلاج
وجراحة الانسان والحيوان

(4) النباتات والحيوانات ايا كانت
مرجوة تدرتها او غراستها وكذلك
الطرق التي تكون في اسسها
بيولوجية لاتاج الحيوانات
(5) الاصناف والانتسج والخلايا
الحية والمضات القوية والجنينوم.

مادة (3):

لا يعتبر الاختراع جديداً كذا لو
جزءاً منه في الجائنت جديداً كذا لو
(1) اذا كان قد سبق طلب اصدار
براءة اختراع او صورت براءة عنه او
من جزء منه في مصر او في الخارج
قبل تاريخ تقديم طلب البراءة.
(2) اذا كان قد سبق استعمال
الاختراع في مكتب او في الخارج
بصفة طبيعية او كان قد اصبحت عن
وصفه على نحو ذكي الخسرة
من استغلاله قبل تقديم طلب البراءة.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	الجزيرة
الموضوع الفرعي :	قطاع الملكية الفكرية: براءات الاختراع	رقم العدد :	٢٩٩١
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٢١

مادة (4):

مع عدم الإخلال بإحكام الاتفاقيات الدولية النافذة في مصر يكون لكل شخص طبيعي أو اعتباري من المصريين أو من الأجانب الذين ينتمون إلى دولة مضمرة في منطقة التجارة العالمية أو تساهل محسن مساهلة لكل الحق في التقدم بطلب براءة اختراع مكتوب برامجه الاختراعية في مصر.

مادة (5):

يعد مكتب براءات الاختراع سجل خاص معتمد لتقيد فيه طلبات براءات الاختراع ومخارج الفقرة وجسم البسيطات المتعلقة بكل منها ويستغلها وتتصرف التي تزد عليها وفقاً لحكامها هذا قانون ولتنظيمه وقوانينه التنفيذية.

مادة (6):

ينبغي الحق في البراءة للمخترع أو من أتى إليه بحقوقه. وإذا كان الاختراع تشبيهاً مع مستحقين آخر غير أشخاص ثبت معهم عليه بالتساري فيسبب بينهم ما لم يتفقوا على غير ذلك. إذا لم يكن قد توصل إلى ذات الاختراع أكثر من شخص يستقل كل منهم من الآخر بابت الحق للاسبق في تقديم طلب البراءة.

مادة (7):

إذا تعالقت شخص مع آخر لتوصل إلى براءة اختراع معين فلكل من - أصبح الحقوق للبراءة للترتبة على الاختراع التخصيص الأول ما لم يتفق على غير ذلك. وإذا توصل العامل أو الموظف إلى اختراعه في نطاق سلامة العمل أو ذاتها أو كان ما توصل إليه ينهل ضمن نشاطه للشركة فيكون الحق في البراءة للعامل أو الموظف. ولا يجوز له أن يتفادها أو التصرف فيها قبل إخطار صاحب العمل كتابة لاستئصال حقه في الاختراع بين شراة البراءة أو استئصال الاختراع أو إبداء عدم رغبته في أبه حده ويلتزم صاحب العمل بإخطار العامل بخياره كتابة. وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ حصول إخطار العامل بالبراءة.

مادة (10):

مدة براءة الاختراع عشرون سنة تبدأ من تاريخ تقديم طلب البراءة في مصر.

مادة (11):

تسؤول البراءة ملكاً للحق في منع الغير من استغلال الاختراع بآية طريقة.

مادة (18):

يفضض مكتب براءات الاختراع طلب البراءة ويرفقه لتتعلق من أن الاختراع جديد وشمل خطوة ابتدعية وقابل للتطبيق الصناعي طبقاً لحكام المواد (1)، (2)، (3)، (4)، (5)، (6)، (7)، (8)، (9)، (10)، (11)، (12)، (13)، (14)، (15)، (16)، (17)، (18)، (19)، (20)، (21)، (22)، (23)، (24)، (25)، (26)، (27)، (28)، (29)، (30)، (31)، (32)، (33)، (34)، (35)، (36)، (37)، (38)، (39)، (40)، (41)، (42)، (43)، (44)، (45)، (46)، (47)، (48)، (49)، (50)، (51)، (52)، (53)، (54)، (55)، (56)، (57)، (58)، (59)، (60)، (61)، (62)، (63)، (64)، (65)، (66)، (67)، (68)، (69)، (70)، (71)، (72)، (73)، (74)، (75)، (76)، (77)، (78)، (79)، (80)، (81)، (82)، (83)، (84)، (85)، (86)، (87)، (88)، (89)، (90)، (91)، (92)، (93)، (94)، (95)، (96)، (97)، (98)، (99)، (100).

ورفقه للأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية. ولا يؤول الإخطار بالاعتراض إلا بعد إبداء رسم تصديقه لللائحة التنفيذية بما لا يقل عن مائة جنيه ولا يجاوز ألف جنيه.

مادة (19):

إذا ثبت لمكتب براءات الاختراع أن الاختراع يتعلق بشخص الدفاع أو الانتاج الحربي أو الأمن العام أو له قيمة عسكرية أو أمنية وجب عليه قبل الإعلان عن قبول طلب البراءة أن يرسل إلى وزارة الدفاع أو وزارة الانتاج الحربي أو وزارة الداخلية على حسب الأحوال خلال خمسة أيام من تاريخ الانتهاء من الفحص مسودة من الطلب ومرافقات ومع إخطار الطلب بذلك خلال سبعة أيام من تاريخ الإرسال. وإذ يرفع الدفاع أو وزير الانتاج الحربي أو وزير الداخلية أن يعترض على الإعلان عن قبول طلب البراءة وذلك خلال تسعين يوماً من تاريخ الإرسال.

مادة (21):

لا يتم الإعلان عن قبول طلب البراءة إلا بعد انقضاء سنة تبدأ من تاريخ تقديمه ويظل سرياً خلال تلك الفترة.

مادة (22):

يجوز للجميع بعد الإعلان عن قبول الطلب الإطلاع عليه وعلى مستنداته وما دون منه في سجل براءات الاختراع كما يجوز لأي منهم الحصول على صورة ما تقدم وذلك مقابل رسم تحدده اللائحة التنفيذية بما لا يجاوز ألف جنيه. ووفقاً للأوضاع والإجراءات التي تقرها هذه اللائحة.

مادة (23):

يجوز نقل ملكية البراءة كلها أو بعضها بمحض أو بغير عوض كما يجوز رهنها أو تقيدها حق الانتفاع عليها.

مادة (24):

يجوز للمالك أن يوقع الحق في براءة الاختراع لخصه بمحضه وفقاً للوائح المعمور على القانون تحت يد الذين ولدي الغير ولا يترتب مكتب البراءات بإحكام النطق بالبراءة للخص الذي بدأ في لائحة قبل للمعزول عليه. ويجب على المالك أن يعلن الحق ومعه مرسى لائحة مكتب البراءات للتصريح بمحض في السجل ولا يكون لبراءة حية على الغير إلا من تاريخ ذلك التصريح. وينشر من المعزول بالطريقة التي تحددها اللائحة التنفيذية.

مادة (25):

يجوز لمكتب براءات الاختراع أن يمنح تراخيص استغلاله لاستغلال الاختراع على قدر الترخيص أولاً. وإذا لزم الأمر للتخصيص - بحسب الأصول - أن استغلال الاختراع يقتل ما يلي:

- (1) إغراض للشركة العامة غير تجارية.
- (2) ويستر من هذا القليل إغراض للمنافسة على الأمن القومي والصحة والعلم، وسلامة البلاد.
- (3) مولدات حالات الطوارئ أو ظروف الضرورة القصوى.
- (4) ويصدر التراخيص الإجماعية لأجابه المالات البراءة في البنين.
- (5) دون الحاجة لتفويض مستحق مع صاحب البراءة أو لاستيفاء لشخص من الزمن على التنافس معه، أو لعرض شروط مقبولة الحصول على مؤلفاته بالاستغلال (3) عدم الجهود الفنية في إقتطاعات ذات الأهمية للتسوية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. وذلك دون إخلال مع مقبول بتطبيق ملك البراءة ومع مراعاة مصالح الشريعة للغير.
- (6) أياً كان ذلك وفيه قصص في أية حالة من حالات عجز كمية الأدوية للصحة بالبراءة عن سد احتياجات البلاد، أو انخفاض جودتها أو ارتفاع غير العادي في أسعارها، أو إذا تعلق الاختراع بإدوية essential الضرورة أو الأمراض المستعصية أو للوقاية أو يستند الوقاية من هذه الأمراض، وسواء تعلق الاختراع بالأدوية، أو بطريقة استعمالها، أو بالمواد الخام الأساسية التي تدخل في تصنيعها، أو بطريقة تصنيع المواد الخام اللازمة لإنتاجها.

صواع الرئيسية :	أحداث	اسم كاتب المقال :	الجزيدة
صواع الفرعي :	قطاع الملكية الفكرية : براءات الاختراع	رقم المجلد :	٢٩٩١
العدد :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٢١

ويجب في جميع هذه الحالات لفطن صاحب البراءة بقرار الترخيص الإيجابي بصورة فورية. ثالثاً: إذا رفض صاحب البراءة الترخيص للفكر يستغلل الاختراع - (١) كان الغرض من الاستغلال - رغم عرق شروط منسبة إليه، وانتفاء فترة نفاذ حقوقه.

ويستثنى من طلب الترخيص الإيجابي في هذه الحالة أن يثبت أنه قد بلى محاولات جادة للحصول على الترخيص الاختياري من صاحب البراءة.

رابعاً: إذا لم يتم صاحب البراءة باستغلالها في مصر، بعرضه أو بموافقة أو استقلت فيها استغلالاً غير كافيه رغم محض أربع سنوات تاربع تاربع طلب البراءة في ثلاث سنوات من تاريخ منحها ليها اطول وكذلك إذا اوقف صاحب البراءة استغلال الاختراع بدون عذر ففوري لمدة تزيد على سنة.

ويكون الاستغلال بانشاء المنتج موضوع الصمعة في مصر، أو باستخدام طريقة الصنع للصمعة ببراءة الاختراع فيها. ومن ثلثة: إذا رأى كاتب براءات الاختراع بغيره أن من المصلحة العامة من أن تكون البراءة خارجة عن إرادة صاحب البراءة، فإن يمنحه مهلة أخرى كلفتها لاستغلال الاختراع.

خامساً: إذا ثبت - بعد تفقد الاجراءات القضائية أو الإدارية ولجنة الاتباع من السلطة المختصة طبقاً للقوانين واللوائح المعمول بها - تعسف صاحب البراءة أو تعيجه بممارسة حقوقه التي يستمدها من البراءة على نحو مضاد للتفاني.

ويستثنى من الفصل المضادة للتفاني ما يلي:

(١) المصلحة في استمرار بيع المنتجات المشوهة بالمصعة، أو التمييز بين المصمعة فيما يتعلق باستمرار شروط بيعها.

(٢) عدم توفير المنتج للمستهلك بالمصعة في السوق، أو طرحه بشروط مضحكة.

(٣) وقف إنتاج السلعة المشوهة بالمصعة أو إنتاجها كمكية لا تحقق التماثل بين الطائفة الاتباعية وبين احتياجات السوق.

(٤) القيام بعمل أو تصرفات تؤثر سلباً على صرية المنافسة، وفقاً للمبادئ القانونية المقررة.

ويعد في حكم الأعمال المضادة للتفاني:

التفاني في تطبيق أحكام هذه المادة استعمال الحقوق التي يخولها القانون لصاحب البراءة على نحو يترتب عليه على نقل التكنولوجيا.

مادة (26):

يراعى عند إصدار الترخيص الإيجابي ما يلي:

(١) أن يثبت أن طلب إصدار الترخيص الإيجابي وفقاً لطرقه الخاصة على حدة وأن يستهدف استغلالاً لمنتجات السوق المحلية.

(٢) أن يكون لصاحب البراءة حق التنظيم من القرارات الصادر بمنح الترخيص الإيجابي لغرض إمام اللجنة المختصة عليه في المادة (37) وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بصعود الترخيص وفقاً للأوضاع والأجراءات التي تصممها لللائحة التنفيذية.

(3) أن يكون أن يطلب الحصول على الترخيص الإيجابي، أو أن يصدر لصالحه منتهة عمله في مصر، أن يكون قادراً على استغلال الاختراع بصورة جادة.

(4) أن يلتزم المرخص له ترخيصاً إيجابياً باستخدام الاختراع في النطاق والشروط وخلال مدة التي يحددها قرار منح الترخيص.

إذا انتهت مدة الترخيص دون تطبيق الغرض من هذا الاستعمال، جاز لكاتب براءات الاختراع تجديد المدة.

(5) ألا يقتصر استعمال الترخيص الإيجابي على طلبه، فيجوز لكاتب براءات الاختراع منحه لغيره.

(6) ألا يجوز للمرخص له ترخيصاً إيجابياً أن يتنازل عنه للغير إلا مع اللشروع أو مع الجزء المتعلق باستخدام الاختراع.

(7) أن يكون لصاحب البراءة الحق في الحصول على تمويض عادل مقابل استغلال اختراعه وتراعى في تقدير هذا التمويض القيمة الاقتصادية للاختراع وتعقد اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروطاً وإجراءات تقدير هذا التمويض وكيفية الحصول عليه.

ويكون صاحب البراءة النظام من قرار تقدير قيمة التمويض أمام اللجنة المختصة عليها في المادة (37)، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار وفقاً للأوضاع والأجراءات التي تصممها لللائحة التنفيذية.

(٨) أن يلتفني الترخيص الإيجابي بملتهاء مئة، ومع ذلك بقدر مكتب براءات الاختراع إنشاء الترخيص الإيجابي قبل نهاية مدته إذا زالت الأسباب التي أدت إلى منحه ولم يكن مرجحاً قيام هذه الأسباب مرة أخرى، وتتبع في ذلك الاجراءات التي تنص عليها اللائحة التنفيذية.

(9) أن يكون لصاحب الاختراع الحق في أن يطلب نهاية الترخيص الإيجابي، قبل انتهاء المدة المحددة له، وذلك إذا زالت الأسباب التي أدت إلى الحصول على طلبه ولم يكن مرجحاً قيامها مرة أخرى.

(10) أن تراعى المصالح المشروعة للمرخص له عند إنهاء الترخيص الإيجابي قبل نهاية مدته.

(11) أن يكون لكاتب براءات الاختراع تعديل شروط الترخيص أو إلغائه، وذلك من تلقاء نفسه في بناءه على طلب كل ذي شأن، وذلك إذا لم يتم الرخص له باستخدام الترخيص خلال سنتين من تاريخ منحه، أو إذا اخل بالتزاماته للنصوص عليها في الترخيص.

مادة (27):

يجوز بقرار من الوزير لشخص ترع ملكية براءة الاختراع لأسباب تتعلق بالذراع الوطني، وكذلك في حالات الضرورة التي يفرضها من الحالات التي تثير اعتبار الترخيص الإيجابي وللتصوص عليها في المادة (25).

مادة (28):

تلتفني الحقوق المترتبة على براءة الاختراع بما سطحتها في ذلك العام في الأحوال الآتية:

(1) لتفني مدة الصلابة وفقاً لنص المادة (10).

(2) تلتفني صاحب براءة الاختراع من حصوله عليها دون الإخلال بحقوق الغير.

(3) مسدود حكم بات بطلان براءة الاختراع.

(4) انتهاء مدة تسعة شهور من تاريخ الاستحقاق من دفع الرسوم السنوية أو الفارقة لتجديدها وفقاً للمادة 77 من هذه الرسوم، وذلك وفقاً للقواعد التي تصممها لللائحة التنفيذية.

(5) عدم استغلال الاختراع في مصر في السنتين التابعتين، مع الترخيص الإيجابي وذلك بناء على طلب يقدم به كل ذي شأن إلى مكتب براءات الاختراع.

(6) تصف صاحب براءة الاختراع في استعمال حقوقه في الحالات التي لا يكون الترخيص الإيجابي فيها كافياً لتأثير ذلك التصف.

ويمن عن البراءة التي التصمت حقوق أصحابها عليها وفقاً للأحكام السابقة، للفتنر في حرية براءات الاختراع بالمطابقة التي تصممها لللائحة التنفيذية.

إصدار الرئيسي :	الجلدات	اسم كاتب المقال :	الجزيدة
إصدار الفرعي :	قطاع الملكية الفكرية: براءات الاختراع	رقم المجلد :	٢٩٩١
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٢١

مادة (33):

مع عدم الإخلال بأحكام المادة (١١)، يقابل بالحسب مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبمزاولة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو بأحدى مئتي الفروبتين: (١) كل من قد بهدف التدمير أو التجارى موصوع الاختراع أو نموذج منقحة منقحة بمرادفة منه وفقاً لأحكام هذا القانون.

(٢) كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو الاستيراد أو حاز بقصد الاتجار منشآت مقلدة مع علمه بذلك. متى كانت براءة الاختراع أو براءة نموذج المنقحة صادرة ونافذة في مصر.

(٣) كل من وضع بغير حق على المنتجات أو الإعلانات أو العلامات التجارية أو أدوات التوقيع أو غير ذلك بشارات تؤدي إلى الاعتقاد بصنوفه على براءة الاختراع أو براءة نموذج منقحة.

وفي حالة حدوث تكوين المصنوعية المحسنة مدة لا تقل من ستة أشهر والغرامة التي لا تقل من خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه. وفي جميع الأحوال تقضى للملكة بمصادرة الأشياء المقلدة محل الجريمة والأدوات التي استُخدمت في التقليد وينشر الحكم الصادر بالإدانة في جريدة يومية واحدة أو أكثر على نفقة المكون عليه.

مادة (34):

يجوز لأصحاب براءة الاختراع أن يطلب من رئيس المحكمة للتفتيش بحسب الأحوال لصغار أمر بإجراء تحقيقات بشأن المنتجات أو البضائع المصنوعة بتقليدها للنتج الغير مصرح به براءة وفقاً للوصف التحصيلي الذي تم الإفصاح عنه في وثيقة براءة الاختراع. ويصدر الأمر بالإجراءات التحقيقية اللازمة لحفظ هذه المنتجات والبضائع على النحو الذي يقرره ويبلغها بملأها.

ويجوز أن يصدر الأمر للشارح إليه قبل رفع الدعوى ويسقط بعدم رفعها خلال ثمانية أيام من تاريخ صدور

الباب الثاني التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة

مادة (46):

يقصد بالدائرة للتخطيط في تطبيق لمكان هذا القانون كل منتج أو هيئة نهائية أو في هيئة الوسيطة يتضمن عناصر - لصنعها على الأقل عناصرها - منتجة - منتجة على قطعة من مادة وتشكل مع بعض الوصلات أو كلها كياناً متكاملاً يستهدف تطبيق وظيفة إلكترونية محددة.

كما يقصد بالتصميم التخطيطي كل ترتيب ثلاثي الأبعاد معد لإدخال متكاملة بغرض التصنيع.

مادة (47):

يتضمن بالصيغة طبقاً لأحكام هذا القانون التصميم التخطيطي الجديد للدوائر المتكاملة. ويعد التصميم التخطيطي جديداً متى كان يحتاج جهد فكري بذه صاحبها، ولم يكن من بين الممارف العامة الشائعة لدى أرباب الفن الصناعي المعنى. ومع ذلك يستعبر لتصميم التخطيطي جديداً إذا كان الشتران متغيراً واتصالها ببعضها هو في ذلك جديداً على الرغم من أن العناصر التي يتكون منها قد تقع ضمن الممارف العامة الشائعة لدى أرباب الفن الصناعي للمنى.

مادة (48):

لا يتضمن الحماية أي مفهوم أو طريقة أو نظام فني أو معلومات مشفرة يمكن أن يستعمل عليها التصميم التخطيطي للدائرة المتكاملة.

مادة (49):

تكون مدة حماية التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة عشر سنوات تحسب اعتباراً من تاريخ تقديم طلب تسجيلها في مصر. أو من تاريخ أول استغلال تجارى لها في مصر أو في الخارج أو للتأريخين لتسحق. وتتضمن مدة حماية التصميمات التخطيطية في جميع الأحوال شروط خمس عشرة سنة من تاريخ اعداد التصميم.

مادة (51):

لا يجوز بغير تصريح كتابي مسبق من صاحب الحق في التصميم التخطيطي للمصنعي قيام أي شخص طبيعي أو اعتباري بأى عمل من الأعمال التالية: (١) نسخ التصميم التخطيطي بكامله أو أى جزء جديده منه سواء تم النسخ بالمعنى فى دائرة متكاملة أو بأى طريق أخر.

مادة (54):

يراعى على كل مخالفة لأحكام المادة (51) بالحسب مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبمزاولة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه أو بأحدى مئتي الفروبتين. وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس الذي لا تقل مدته من ستة أشهر والغرامة التي لا تقل من خمسين ألف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه.

الباب الثالث المعلومات غير المفصح عنها

مادة (56):

تتضمن بالحماية طبقاً لأحكام هذا القانون المعلومات غير المفصح عنها وتشمل ما يلي: (١) المعلومات التي تشتمل بالسرية. وتتعلق السرية إذا كانت المعلومات في مجموعها أو فى التكوين الذي يضم معلوماتها ليست معروفة أو غير متوافرة بشكل عام لدى المشتغلين بالفن الصناعي الذي تقع المعلومات في نطاقه.

(٢) المعلومات التي تستند فيها التجارية من كونها سرية. (٣) المعلومات التي تعتمد في سريريتها على ما يتخذها حائزها القانوني من إجراءات فعالة للحفظ عليها.

الموضوع الرئيسي :	الاجات	اسم كاتب المقال :	الجزية
الموضوع الفرعي :	قطاع الملكية الفكرية: براءات الاختراع	رقم العدد :	٢٩٩١
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٢١

مادة (57):

تمتد الحماية التي تقودها احكام هذا القانون الى المعلومات غير الفصح عنها التي كانت شرة جهود كبيرة والتي تنتم الى الجهات المختصة منه على طلبها للسماح بتسويق للتحات الكيميائية الصناعية او الزراعية، التي تستخدم كبريات كيميائية جوية، لازمة للاختبارات الواجب اجراؤها للسماح بالتسويق.

وتتقدم الجهات المختصة التي تتلقى هذه المعلومات بمساعيها من الافشاء والاستخدام التجاري غير المنصف وذلك من تاريخ تسليم المعلومات اليها وحتى زوال صفة السرية عنها.

ولا يعتبر تعديا على حقوق صاحب هذه المعلومات ما تقوم به الجهات المختصة من الكشف عنه لضرورة تقتضيها حماية المصور، او من استخدام معلومات الاختبار لانتهاجها في تطوير او تقديم منتجات اخرى مشابهة.

مادة (59):

تند الاموال الآتية: على الاخص: مناقشة الممارسات التجارية الضروية، وينبغي ان تكونها على منافسة غير مشروعة:

(1) رشوة العاملين في الجهة التي تحوز المعلومات بغرض الحصول عليها.

(2) انشاء المعلومات من جانب العاملين لما كانت تلك المعلومات قد وصلت الى علمهم وبكم وفهمهم.

(3) قيام احد للتقنيين لسي معقود سرية المعلومات بإنشاء ما وصل الى علمه منها.

(4) الحصول على المعلومات عن امكان خطفها بآلة طريقة من الطرق غير المشروعة كالتسوية او غيرها.

(5) الحصول على المعلومات بآلة وسيلة من وسائل التتبع.

(6) الحصول على المعلومات باستعمال الطرق الاحتيالية.

(7) استخدام الغير للمعلومات التي ودرت اليه نتيجة الحصول عليها بأي من الاموال السابقة مع طمه بسريرتها وبانها متصلة عن أي من هذه الافعال. ويعتبر تعديا على المعلومات غير الفصح عنها ما يرتبط على الافعال المشار اليها من كشف المعلومات، او جازتها، او استخفاها معرفة الغير الذي لم يرض له الصائر القانوني بذلك.

مادة (60):

لا تعد من قبل الافعال المتناقضة مع الممارسات التجارية كسرية الاموال الآتية:

(1) الحصول على المعلومات من المصادر العامة المتاحة كالمكتبات ومنها مكتبات براءات الاختراع والمجلات الحكومية المنشورة والبحوث والدراسات وتقارير المنشورة.

(2) الحصول على المعلومات نتيجة بلل الجهود الذاتية والسنطة التي تستهدف استخراخ المعلومات من خلال افحص والاختبار والتجارب العلمية للتقنية في السوق والتي تستند فيها للمعلومات غير الفصح عنه.

(3) الحصول على المعلومات نتيجة جهود البحث العلمي والابتكار والاختراع وتطوير والتعديل والتحسين التي يبذلها المصنعون مستقلون عن صاحب المعلومات غير الفصح عنها.

(4) حيازة واستعمال المعلومات المعروفة والمتاحة والتي يجري تداولها فيما بين المشتغلين بالان الصنعي الذي تقع المعلومات في نطاقه.

مادة (61):

يجوز لصاحب المعلومات غير الفصح عنها ان يقدم الى مكتب براءات الاختراع بطلب لايضاها فيه، وفي هذه الحالة تنطبق على الكتب المذكور - في حدود مهته - الاحكام الخاصة بحمازة القانوني للمصنوع عليها في المادة (58).

ويكون تقديم الطلب وايداع المعلومات وفقا لاحكام والقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية، ويستحق على الطلب رسم تحديد قلائمة بما لا يجاوز مائتي حمية عن كل سنة.

وتحدد اللائحة التنفيذية مدة الانبعاث واهليات تجديدها وما يستحق في شأن انذار صاحب المعلومات بحماية بعد انتهاء مدة ليهاها واهليات التلافيا في حالة عدم حصول السحب.

الموضوع الرئيسي : اسم كاتب المقال : سحر زهران

رقم العدد : ٤١٦٣٥

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١٢/٣

الموضوع الفرعي : قطاع الملكية الفكرية

المصدر : الأهرام

الحماية الفكرية بالقانون !

القانون الجديد يرفع طاقة الإنتاج والبرامج في شركات الكمبيوتر

تطبيق القانون يضمن في استقطاب استثمارات جديدة بالمليارات

الاتجاه لتصدير الفكر والإبداع المصري والإندماج في السوق العالمية

كتب باسم لفتن جاني العلامات التجارية وتلقب جازيتيها المراء من ٩٧ إلى ١٠٠ لوتس أربعة نظم لعل قدر لفتن لستقلال العلامة والرسومات والنماذج الصناعية ويشترط فيها الحماية للمرة الأولى وتضمن لمدة قصصا خمسة عشر عاما وقد رفع مشروع القانون مدة حماية حق المؤلف إلى سبعين عاما بدل من عشرين عاما وتضمن لها حماية فنان الأداء وتمنح للتسجيلات الصوتية ومن جانب آخر تمنح ميزات الأمانة حماية برامها عشرين عاما وكذلك حماية المبرمجين لصلصة وزارة الثقافة على أن يخصص مائة تشجيع لفتن ودعم الفكر والاعتبار وزارة الثقافة سلطة الحقوق الأدبية في حالة وفاة المؤلف وعم بعده ويوث حتى لا تشيخ مصنفاته والمحافظة على حقوقها كما يمنع القانون عمل نسخة للمرة الأولى من أي مصنف أو للاستخدام الشخصي من المصنفات المكتوبة أو الفوتة الموسيقية وفوتات البيانات إلا إذا كان النسخ الجزء غير جوهري ويضمن القانون حماية المؤلف بحيث يمكن لفتن لفتن جديد وتكون مدة الحماية عشرين عاما للمصنفات الفنية والفنانية وصحة وعشرين عاما للإشجار والأشبال.

وتأكدوا على مصداقية تنفيذ قانون حماية الملكية الفكرية. وكيفية الاستفادة منه وسمى المؤسسة وجسمه القانون والمصنف من حماية الملكية الفكرية. علة العهد من المؤتمرات والورش التدريبية التي جمعت بين العهد من المستفيدين والهيئات والهيئات على تنفيذ القانون وسألفه بعض بهد القانون. وتحت رعاية كل من نائب رئيس الوزراء وزير الاتصالات والمعلومات والعمل والخارجية والملت لفتن والاتصالات والمعلومات والتجوير والتجارة الداخلية وقطاع الأعمال العام. عقد مؤتمر حماية الملكية الفكرية في القانون المصري الجديد. بين الواقع والمستقبل.

يؤكد الدكتور أحمد نيلف وزير الاتصالات والمعلومات أن مصر وضعت خطة لتكثيف مصفيتها للفكر الذي أصبح أكبر صناعتها في العالم حيث تفتت حجم استثمارات صناعة الفكر (ترانزيتن امريكى) وتخطت تلك توابير لتناج الناس لندو هذه الصناعة في مجال العملية التي تتل في قانون حماية الملكية الفكرية لصد.

انضمت مصر من اعداد مشروعات قانون متكامل عن حماية الملكية الفكرية الذي سيجعل مصر بحكم ما تتميز به من أهمية خاصة حيث موقعها الجغرافي تستقطب استثمارات كبيرة وتحظى بنصيب الأسد في المنطقة العربية في مجال التجارة الإلكترونية.

القانون اعتمدته مجلس الوزراء تمهيدا لخلافته في أول دورة لجلس للصحة والعمليات الأهرام. لفتن بتفاصيل مسودة مشروع قانون حماية الملكية الفكرية الذي يضم ١٩٩ مادة مقسمة إلى عدة أبواب الأول. برأة الاختراع والنماذج والادوات المتكاملة والمطومات غير الملمص بها وكاب الثاني العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية والنماذج الصناعية ثم حقوق المؤلف والمحقق الجائرة وأجهزة الاصناف الفنية وتكتشف تفاصيل نص مشروع قانون حماية الملكية الفكرية المعتمد من الجمعية للملكة للاختراع الذي يشترط عدم وجود سبق لشرع به أو خلال خمسين سنة تسبق تقديم الطلب وحماية برأة الاختراع لمدة سنة من تاريخ التقديم بالطلب بلا من ١٥ عاما وللمرة الأولى يضمن القانون المنتج الكيماوي المصنوع. وأصبحت مدة الحماية للطريقة المستخدمة في التصنيع إلى منتج كيماوي مصنوع ٢٠ عاما بدل من نصف السنة في القانون الحالي وقد توسع المشروع في الترتيبات الإجارية لمواجهة امراض اللغة العامة غير التجارية والامن القومي والصحة والغذاء وسلامة البيئة وحالات الطوارئ وطروى التشريعية القصوى ويصل أول مرة مدة حماية سبع سنوات غير قابلة للتجديد لنماذج النفع العامة البراءات الصغيرة بالإضافة إلى مجال الدوائر المتكاملة التي تدر حمايتها لمدة عشر سنوات من تاريخ تقديم طلب تسجيلها في مصر واستقلالها في الدول والتجار ويعد النص ١٥ سنة من تاريخ إعداد التصميم والمعلومات غير الملمص عنها والتي تعلق حماية براءة ماله لم يضمن بها تطل حماية. وللمرة الأولى أيضا سوف تطبق فكرة الخزان العلمية التي تروص فيها المعلومات بطرق مطلق من خلال مراعاتها قياسية معينة بحيث لاتعرض للفنح إلا من خلال أمر قضائي من طلب المراج ويطلب لذلك تطوير مكتب البراءات بحيث تنفذ هذه الطرق من يشاء ويرسمه إيدام رمنية

مكتبة الأمل للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : الجلات
الموضوع الفرعي : قطاع الملكية الفكرية
المصدر : الأهرام
تأريخ الصدور : ١٢ ٣ ٠٠
رقم العدد : ٤١٦٣٥
اسم كاتب المقال : سحر دهران

[illegible][illegible][illegible][illegible]

طرق التصفيية
ويطلق أن القانون الجديد وضع حجر جديد لتتلاقى مع التقنيات الحديثة
وتتبع الاستشارات في إدارة الشركات الجديدة وضعية في مصر سيظهر عليه
وتتبع استراتيجيات المستثمرين في استثمارات صناعة كبرى ما يرى إلى في دورهم
التصفيية لإدارة قوى على إنشاء بنك جديد كبرى ومدينة إقليمية
وسيتبع طرق الاستثمار والبرامج أن هناك تغيير كبير في الهيكلية المصرفية
تتطلب عدم أسس تتغير تحقيق أهدافها في مصر حيث أن التغييرات
التي ستحدثها إقليمية إقليمية إقليمية إقليمية إقليمية إقليمية إقليمية إقليمية
التي ستحدثها إقليمية إقليمية إقليمية إقليمية إقليمية إقليمية إقليمية إقليمية
لهم إقليمية إقليمية إقليمية إقليمية إقليمية إقليمية إقليمية إقليمية

هجرة جديدة
يعلم أن مصر في ظل غياب السياسة المتعصبة للحضارة الكسوفية في سائر
الديارات والكر والدمار واستمرار في ظلها افلاك الكفرية القديمة الجديدة
لكل دهر وصانع فكر ومصلح في المجتمع في عهدهم مشيراً إلى أن قاتنين
الدين الكفرية الجديد يشغل في الحياة المصرية في تضييق الفتاوات.
ويقول الدكتور محمد خير - مدير التوعية والتثقيف الداخلية في تضييق الدول
التامة لوائحه حقوق الكفرية القديمة يسكن ساحة حجرة مصر التثقيف وتضييق مصر
اللائحة الكفرية القديمة الجديدة المبادئ الكسوفية من سرعة الاندماج في النظام
قضايا وثقافة حجم الاستثمارات الكسوفية

ويضبط أن مصر قد التزمت بالاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الفكرة الفكرية وحملت على الإسلافة من (البربر) التي انتشرت في حقول المدعى وأصحاب الفكرية الفكرية في العالم منذ ١٩٨٢، حيث أقرت لائحة حماية عناصر الفكرية الصناعية التي في أحد الجوانب لحماية الفكرية الفكرية في مصر وذلك من خلال تسجيلها لحماية تسجيلات تسجيلات، شاملة لآلة وأجهزة والمعدات والمعدات بواسطة أجهزة الفاش لتسجيلها وذلك في إطار من التعاون مع الجهات المعنية وذلك أكد للشرق الأوسط أهمية حقوق الفكرية الفكرية بشكل يحقق الحماية الكاملة لحقوق الفكرية الفكرية كما يحقق التزام مصر بتمهاتها الدولية في إطار اتفاقية

ويوضح مدير التسويق والتجارة الداخلية أي القاسم أحمد الملكية الفكرية ألية مهمة في كليات تحقيق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية والتفاعلية ولحداد تطور كبير في شتى مجالات الحياة فمخبر إلى أن الحماية لحقوق الملكية الفكرية في إطار اتفاقية الترويج تساهم تساهم حماية بغير غيرها المصنوع منها تساهم الدول المتقدمة ذات التكنولوجيا المتطورة ولتتم التجارة الحديثة بدرجة أكبر مما تساعد الدول النامية المتسارعة للتكنولوجيا التي تعاني مشاكل مائية

(القانون) وهو انه حزمة

وتشترى المكتورة ليعيس كامل، من غاء التفرغ إلى إهدات تشريع جديد لتلك
المكتورة، فيسقط على صاحبها حصة من ثل من مصر، وقد فرضتها
التغيرات التكنولوجية الحديث فخلو، فخلو قسيلة التغير وتغير التجارة العالمية في
التشريعات التي تتغير وتغير رسالة المرأة، إلى مستوى الأحداث المعاصرة
تشارك في جهود التماجد وقد توسل للتغير والتماجد في حال الكلية التي
أصبحت تولى عدة ممرات على الاستفادة من الفوق الجديد لتلك الكلية في رسائل
تحقيق صحة وقد تأكد ضرورة تدارك في الفوق والارتفاع لتجميع الأفكار
المتعلقة في حال الكلية والفكرة وإبراز الجوانب الاقتصادية لتلك الكلية باعتبارها
أداة للتأهيل الجامعي للتقدم وبعدها لتفوق على تجميعها وإبرازها في الرسائل
أداة للتطور المستمر لأجهزة التعليم العالي في مستوى الكلية التي كما
ويتميز تفوقها على التعامل مع أحكامها وفي التحصيل الشخصي الدولية ورسالة
توجد بدورها المعنية بأداء حقوق الكلية التي في إطار إدارة ومعدلات
صالحات واسعة ما يحقق التكاليف، بدون في بعد التعليم وتزويد الاستفادة
التي من الساعات التعليمية بالإضافة إلى تشجيع الأستاذة على المحاكاة
لأن تعنى قضايا الكلية لتفهم بدائل ومحتاجات في تعلم وتقدم وليس أداء
معدن الكلية التي بدائل لتوجيه التوجيه التعليمي

الترسي في حماية حقوق الملكية الفكرية وبموجب الاتفاقيات الدولية تنظيم صلاحيات
الحكام وأجهزة التحكيم وتنظيم استعراض تراثنا الثقافية والفنية، وللمعلمين في
إدارة حقوق الملكية الفكرية
ويقول الدكتور نواز محال -مدير مركز دراسات الملكية الفكرية بمركز الضمانات
بمجلس الوزراء- إن مصر أصدرت تشريعاتها الخاصة بتقوية
الحقوق الملكية الفكرية في إطارها من تشريع تقني ذات أبعاد اجتماعية -

Biblioteca Alexandria



0286510